وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي– تيسمسيلت
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

المناخ الاستثماري في الجزائر ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة
دراسة حالة الجزائر للفترة 2000 – 2018

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ل.م.د في العلوم الاقتصادية

تخصص: تحليل الاقتصادي و استشراف

من إعداد الطالبتين:
- عماني نسرين
- صياد مسعودة

تحت إشراف الأستاذ:
- روشو عبدالقادر

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
بوعزة فتحي	دكتور	رئيسا
روشو عبد القادر	دكتور	مشرفا و مقررا
عادل رضوان	دكتور	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2018–2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" و ما توفيق إلا بالله عليه توكلنا و إليه أنبنا "

اللهم إننا نسألك أن تلهمنا شكر نعمك علينا و تجعل علمنا خالصا لوجهك الكريم فالحمد و الشكر لجلالك و عظيم سلطانك.

نتقدم بجزيل الشكر و التقدير إلي الأستاذ المشرف" **روشو عبد القادر**" الذي لم يبخل علينا بالتوجيهات و المعلومات القيمة في سبيل إخراج هذا العمل على أحسن وجه، كما نشكر الأستاذ **بن شيخ عبد الرحمان**، الذي قدم لنا بعض المعلومات القيمة، و نشكر أعضاء اللجنة الذين تحملوا عناء قراءة و تصحيح و إثراء هذه المذكرة.

و إلي كل من مد لنا يد العون و المساعدة.

شكرا للجميع و الله الموفق

إهداء

إلى كل من يؤمن بأنه كلما انطفأ حلم بداخله

حقق الله له حلما أجمل...

إلي عائلتي الكريمة ودعمهم الدائم لي، زملاء الدراسة

و إلي من مدني يد العون و المساعدة المعنوية

نسرين

إهداء

إلى سندي في هذه الحياة ورفيق دربي الى زوجي الغالي "محمد" .

الى من أنعم علينا الله بوجدهم في حياتي ولا أشعر بروعة الحياة إلا بهم أولادي حفظهم الله ورعاهم .

الي من ربتني وكانت لي الاب والأم وكان لها الفضل لما انا عليه اليوم في هذا الدرب الي جدتي أطال الله في عمرها ومتعها بالصحة والعافية .

الى من كان لهما الفضل في وجود بعد الله الى الوالدين الكريمين.

الى الاخوة التي لا تحدها الحدود ، أخواتي يفيض القلب لمن بأنبل مشاعر الحب والصدق .

الى عائلة زوجي "حايد" الى والديه الكريمين وإخوته وأخواته .

الى روح جدي وأخي رحمهما الله وأسكنهما فسيح جنانه.

الى كل الاهل والأقارب وكل الاصدقاء والأحباب إلى زملاء الدفعة ، الى كل الذين يسعهم قلبي ولم تسعهم هذه السطور.

مسعودة

قائمة الأشكال:

الرقم	إسم الشكل	الصفحة
(01-01)	دورة حياة المنتوج الدولي.	17
(01-02)	العوامل المحددة لاتخاذ القرار الاستثماري في الشركة المتعددة الجنسية.	38
(02-02)	خصائص الشركات متعددة الجنسيات.	39
(04-02)	أسباب الندرة في رأس المال لدي الدول النامية.	48
(01-03)	البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة (2005-2009).	61
(02-03)	تطور الناتج المحلى الاجمالى في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	78
(03-03)	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	79
(04-03)	تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2017)	80
(05-03)	تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	81
(06-03)	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2017/2000)	82
(07-03)	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى بعض الدول العربية خلال الفترة (2017/2000)	84
(08-03)	عقبات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.	91

قائمة المخططات:

الرقم	إسم المخطط	الصفحة
(01-02)	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة.	22
(02-03)	مكونات مناخ الاستثماري و سياساته.	46

قائمة الجداول:

الرقم	إسم الجدول	الصفحة
(01-01)	مصفوفة مناظرة بين دوافع المستثمر الدولي و دوافع الدولة المضيفة.	20
(01-02)	ضمانات الشركات المتعددة الجنسيات من لمخاطر السياسية و الاجتماعية	43
(02-02)	تسيير المخاطر الاقتصادية	44
(01-03)	محتوى برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004).	60
(02-03)	توزيع اعتمادات البرنامج الخماسي للتنمية(2010-2014).	62
(03-03)	مستوى النمو في النشاط الاقتصادي خلال الفترة 2016-2018.	64
(04-03)	تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2019/2008	73
(05-03)	مؤشر التنافسية العالمي في الجزائر للفترة 2018/2004	74
(06-03)	تطور مؤشر مدركات الفساد العالمي (الشفافية) في الجزائر للفترة 2018/2012	75
(07-03)	تطور مؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر 2019/2015	76
(08-03)	الأداء في مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار في الجزائر للفترة 2018/2014	77
(09-03)	مصالح مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.	86
(10-03)	المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال فترة 2002-2017.	88
(11-03)	المشاريع الاستثمارية حسب كل الدول المصرح بها خلال الفترة 2002-2017.	89
(12-03)	تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها حسب كل قطاع النشاط للفترة 2002-2017.	90

قائمة الجداول:

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
(**01**)	مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الجزائري للفترة 2018/2000.	**116**
(**02**)	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر	**117**
(**03**)	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لبعض الدول العربية الإفريقية للفترة 2018/2000.	**117**
(**04**)	البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة (2005-2009).	**117**

قائمة الأشكال:

الرقم	اسم الشكل	الصفحة
(**01**)	محتوى برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).	**118**
(**02**)	توزيع اعتمادات البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014).	**118**
(**03**)	المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002-2017	**118**
(**04**)	تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها حسب كل قطاع النشاط للفترة 2002-2017	**119**
(**05**)	المشاريع الاستثمارية حسب كل الدول المصرح بها خلال الفترة 2002-2017	**119**

قائمة المختصرات:

العبارة المختصرة	العبارة باللغة العربية	العبارة باللغة الأجنبية
UNCTAC	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية	United Nations Conference on Trade and Development
OMC	المنظمة العالمية للتجارة	World Trade Organization
OCDE	منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية	Organisation for Economic Co-operation and Development
CNI	المجلس الوطني للاستثمار	National Investment Council
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	National Agency Investment Deevelopment.

الملخص:

إن جاذبية أي بلد للاستثمار الأجنبي المباشر مرتبطة بمناخه الاستثماري و درجة فعاليته، نظرا لبروز دور الاستثمارات الأجنبية على الصعيد العالمي كونها أحد أهم المحركات الأساسية للتنمية الاقتصادية، و باعتبار الجزائر إحدى الدول الساعية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والظفر بمزاياه، فقد حاولنا من خلال هذا البحث تناول المناخ الاستثماري في الجزائر ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويهدف هذا البحث إلي تقييم مدى جاذبية المناخ الاستثماري الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2000-2018، ومن أجل الوصول إلي أهداف الدراسة، سلطنا الضوء على تحليل سياسات الاستثمار في الجزائر وتقييمها وإبراز أهم العوامل التي تساهم في زيادة نسبة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، معتمدين على المنهج الوصفي التحليلي وقد توصلنا من خلال دراسة الحالة إلي وجود العديد من المعوقات التي تقف أمام تطور بيئة الاستثمار بالجزائر رغم الجهود المبذولة والحوافز والامتيازات الممنوحة.

الكلمات المفتاح: الاستثمار الأجنبي، المناخ الاستثماري، التشريع، البيئة الاقتصادية.

Abstract:

The attractiveness of a country to foreign direct investment is linked to it's investing climate and degree of efficiency. Due to the emergence of the role of foreign investments at the global level as one of the most important engines of economic development, and considering Algeria as one of the countries, which are seeking to attract foreign direct investment and win it's advantages, in this research, we tried to address the investment climate in Algeria and it's role in attracting foreign direct investment, this research aims to evaluate the attractiveness of the Algerian investment climate during the period from 2000-2018 , and in order to reach the objectives of this study, we highlighted the analysis and the evaluation of investment policies in Algeria and the most important factors, which contributed to increasing the ratio of foreign direct investment flows, based on the descriptive analytical approach, we have reached through this case study to the existence of many obstacles to the development of the investment environment in Algeria despite the efforts and incentives and privileges granted.

Key words: direct investment, investment climate, legislation, economic environment.

فهرس المحتويات

الإهداء.

الشكر.

الملخص.....

فهرس المحتويات.....

قائمة الجداول.....

قائمة الأشكال.....

قائمة الملاحق.....

مقدمة.....أ-ز

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر:

مقدمة الفصل: .....02.....

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر: .....03.....

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر. .....03.....

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: .....06.....

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر. .....13.....

المبحث الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر. .....17.....

المطلب الأول: الدوافع القائمة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر. .....18.....

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر. .....21.....

المطلب الثالث: الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات: .....22.....

خلاصة الفصل الأول: .....27.....

الفصل الثاني: الدراسة النظرية لمناخ الاستثمار وسياسات الجذب:

مقدمة الفصل: .....29.....

المبحث الأول: ماهية المناخ الاستثماري .....30.....

المطلب الأول: تعريف المناخ الاستثماري وخصائصه .....30.....

المطلب الثاني: مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار .....32.....

المطلب الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات وتسيير المخاطر .....37.....

المبحث الثاني: مكونات المناخ الاستثماري .....45.....

المطلب الأول: البيئة السياسية والتشريعية .....46.....

المطلب الثاني: البيئة الاقتصادية: .....49.....

المطلب الثالث: البيئة الإجتماعية والثقافية: .....54.....

خلاصة الفصل الثاني: .....56.....

الفصل الثالث: تقييم مدى جاذبية المناخ الاستثماري للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018:

مقدمة الفصل: .....58.....

المبحث الأول: تحليل سياسات الاستثمار في الجزائر. .....59.....

المطلب الأول: البرامج التنموية في الجزائر .....59.....

المطلب الثاني: مراحل تشريع قوانين الاستثمار في الجزائر. .....65.....

المطلب الثالث: الامتيازات الممنوحة ضمن قانون الاستثمار الجزائري. .....69.....

المبحث الثاني: تقييم سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر للفترة (2000-2018) .....73.....

المطلب الأول: مؤشرات النوعية لتقييم جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر .....73.....

المطلب الثاني :مؤشرات الاقتصادية الكلية لتقييم جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر .....78.....

المطلب الثالث: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في الفترة (2018/2000) .....81.....

المبحث الثالث: معوقات و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: .....85.....

المطلب الأول:دور أجهزة الاستثمار في تحسين الجاذبية .....85.....

المطلب الثاني معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .....90.....

المطلب الثالث: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. .....95.....

خلاصة الفصل: .....96.....

خاتمة..... 98

قائمة المصادر والمراجع.....105

الملاحق.....116

1- مدخل:

شهد النظام الاقتصادي العالمي العديد من التغيرات والتحولات على مستوى العلاقات الدولية وذلك في إطار تنامي ظاهرة العولمة وظهور توجهات اقتصادية معاصرة منذ بداية التسعينات، بالإضافة إلى ظهور التكتلات الاقتصادية الدولية التي أثرت بشكل كبير على العلاقات الاقتصادية الدولية والانفتاح الاقتصادي لمختلف الدول وضمن هذا التوجه الجديد للاقتصاد العالمي أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يحتل مكانة بارزة باعتباره احد أهم مصادر التمويل بعد تصاعد مؤشرات المديونية، كما يعتبر عنصر هام يدخل ضمن مخططات واستراتجيات التنمية الاقتصادية لكافة الدول.

ويرجع ازدياد أهمية الاستثمارات الأجنبية خلال العقدين الأخيرين الى الدور الهام الذي يلعبه في تطوير البلدان ونموها ، وانفتاحها الاقتصادي وقدرتها على التكيف مع التطورات العالمية، كما يشكل أداة للاندماج في الشبكات الدولية للإنتاج والتسويق والتوزيع وأداة لتحسين القدرة التنافسية الدولية للشركات في البلدان المضيفة، كما يساهم في نقل التكنولوجية والتقنيات الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية ، والمساهمة في تكوين رأس المال ، فضلا عن رفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين المهارات وتكوين الخبرات وتسريع النمو الاقتصادي. إذا كانت هذه الدول تتبع سياسة اقتصادية رشيدة لحسن استغلال هذه الاستثمارات والاستفادة منها.

إن حركة الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته من بلد إلى أخر تعتمد على دراسة مجموعة من العوامل والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية للبلد المضيف ما يعرف بالمناخ الاستثماري، فكلما كان هذا الأخير أفضل كلما كانت درجة استقطابه للاستثمار الأجنبي اعلي. وترجع أهمية مناخ الاستثمار الجيد إلى تحقيق الثقة للمستثمر وزيادة عامل الأمان من مخاطر الاستثمار لتحقيق انسياب الأموال من الخارج إلى داخل الدولة المستقطبة، وبذلك يكون مناخ الاستثمار قد ساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق فقد اشتد التنافس بين الدول على جذب هذه الاستثمارات إليها قصد الاستفادة من المزايا التي تتيحها. لذلك تبذل الدول خاصة النامية منها جهودا كبيرة لتهيئة مناخها الاستثماري على النحو الذي يجذب به الاستثمار الأجنبي المباشر ، وباعتبار الجزائر دولة نامية متوسطية تسعى إلى رفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة خاصة بعد التجربة الاقتصادية الصعبة التي خاضتها خلال سنوات الثمانينات وتسعينات من الأزمة البترولية إلى أزمة المديونية ، سعت جاهدت لتحسين مناخها الاستثماري من خلال القيام بعدة إصلاحات هيكلية ووضع آليات اقتصادية وقانونية متنوعة تتضمن استخدام نظام الحوافز والضمانات و الامتيازات المالية بهدف الرفع من إمكانات الدولة في الحصول على اكبر قدر من الاستثمارات

الأجنبية المباشرة ، وفي هذا المجال تم التوقيع على جملة من الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية مع مختلف الدول في جميع المجالات ، وسعت جاهدة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وانطلاقا من تزايد الاهتمام بتحسين المناخ الاستثماري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وازدياد حدت المنافسة بين الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ، سنحاول من خلال هذه الدراسة تحليل جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة وعليه تتبلور إشكالية بحثنا على النحو التالي :

2- اشكالية الدراسة:

ما مدى جاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2018/2000؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية عدة أسئلة فرعية تتمثل في :

3- الأسئلة الفرعية:

1. ما هي شروط المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ؟
2. ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ؟
3. هل ساهمت الإصلاحات التي طبقتها الجزائر خلال الألفية الثالثة على تحسين مناخها الاستثماري ؟
4. هل تؤثر تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها؟

4- الفرضيات:

للإجابة على إشكالية البحث وتساؤلاته ،كان لا بد من وضع الفرضيات التالية :

1. المناخ الاستثماري الملائم هو الذي يتضمن الاستقرار السياسي و الاقتصادي و ضمان العدالة و الأمن مجتمعين معا.

2. إن تحسن الوضعية المالية والأمنية التي شهدتها الجزائر في الألفية الثالثة فضلا عن ما تزخر به من إمكانات طبيعية وفرص استثمارية أدى إلي زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها خلال هذه الفترة.

3. إن توجه الجزائر نحو الانفتاح الاقتصادي واقتصاد السوق حسب الإصلاحات القانونية التي قامت بها و ما انتهجته من سياسة توسعية في الألفية الثالثة أدى إلى تحسن مناخها الاستثماري.

4. يعتبر قطاع المحروقات بمثابة عصب الحياة للاقتصاد الجزائري وبالتالي فهو يؤثر على كل اتجاهاتها الاقتصادية ومن بينها الاستثمار الأجنبي المباشر.

5. أجهزة الاستثمار في الجزائر تلعب دورا هاما في تحسين الجاذبية.

5- أسباب اختيار الموضوع:

من أهم أسباب التي جعلتنا نختار الموضوع:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل بديلة وحلا للخروج من العجز الذي تواجهه بعض الدول في تمويل استثماراتها.
- اعتقادنا أن ضعف المناخ الاستثماري في الجزائري ناتج عن عدم قيامها باصلاحات فعالة لتحسين مناخها الاستثماري حتى تصبح قطبا جاذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- دوافع ذاتية: تتعلق برغبة الطالبتان بدراسة المناخ الاستثماري في الجزائر و معرفة مكمن الضعف فيه.

6- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية الموضوع الذي نعالجه، فالاستثمار الأجنبي المباشر تزايدت أهميته في السنوات الأخيرة كونه استطاع إن يغير دول نامية فقيرة إلى دول ذات قوة اقتصادية وتطور صناعي وحضاري لذلك تسعي الدول النامية الأخرى لاستقطابه حتى تستفيد من مزاياه.

7- أهداف الدراسة:

إن الغرض من تناولنا هذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف الآتية:

- عرض وتقديم الإطار الفكري والنظري لمفهوم مناخ الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر.
- عرض وتحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر وأماكن توطينها.
- تتبع مختلف الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في ميدان تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- التعرف على واقع المناخ الاستثماري بالجرائر وتقييمه باستعراض جوانب القوة والضعف فيه.

- معرفة نظرة المحللين الاقتصاديين ورجال الأعمال لمناخ الاستثمار بالجزائر من خلال مؤشرات الاستثمار الدولية (موقع المناخ الجزائري دوليا).

8- حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** ركزت هذه الدراسة على أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة ألي المناخ الاستثماري في الجزائر و دروه في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- **الحدود المكانية:** تمثلت في دراسة حالة الجزائر و تقييم مدى جاذبية مناخها.

- **الحدود الزمانية:** حددت فترة الدراسة من 200-2018، و التي من خلالها تم تحصيل المعلومات و الإحصائيات و البدء في تحليلها.

9- منهج الدراسة:

إن المنهج الذي تم إتباعه في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي في عرض الجانب النظري بسرد مختلف المفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ الاستثمار ، بالإضافة إلى المنهج التحليلي و الاستكشافي فقد استعمل لدراسة اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومدى جاذبية مناخها الاستثماري له ، من خلال جمع المعلومات والبيانات الإحصائية التي تتعلق بالموضوع وتحليلها للوصول إلى نتائج الدراسة.

10- الدراسات السابقة:

دراسة هند سعدي ، اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية-دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014)، مذكرة دكتوراه جامعة مُحَّد بوضياف المسيلة، السنة الجامعية 2017/2016. تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلى واقع النمو الاقتصادي في البلدان العربية معرفة اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية النفطية منها والغير نفطية.وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها أن واقع الاستثمارات في البلدان العربية تعاني في انخفاض حجم التدفقات وضعف الاستثمارات العربية البينية ومن المظاهر الاقتصادية لها أنها تعاني من ضعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدم امتلاك تكنولوجية ذاتية ، سوء استغلال الموارد الاقتصادية ...وغيرها من المشاكل كما تبين أن البلدان العربية تعتمد على قطاع واحد وهو قطاع المحروقات أما باقي القطاع.

دراسة خيالي خيرة ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلي حالة الجزائر –دراسة تحليلية للفترة (2000–2012) ، مذكرة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة السنة الجامعية 2016/2015. تهدف هذه الدراسة إلى أبراز الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية وتحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومحاولة تفسير العلاقة التي تربطه بالنمو الاقتصادي في الجزائر. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها يعتبر مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من المفاهيم التي يصعب تحديد مفهوم دقيق لها لذا تعددت النظريات المفسرة له بحسب الزاوية التي ينظر منها إليه كذلك تعددت الآراء حول تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بالنسبة للجزائر لا زال تأثير الاستثمار الأجنبي على النمو لاقتصادي ضئيلا لعد قدرتها على استقطاب الاستثمارات لقطاعات إنتاجية كالزراعة والصناعة لتمويل السوق المحلية.

دراسة جوامع لبيبة ، اثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ، دراسة مقارنة الجزائر،مصر والسعودية (2000–2012) ، أطروحة دكتوراه ،جامعة مُحَمَّد خيضر–بسكرة السنة الجامعية 2015/2014. تهدف هذه الدراسة إلى تحديد متطلبات ومحددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ودور الدول المضيفة لخلق مناخ استثماري ناجع ، تحديد العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة وكفاءة مناخها الاستثماري ودراسة العلاقة بين فعالية الإصلاحات في كل من الجزائر ومصر والسعودية من خلال حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها مع تركيز على مناخ الجزائر .وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها انه يعكس المناخ الاستثماري للدول المضيفة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر منها، اثبت قطاع الخدمات قدرته على منافسة قطاع المحروقات في العشرية الأخيرة. المناخ الاستثماري في الجزائر يتسم باستقرار المؤشرات الاقتصادية الكلي والعلاقات الخارجية مع توفر الموارد البشرية والطبيعية ولكن يعاب علية في تأخر البنية التحتية والمؤسسية ، و لا يوجد تكامل بين القطاعات الرئيسية للناتج المحلي .

دراسة عمر يحياوي ، دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر للفترة 2002–2013، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2012–2013. تهدف هذه الدراسة إلى الوقف على واقع المناخ الاستثماري بالدول العربية، لاستفادة الجزائر من تجاربها في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتجنب الأزمات التي مرت بها، مع تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، واستعراض جوانب القوة والضعف لبيئة أداء الإعمال فيها.وتوصلت الدراسة إلى عدة

نتائج نذكر منها أن الدول العربية نجحت في تحقيق توازنات اقتصادية كلية مقبولة وتقدم في إصلاح بيئة أداء الأعمال ،إلا أنها لم تنجح في أن تكون مركز استقطاب للاستثمار الأجنبي المباشر لأنها تأثرت بالأزمة العالمية 2008 وانخفضت التصنيفات السيادية لها بسبب الحراك الشعبي لهذه الفترة.ساهم الاستثمارات الأجنبية المباشر في تحقيق التنمية للدول المضيفة بجلب رؤوس الأموال الأجنبية وتخفيف من البطالة في الجزائر إلا أنها تسعى لجذب استثمارات تكون منتجاتها ذات كثافة تكنولوجية. وبينت الدراسة القياسية انه يصعب تحديد الارتباط بين متغيرات مناخ الاستثمار وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حيث لم يظهر أي تأثير للمتغيرات ماعدا التأثير العكسي لمعدل نمو الصادرات ومعدل النمو الاقتصادي.

11- ملخص الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة، أهم العقبات أمام الخواص الجزائريين و إبرازها للحد منها، و عوامل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، و واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية حتى تستفيد الجزائر من تجاربها، بالإضافة إلي دور الاستثمار في رفع عجلة النمو و تحقيق التنمية.

12- مقارنة الدراسات الحالية بالدراسات السابقة:

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة، على أن هناك معوقات تقف حائلا أمام الجزائر لأن تسبح قطبا استثماريا مميزا، و أنه لا زال تأثير الاستثمار الأجنبي على النمو لاقتصادي ضئيلا، غير أن الهدف الرئيسي من البحث الحالي هو قييم سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و التركيز على مسار تطورات الاستثمار و تدفقاته في الجزائر تماشيا مع الإصلاحات التي قامت بها.

13- صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهناها في هذا البحث، قلة المراجع المتخصصة بالمناخ الاستثماري، بالإضافة إلي عدم تماثل المعطيات من هيئة إلي أخرى.

14- التعريفات الإجرائية:

- **الاستثمار الأجنبي:** هو الفرص التي يستغلها المستثمر خارج وطنه الأم، و يعتبر استثمارا أجنبيا للبلد المستثمر فيه، و يأخذ الاستثمار الأجنبي شكلين إما مباشر أو غير مباشر.

- **المناخ الاستثماري:** مجموعة من العوامل الاقتصادية و السياسية و القوانين و الأنظمة السائدة في المجتمع ،والتي من شأنها أن تعمل على خلق فرص استثمارية جديدة والتي تكون سببا في إقبال أو إحجام المستثمر الأجنبي لاستثمار مشاريعه فيها.
- **البيئة الاقتصادية:** هي مجموعة من العوامل المؤثرة على المستثمر الأجنبي و على نشاط المشروع وتتمثل في مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل الدولة و مدى استقرار السياسات السعرية و معدلات التضخم...
- **التشريع:** هو مجموعة القوانين الخاصة بالاستثمار و مدى استقرارها ووضوحها و التي قد تكون محفزة للمستثمر الأجنبي أو العكس.

- **15- هيكل الدراسة**

تتضمن هذه الدراسة علي مقدمة عامة يليها ثلاثة فصول ثم خاتمة وذلك كالتالي:

الفصل الأول: تطرقنا من خلاله إلى الإطار العام النظري للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مبحثين اثنين حيث يتناول المبحث الأول ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر من مفهومه وأشكاله ونظريات المفسرة له ، أما المبحث الثاني يتناول دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر من محدداته ومخاطره والآثار الايجابية والسلبية له على بعض المتغيرات.

الفصل الثاني: فتطرقنا فيه إلى الإطار العام النظري لمناخ الاستثمار من خلال مبحثين اثنين حيث تناول المبحث الأول ماهية المناخ الاستثماري وخصائصه ثم مؤشرات تقييمه، وشركات متعددة الجنسيات وتسيير المخاطر، إما المبحث الثاني يتناول مكونات المناخ الاستثماري للبيئة السياسية مع التشريعية والاقتصادية والاجتماعية مع الثقافية.

الفصل الثالث: تطرقنا فيه إلى تقييم مدى جاذبية المناخ الاستثماري للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 من خلال ثلاثة مباحث حيث تناول المبحث الأول تحليل سياسات الاستثمار في الجزائر أما المبحث الثاني تناول تقييم هذه السياسات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أما المبحث الثالث فتناول معوقات وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر.

مقدمة الفصل:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل بديلة نجحت في كسب قدر كبير من اهتمام الدول النامية التي اعتبرته حلا للخروج من العجز الذي تواجهه في تمويل استثماراتها، وكذا الدور الفعال الذي يؤديه في رفع القدرات الإنتاجية للاقتصاد وإدخال تقنيات التكنولوجيا الحديثة وزيارة معدلات التشغيل، وذلك لمواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية لتحقيق التنمية الاقتصادية والصمود أمام التحديات التي تفرضها هذه التغيرات.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر:

برز مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر بعد انتهاء الحرب الباردة 1991، التي ترتب عنها تخبط العديد من الدول في عوائق جمعة كنقص رؤوس الأموال و ضعف نمو الدخل القومي خاصة في الدول النامية، مما ألزمها اللجوء إلي رؤوس الأموال الأجنبية في شكل استثمارات أجنبية مباشرة كونه أداة تمويل دولية مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد أولى الاقتصاديون و الباحثون اهتماما بالاستثمار الأجنبي لما له من أهمية، محاولين بذلك وضع مفهوم اقتصادي و إبراز تلك الأهمية.

- **تعريف الاستثمار:**

يمكن النظر إلى الاستثمار باعتباره توجيه الموارد المتاحة من اجل تعظيم المنفعة الكامنة في هذه الموارد، وذلك لان الموارد المتاحة تشتمل على إشباع الحاجات الأساسية والكمالية للإنسان. وعند تأجيل الانتفاع من هذه المورد في الوقت الحالي لوقت أخر يسمى فترة الاستثمار، فان من المتوقع أن يتم الحصول على إشباع اكبر لهذه الحاجات،[1] ومن الممكن أيضا ،تعريف الاستثمار بأنه "التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة لفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن :

-القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول.

-النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم .

-المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع لها."[2]

كما يعرف الاستثمار بأنه "يقصد بالاستثمار الدولي كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة Host Country سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد أو لآجال طويلة الأجل ."[3]

1- مروان شموط وكنجو عبود كنجو، **أسس الاستثمار** –الشركة العربية المتحدة 2008 –ص6.
2- نفس المرجع – ص6.
3- فريد النجار،**الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 2000 –ص23.

ويصنف الاستثمار إلى عدة أنواع إما وفقا لأجاله أو وفقا للعائد الناجم عنه أو وفقا للقطاعات إلا إن الصنف الذي يهمنا هو وفقا لجنسية الاستثمار فيكون إما استثمار محلى أو وطني واستثمار أجنبي.

-تعريف الاستثمار الأجنبي:

"هو الاستثمار الذي تقوم به الشركات الأجنبية بتوظيف للنقود لأي اجل في أي أصل أو ملكية أو ممتلكات محتفظ بها للمحافظة على المال أو تنميته سواء بأرباح دورية أو بزيادات في قيمة الأموال في نهاية المدة أو بمنافع مادية".[1]

كما يعرف على انه "هو جميع الفرص المتاحة للمستثمر في خارج حدوده الوطنية يعتبر استثمارا أجنبيا للبلد المستثمر فيه، بغض النظر عما إذا كان شخصا طبيعيا أو معنويا، و تتم هذه الاستثمارات إما بشكل مباشر أو غير مباشر"[2].

كما يعرف على انه " التدفقات الدولية لرأس المال التي تعبر عن تحركات الأموال من احدي الدول إلى دولة أخرى بهدف شراء الأصول من الدولة الثانية ،وتشمل الأصول على السندات المالية طويلة وقصيرة الأجل بالإضافة إلى الأسهم و الأصول المادية مثل الآلات والعقارات ."[3]

ومن خلال التعريف الأخير يتمثل هذين النوعين في:

أ -الاستثمار الأجنبي الغير مباشر(الاستثمار في المحفظة):[4]

وهذا يأخذ شكلا من أشكال المحافظ الاستثمارية زو ليس استثمارا مباشرا بالموجودات، ويتصف هذا الاستثمار بأنه استثمار في الخارج أيضا، ولكن دون رقابة إدارية من قبل المستثمر.

ب -الاستثمار الأجنبي المباشر:

"وهو يختلف عن الاستثمار في المحفظة لكونه ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، وهذا بالإضافة إلي قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته التامة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن

1- أشرف السيد حامد قبال، **الاستثمار الأجنبي المباشر– دراسة تحليلية لأهم ملامحه و اتجاهاته في الاقتصاد العالمي**– دار الفكر الجامعي الإسكندرية الطبعة 2013/1 – ص 17

2- جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي** –ط1 سنة 2014 شركة الأكاديميون للنشر و التوزيع، عمان -الأردن –ص315.

3- عمر يحياوي، **دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر 2010/2002** مذكرة ماجيستير جامعة محمد خيضر بسكرة 2013/2012 –ص73

4- سليمان عمر الهادي، **الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي** – الأكاديميون للنشر و التوزيع عمان/ الأردن 2013 –ص24.

قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلي الدولة المضيفة"[1].

ولان هذا الصنف الأخير (الاستثمار الأجنبي المباشر) هو موضوع دراستنا سنتناوله بالتفصيل في الفرع الموالي.

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد تعدد الآراء والمفاهيم بين الباحثين والاقتصاديين حول تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، ولغرض معرفة هذا النوع من الاستثمارات سنتطرق لبعض التعاريف الخاصة ببعض الهيئات الاقتصادية الدولية وكذا التعريف الاقتصادية حول هذا الموضوع بعد المرور على الأجواء الاقتصادية التي أدت إلى ظهوره.

تعريف بعض المنظمات العالمية للاستثمار الأجنبي:

يعرف تقرير منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة (UNCTAC)* الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: " ذلك النوع من الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد الأم (البلد المستثمر) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر هو البلد المضيف"[2].

وتعرفه المنظمة العالمية للتجارة (OMC)* على انه "عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) حيث يستعمل أصول في بلدان أخرى (البلد المضيف) مع نية تسييرها"[3].

بينما عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)*: "الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر من أجل الحصول على منفعة دائمة من تحقيق العلاقات الاقتصادية الدائمة بين المشروعات، وتأثير يسمح له بإدارة أعمال خارج بلده الأصلي ويكون ذلك من خلال المساهمة في رأس المال، إعادة استثمار الأرباح، عمليات الإقراض والاقتراض بين المستثمر وفروع المؤسسات"[4]

1- ماجد أحمد عطاالله، **إدارة الاستثمار**- دار أسامة للنشر و التوزيع عمان- الأردن، الطبعة 1/ 2011- ص 99.

2- باسم حمادي الحسين،**الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) "عقود التراخيص النفطية و أثرها في تنمية الاقتصاد** – منشورات الحلبي الحقوقية- طبعة الأولى 2014 – ص 17.

3- زبير عياش،**دور الحوافز الضريبية في جذب استثمار اجنبي المباشر في الجزائر –مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية** –عدد4 ديسمبر 2015 – ص161

4- طه ياسين مرباح- العربي غويني، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من البطالة في الجزائر خلا الفترة 2003-2013**، اسم المجلة غير مذكور، ص 237.

*UNCTAC : United Nations Conference on Trade and Development.

*OMC : World Trade Organization.

*OCDE : Organisation for Economic Co-operation and Development.

تعريف أخرى للاستثمار الأجنبي:

يتمثل هذا النوع من الاستثمار بالمشاريع التي يقيمها و يديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو مساهمته في رأس المال بنصيب يبرر له حق الإدارة لذلك المشروع، وأن هذا النوع من الاستثمار يعتبر الوسيلة التمويلية الأكثر قبولا للدول النامية و التي تسعى إلي اجتذابها.[1]

إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي يتم الحصول من خلاله على مصالح مستثمرة في مشروع معين يعمل في اقتصاد غير اقتصاد الجهة التي تقوم بالاستثمار أي الجهة التي تعود لها ملكية المشروع، وتقوم بإدارته، والاستثمار الأجنبي المباشر هذا يتم عن طريق قيام مالكي رؤوس الأموال بإقامة مشروعات، وتشغيلها تحت إشرافهم، ومن أبرز أمثلتها شركات النفط وتسويقه...[2]

هو ذلك الاستثمار الذي يقام في دولة مضيفة، إلا أن ملكيته أجنبية وتؤول لفرد أجنبي أو شركة غير وطنية فهو إذا استثمار أجنبي مباشر، وتختلف أنواعه وآماده حسب نوع الاستثمار.[3]

ويمكن من خلال ما سبق الوصول إلى مفهوم شامل للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:

هو تدفق رأس مال أجنبي إلى دولة مستقطبة له بغية امتلاك جزئي أم كلي لمشروعات قائمة أو إنشاء مشروعات جديدة مع خلق نشاط اقتصادي بهدف تحقيق ربح اقتصادي من وجهة نظر الأجنبي وتحقيق تنمية اقتصادية من وجهة نظر الدولة المستقطبة له ،وذلك من خلال جلب الخيرات والمهارات الفنية والتقنية وتحويل التكنولوجية إلى جانب التدفق المالي، ومع مقدرة المستثمر الأجنبي على اتخاذ قرارات إدارية وتنظميه في هذه المشروعات.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي المباشر أشكال متعددة و متنوعة ولكل نوع خصائص مميزة له، لذلك فإن هناك تباينا في عملية اختيار الأنواع من وجهة نظر المستثمر أو البلد المضيف.

وتصنف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شكلين وهما:

1- فاضل محمد العبيدي، **البيئة الاستثمارية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع 2012- البلد غيرمذكور ص 33.

2- فليح حسن خلف، **العولمة الاقتصادية** – عالم الكتب الحديثة للنشر و التوزيع الأردن- الطبعة الأولى 2010 ص 87-88.

3- سليمان عمر الهادي، **الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي**، الأكاديميون للنشر و التوزيع الأردن 2013 ص 23.

الشكل الأول: تصنف الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب الملكية إلى عدة أشكال و المتمثلة في:

1- الاستثمار المشترك (الاستثمار الثنائي):

هو قائم على أساس المشاركة مع رأس المال الوطني سواء كانت هذه المشاركة بنسب متباينة وفقا للظروف وبحسب ما تسمح به التشريعات الوطنية[1]، وهو كل استثمار يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين من خلال شركة دولية النشاط ويتم في شكل مشروعات اقتصادية و ينطوي على عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية،[2] وتنص قوانين كثير من الدول التي يقام فيها المشروع المشترك على أن لا تتجاوز نسبة المستثمر الأجنبي عن 49% من رأس مال المشروع، وذلك تفاديا للهيمنة الأجنبية على جانب مهم من مشروعات الاقتصاد المحلي[3] ، أما الطرف الوطني فقط يكون فردا أو شركة خاصة أو حكومة الدولة المضيفة ذاتها أو خليطا ما بين الاثنين، في حين قد يكون الطرف الأجنبي مستثمرا خاصا أو حكومة دولة أجنبية أو منظمة دولية إلا أنه غالبا ما يكون مستثمرا خاصا[4].

- **مزايا و عيوب هذا النوع للبلد المضيف:**

المزايا:

- زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.[5]

- يقدم نظام المشاركة بين رأس المال الوطني و الأجنبي خدمة كبرى للاقتصاد القومي للدولة المضيفة.. وهذا الإجراء يضمن للدولة المضيفة أيضا فرصة الاستخدام الأمثل لمواردها المحلية.[6]

- تتيح صيغة المشاركة فرصة واسعة للعناصر الوطنية لاكتساب الخبرات الفنية والإدارية من خلال الممارسة الفعلية للنشاط الاستثماري.[7]

- زيادة فرص التصدير وتعديل ميزان المدفوعات للدول النامية.[1]

1- يوسف سعداوي، **تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لحالات بعض الدول العربية**،مجلة أبحاث اقتصادية و عربية العدد 03 ص 164.

2- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية منظماتها، شركاتها، تداعياتها**-الدار الجامعية، البلد غ مذكور 2008– ص 184.

3- نفس المرجع – ص 184.

4- زغدار أحمد،**الاستثمار الأجنبي كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة**، مجلة الباحث جامعة ورقلة العدد3/ 2004 ، ص 160.

5- عمار زودة، **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير تخصص فرع الأدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008 – ص40.

6- نزيه عبد المقصود مُحَمَّد مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**- دار الفكر الجامعي الإسكندرية 2007 – ص 42.

7- نفس المرجع – ص 42.

– الاستفادة من فورات الحجم وتقليل الكلف في بناء مشاريع اقتصادية واسعة الإنتاج.[2]

إن هذه المزايا تعود إلى عدة عوامل منها: انخفاض درجة التحكم المستثمر الأجنبي بالمشروع، مما يؤدي إلي انخفاض سيطرته على اقتصاد البلد المضيف، وبالتالي احتفاظ البلد المضيف بدرجة من الحرية و الاستقلالية الاقتصادية للتصرف بالمشاريع.[3]

العيوب:

– حرمان الدول المضيفة من مزايا السابقة إذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف ثاني في الاستثمار.[4]

–إن تحقق المنافع المذكورة سابقا مرهون بمدى توفر الطرف الوطني على الاستعداد الجيد وتوفر القدرة الفنية والإدارية و المالية على المشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك خاصة في الدول النامية.[5]

– لا يستخدم قدرا أكبر من الموارد الأجنبية، وخاصة من خلال الاعتماد على المصادر الملحية للتمويل وخاصة المصارف والحصول على عوائد وأرباح نتيجة لاستخدام موارد لم يسهم في توفيرها ذاتيا بدرجة مهمة.[6]

بالإضافة إلى خشية هذه الدول المستضيفة من التبعية والتحكم الذي تمارسه الشركات المتعددة الجنسيات، فضلا عن عدم توفر طرف وطني كفء قادر على المشاركة الفعالة في مجال الاستثمار وهذا ما تعاني منه أغلب الدلو النامية حيث تكون إمكانيتها محدودة في المشاركة مما يؤدي إلى صغر حجم المشاريع وقلة عددها.[7]

1- باسم حمادى حسن- مرجع سبق ذكره – ص 23.

2- باسم حمادى حسن- مرجع سبق ذكره– ص 23.

3- نفس المرجع- ص 23.

4- عمار زودة- مرجع سبق ذكره– ص 41.

5- قريد عمر، **تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه تخصص نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة 2014-2015 – ص 49.

6- خيالي خيرة، **دور الاستثمار الاجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الاشارة الي حالة الجزائر –دراسة تحليلية للفترة (2000–2012)** ، مذكرة ماجيستير ، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة ، تخصص مالية دولية ، السنة الجامعية 2015/2016 – ص10.

7- باسم حمادى الحسن- مرجع سبق ذكره- ص 24.

- **مزايا و عيوب هذا النوع على المستثمر الأجنبي:**

المزايا:

– صيغة المشاركة تمكن المستثمر الأجنبي من حصول على مزايا وتسهيلات ..من ذلك تسهيل التعامل مع الأجهزة الحكومية وإدارتها المتخصصة، أو ذات الصلة بمجال النشاط الاستثماري.[1]

– التخفيف من الأخطار غير التجارية (السياسية) كما حصل سابقا من عمليات تأميم و مصادرة أو الثورات والانتفاضات والاهتزازات السياسة حاليا، فضلا عن تخفيف الخسائر الناجمة عند التعرض لأي خطر تجاري.[2]

– تكفل صيغة المشاركة للمستثمر الأجنبي قدرا من الطمأنينة على المشروع الاستثماري الذي يشارك فيه.[3]

العيوب:

– احتمال وجود تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار، ولاسيما في حالة إصرار الطرف الوطني على نسبة معينة من رأس المال لغرض المساهمة في المشروع المشترك والتي قد لا تتفق وأهداف الطرف.[4]

– قد يسعى الطرف الوطني إلى إقصاء الطرف الأجنبي بعد فترة زمنية وهذا يعني زيادة الخطر التجاري وهو ما يتعارض مع أهداف المستثمر الأجنبي في الاستمرار والنمو والبقاء خاصة إذا كان الطرف الوطني هو الحكومة.[5]

– يعتبر من أكثر الأشكال تهديدا للملكية الفكرية للشركة الأم مما يؤدي إلي صعوبة الحفاظ على الملكية الفكرية وبراءات الاختراع.[6]

2– الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

حيث، تعتبر الاستثمارات التي يملكها المستثمر الأجنبي بالكامل من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسية وتتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع Subsidiaries للإنتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة...، وهذا الشكل من أشكال

1– نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره– ص 43.
2– باسم حمادى الحسن، مرجع سبق ذكره–ص 24.
3– نزيه عبد المقصود محمد مبروك ،مرجع سبق ذكره – ص 43.
4– باسم حمادى الحسن– مرجع سبق ذكره– ص 25.
5– خيالي خيرة– مرجع سبق ذكره– ص 10-11.
6– خيالي خيرة– مرجع سبق ذكره – ص 11.

الاستثمارات يتيح للعنصر الأجنبي السيطرة الكاملة في اتخاذ القرار، ولهذا تتردد الدول كثيرا في التصديق على مثل هذه الاستثمارات خوفا من التبعية الاقتصادية والهيمنة من قبل المستثمر الأجنبي.[1]

- **مزايا و عيوب هذا النوع للبلد المضيف:**

المزايا:

– إن كبر حجم هذه المشروعات إذا ما قورنت بالمشروعات المشتركة يساهم في نقل و تحديث التكنولوجيا على نطاق واسع مما يؤدي إلى توظيف أكبر لليد العاملة.[2]

– المساهمة في إشباع حاجات السوق المحلي من السلع التي ينتجها المشروع، مع احتمال وجود فائض للتصدير أو تقليل الواردات، وتحسين موازين مدفوعات الدول المضيفة للاستثمار.[3]

– يساعد على خلق فرص أكبر للعمالة المحلية خصوصا عندما تشترط الدول المضيفة في قوانينها على إجبار المستثمر على تشغيل نسبة محددة من العاملين في المشروع.[4]

*** العيوب:**

– تخشى الدول المستضيفة من أخطار التبعية الاقتصادية والاحتكار وما يترتب عليها من آثار سياسية سلبية في حالة تعارض في المصالح بينها و بين الشركات المتعددة الجنسيات.[5]

– تحويل الأرباح إلى خارج هذه الدول المستضيفة ونهب ثرواتها.[6]

*** مزايا و عيوب هذا النوع بالنسبة للمستثمر:**

المزايا:

– توافر الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسة الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة (تسويقية، إنتاجية، مالية، سياسية..الخ).[7]

1- أشرف السيد حامد قبال- مرجع سبق ذكره – ص 33.

2- قريد عمر- مرجع سبق ذكره– ص 51.

3- باسم حمادى الحسن- مرجع سبق ذكره– ص 27.

4- نفس المرجع – ص 27.

5- قريد عمر- مرجع سب ذكره – ص 51.

6- باسم حمادى الحسن- مرجع سبق ذكره – ص 27.

7- عمار زودة- مرجع سبق ذكره– ص 44.

– يساعد التملك المطلق لمشروع الاستثمار في التغلب على القيود التجارية التي تضعها الدول المضيفة على الواردات.[1]

–إذا استطاعت الشركة متعددة الجنسية أن تبني صورة ذهنية جيدة ومقبولة لدى الجمهور في الدولة المضيفة، فمن المحتمل جدا أن تصبح مهمة فرع الشركة بهذه الدولة سهلة للغاية، بالإضافة إلى سهولة حصولها على التسهيلات المختلفة خاصة ما يرتبط على المواد الخام المحلية.[2]

* **العيوب:**

– الأخطار غير التجارية الناجمة على التأميم أو المصادرة أو التصفية الجبرية أو الاضطرابات السياسية.[3]

– هذا النوع يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة مقارنة بالاستثمار المشترك مما يجعل من الصعب على الشركات الأجنبية صغيرة الحجم مزاولة نشاطها في الدلو المضيفة، كما أن درجة المخاطرة عالية نسبيا حيث تصبح عملية الانسحاب في حالة الفشل مكلفة للغاية.[4]

3– الاستثمار في المناطق الحرة:

المنطقة الحرة هي تلك المنطقة التي تقع داخل الدولة و التي تسمح بدخول الواردات إليها دون رسوم أو تعريفات جمركية، وبعدئذ تقوم بإعادة تصدير المنتجات منها بعد إجراء التعديلات المطلوبة عليها[5]، و يعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له تنظم عملية إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة[6]، تقوم بإدارة المناطق الحرة في الغالب هيئات حكومية تقوم بإنشائها الدولة المضيفة لأجل هذا الغرض، وتتولى هذه الهيئات تسيير شؤون الاستثمار والأعمال المتعلقة بتقديم التسهيلات اللازمة للمشروعات التي تزاول نشاطها في المنطقة. [7]

والمناطق الحرة تتخذ عدة أشكال من حيث طبيعة نشاطها، فقط تخصص منطقة معينة للنشاط التجاري وتخزين السلع، كما قد ينحصر نشاط المنطقة على التصنيع وتكون مخصصة للتصدير أو الاستهلاك المحلي، كما قد

1– خيالي خيرة– مرجع سبق ذكره– ص 12.

2– عمار زودة– مرجع سبق ذكره – ص 44.

3– باسم حمادى الحسن– مرجع سبق ذكره – ص 26.

4– خيالي خيرة– مرجع سبق ذكره – ص 13.

5– باسم حمادى الحسن– مرجع سبق ذكره – ص 27.

6– عبد المطلب عبد الحميد– مرجع سبق ذكره – ص 185.

7– باسم جمادى الحسن، مرجع سبق ذكره – ص 29.

تخصص منطقة للخدمات المصرفية وأعمال البنوك وشركات التأمين، إلا أنه في الوقت الراهن يتم مزاولة كل تلك الأنشطة مجتمعة في معظم المناطق الحرة في الدول المضيفة دون أن ينحصر نشاطها على نوع معين بذاته.[1]

*** مزايا هذا النوع على الدول المضيفة:**

- تخفيض مستويات البطالة عن طريق توفير فرص عمل جديدة.[2]

- المساهمة في تخفيف العجز في ميزان المدفوعات الذي تعاني منه الدولة المضيفة، من خلال زيادة الموارد غير المباشرة الناتجة عن هذه المناطق.[3]

- نقل التكنولوجيا المتقدمة و رفع المهارات الفنية للعمالة المحلية بما يسهم في مواكبة الدولة للتطورات المضطردة في قطاع التكنولوجيا الصناعية، الأمر الذي يسهم في الارتقاء بمستوى الصناعات الوطنية فيها.[4]

4- الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع:[5]

وتأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين طرف أجنبي وآخر وطني سواء عام أو خاص يقوم الطرف الأجنبي من خلالها بتوفير مكونات منتج معين...وقد تنطوي مشروعات التجميع على الاستثمار المشترك أو شكل لا تملك الكامل للمشروعات الاستثماري من جانب الطرف الأجنبي.

5-الشركات متعددة الجنسيات:

وهي الشركات التي تملك مشاريع كثيرة، في دول مختلفة من العالم، حيث تتميز هذه الشركات بضخامة أعمالها وأنشطتها، ويمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية شيئان متلازمان....[6]

*** الشكل الثاني:**

وهو لا يرتبط بأي نوع من أنواع الملكية و لا يفرض التزاما طويل الأجل على المستثمر الأجنبي إلا في بعض الحالات وبالرغم من ذلك قد يكون للمستثمر الأجنبي صوت فعال في إدارة المشروع و يشمل هذا الشكل الأنواع التالية:[7]

1- محمد على عوض الحرازي، **الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات**-أكاديمية شرطة دبي الإمارات العربية المتحدة 2011ط 1- ص 88.

2- باسم حمادى الحسن- مرجع سبق ذكره – ص 28.

3- محمد على عوض الحرازي- مرجع سبق ذكره – ص42-.43

4- محمد على عوض الحرازي- مرجع سبق ذكره – ص 43.

5- عبد المطلب عبد الحميد- مرجع سبق ذكره – ص 185.

6- ماجد أحمد عطاالله، مرجع سبق ذكره – ص 103.

7- باسم حمادى الحسن، مرجع سبق ذكره - ص 29.

– عقود الإدارة (التسيير):

هي عبارة عن اتفاقيات أو الإجراءات القانونية يتم بمقتضاها قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإدارة كل أو جزء من العمليات الخاصة بمشروع استثماري معين في الدولة المضيفة لقاء عائد مادي معين أو مقابل المشاركة في الأرباح.[1]

– عقود منتج ومفتاح في اليد:

عمليات تسليم المفتاح (Turnkey Project) ترتبط ببناء المشروعات الكبرى في الدول النامية، حيث تلتزم شركة دولية ببناء مشروع متكامل حتى مرحلة التشغيل وتسليمه إلي المالك... ويقوم البلد المضيف بدفع أتعاب المستثمر الأجنبي مقابل تقديمه التصميمات الخاصة بالمشروع وطرق تشغيله وصيانته وإدارته..[2]

– عقود التراخيص:

وهو عقد يقوم المستثمر الأجنبي بموجبه بالتصريح لمستثمر وطني باستخدام براءة الاختراع أو الخبرة الفنية ونتائج الأبحاث الإدارية مقابل عائد مادي معين.[3]

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر.

حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام العديد من الاقتصاديين والمفكرين في تحديد العوامل الأساسية التي تتحكم في تجسيده من خلال العديد من النظريات والآراء المفسرة لقيامه.

1 -نظرية التحركات الدولية لرأس المال:

تعتبر هذه النظرية الاستثمارات المباشرة كتحركات في رأس المال، حيث ترجع هذه التحركات إلي الاختلاف في أسعار الفائدة بين الدوال، فالدول النامية التي تعاني من ندرة في رأس المال ترتفع فيها أسعار الفائدة، وتجتذب رؤوس الأموال الغنية ذات الوفرة في رؤوس الأموال.[4]

1- طلال زغبة- عبد الحميد برحومة، **الإشكالية الجديدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي غير القائم على رأس المال و أثرها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية**، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية جامعة المسيلة (بتصرف)- العدد 2014/11 ص 174.

2- طلال زغبة- عبد الحميد برحومة، مرجع سبق ذكره – ص 175.

3-نفس المرجع– ص 173.

4- جميل محمد خالد- **أساسيات الاقتصاد الدولي**- شركة دار الأكاديميون للنشر و التوزيع عمان الأردن- طبعة الأولى 2014– ص 316.

*** نقد النظرية:**

تعرضت هذه النظرية لعدة انتقادات، منها أن الدافع من وراء الاستثمار لا يكون لتعظيم الربح والعائد فقط، فقط تكون هناك دوافع أخرى كالاستمرارية والتوسع عن طريق اختراق أسواق جديدة، كما أن افتراض الكلاسيك للمنافسة الكاملة والتام وفي أسواق الدول المضيفة، يعني أن المستثمرين الأجانب لا يملكون أية مزايا مقارنة بالمستثمرين المحليين، وبالتالي يتحملون تكاليف إضافية من جراء عملية التوطن، مما قد ينعكس في انخفاض العائد من عملية الاستثمار عن الممكن تحقيقه في الدولة الأم.[1]

2 -نظرية عدم كمال الأسواق:

هذه النظرية تحاول أن تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر و يتمثل في أن السوق في الدول النامية هي عادة سوق ناقصة أي لا توجد فيها السوق التامة، والتي هي سوق المنافسة الكاملة وبالذات في جانب العرض.[2]

*** نقد النظرية:**

وجهت لهذه النظرية بعض الانتقادات نذكر منها:

1 -إن هذه النظرية تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع الفرص الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العملية.[3]

2 -إن هذه النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات متعددة الجنسيات للتملك المعلق لمشروعات الاستثمار الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو مزايا الاحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق.[4]

3 -نظرية الحماية:

- ظهرت هذه النظرية نتيجة للخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال الأسواق، فمن ناحية إن ضمان الاستغلال الأمثل لفرص التجارة والاستثمار الدولي بما يتوائم وأهداف الشركات متعددة الجنسيات لا يتحقق لمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات والشركات الوطنية أو العاملة بالدول المضيفة،

1 عميروش محند شلغوم، مرجع سبق ذكره – ص45.

2- فليح حسن خلف- **العولمة الاقتصادية** – عالم الكتب الحديثة للنشر و التوزيع الأردن- الطبعة الأولى 2010 – ص 89.

3- متولي عبد القادر- **الاقتصاد الدولي النظرية و السياسات** – دار الفكر و ناشرون و موزعون الأردن- الطبعة الأولى 2011 –ص 204.

4- نفس المرجع – ص 204.

ومن ناحية آخري إن نجاح شركات متعددة الجنسيات في تحقيق أهدافها إنما يتوقف على مدى ما تمارسه الدول النامية من رقابة أو ما تفرضه من شروط و قوانين تؤثر على حرية التجارة والاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بهما بصفة عامة. [1]

ويقصد بالحماية هنا: التي تمارسها الشركة الأجنبية كممارسة وقائية تضمن من خلالها عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية الخاصة بالابتكارات والتقنيات الجديدة الإنتاجية منها.. وبحيث لا تسمح بانتشارها إلي الجهات المحلية في أسواق الدول النامية التي تعمل فيها هذه.[2]

*** انتقاد النظرية:**

1- يمكن تحقيق الحماية بأساليب بديلة متاحة وذات فعالية من تلك التي تمارسها الشركات متعددة الجنسيات كضوابط الحماية و براءات الاختراع على مستوى العالم تضمنها مواثيق متفق عليها ويقوم بتنفيذها المنظمات الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة.[3]

2- إعطاء أهمية أقل إلي الإجراءات والضوابط والسياسات الحكومية الخاصة بالدول المضيفة الخاصة بالاستثمارات الأجنبية للشركات الأجنبية كون أن دوافع الحماية للشركات متعددة الجنسيات تدفع إلي ضرورة اتخاذ القرارات داخل الشركة الأم.[4]

4 -نظرية الموقع:

ترتكز هذه النظرية على العديد من العوامل بعضها دولي و الآخر محلي (على المستوى الدولة الأم) و التي تتمثل فيما يلي: [5]

أ -ختيار الدولة المضيفة التي يتم فيها الاستثمار أو ممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية.

ج -العوامل التسويقية والمتمثلة بدرجة المنافسة في الأسواق ومنافذ التوزيع وحجم الأسواق ومعدل نموها واحتمالات التصدير.[6]

1- متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره – ص 204.

2- فليح حسن خلف- مرجع سبق ذكره – ص 91.

3- متولي عبد القادر- مرجع سبق ذكره -بتصرف- ص 205.

4- نفس المرجع- بتصرف – ص 207.

5- نفس المرجع- بتصرف – ص 207.

6- عميروش محند شلغوم- مرجع سابق – ص 50.

د إجراءات الحمائية (ضوابط التجارية الخارجية) مثل: التعريفة الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد.[1]

ذ العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي.[2]

*** نقد النظرية:**

والملاحظ أن هذه النظرية أهملت في تحليلها للمزايا التي تتمتع بها الشركات و التي تعتبر من العوامل المحددة لتوجيهها للاستثمار في الخارج.[3]

5 -النموذج الانتقائي:

يرجع توجه الشركة إلي تدويل أنشطتها في الخارج بإحدى الصيغ المذكورة لامتلاكها للميزة الاحتكارية في إنتاج منتج ما: التكنولوجيا المتطورة، رأس المال الكبيرة، الخبرة العلمية والفنية المؤهلة، وفي إطار توسيع نشاطها في الخارج فإنها تفاضل بين احتكار تلك الميزة من خلال القيام بذلك بنفسها عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر أو التصدير، وما بين منح تراخيص وكل ذلك في إطار إستراتيجية كلية تهدف من ورائها إلى تعظيم أرباحها[4] والشكل والشكل التالي يوضح ذلك:

6 -نظرية دورة حياة المنتج:

هذه النظرية تقدم على أساس افتراض أن هناك دورة حياة معنية للمنتج يقتضي المرور بها من خلال مراحل عديدة....[5] ومن أخرى فإنها توضح كيفية أو أسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم وبصفة عامة تنطوي دورة حياة المنتج الدولي أربعة مراحل أساسية و سوف نتناول هنا فقط أهم العناصر المرتبطة بالاستثمار الدولي:

- **المرحلة الأولى:** مرحلة البحوث والابتكارات بالبلد المخترع (الدولة الأجنبية).
- **المرحلة الثانية:** مرحلة تقديم السلعة بالسوق الداخلي (الدولة الأجنبية).
- **المرحلة الثالثة:** مرحلة النمو في الإنتاج والتسويق المحلي والدولي.

1- متولي عبد القادر- مرجع سبق ذكره – ص 207.

2- نفس المرجع – ص 207-208.

3- عميروش محند شلغوم- مرجع سبق ذكره – ص 51.

4- فليح حسن خلف- مرجع سبق ذكره – ص 91.

5- نفس المرجع – ص 91.

- **المرحلة الرابعة:** مرحلة بداية التشبيع في السوق المحلي وبدأ إنتاج السلعة في الدول المتقدمة الأخرى.[1]

ولتوضيح ذلك جليا نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم (01-01): دورة حياة المنتوج الدولي.

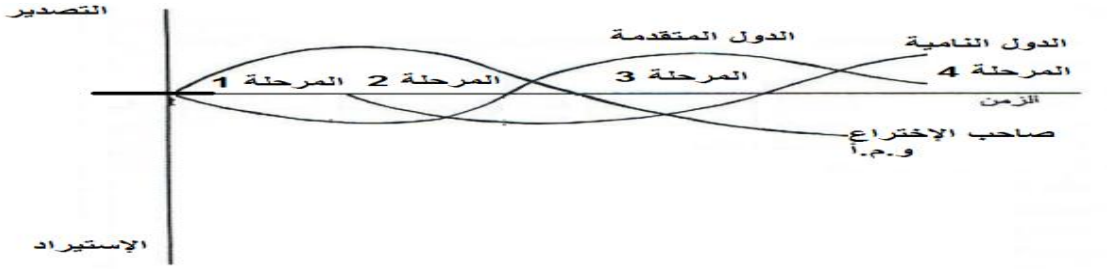

المصدر: عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية** – مؤسسة شباب الجامعة- الإسكندرية الطبعة 2001 ص 64.

*** انتقاد النظرية:**

– اهتمامها بالاستثمار المتعلق بالمنتوج الجديد دون الاستثمار المتعلق بالمنتجات الموجودة في الأسواق مسبقا[2]

– بالرغم من نجاح هذه النظرية و إمكانية تطبيقها على بعض المنتجات إلا أن هناك أنواعا أخرى من هذه السلع أو المنتجات قد يصعب تطبيق النظرية بفروضها السابقة عليها، ومن أمثلة ذلك السلع التي يطلق عليها سلع التفاخر مثل سيارات الرولز رويس أو السلع التي يصعب على دول أخرى (غير الدول صاحبة الاختراع) تقليدها وإنتاجها بسهولة.[3]

ومما سبق نلاحظ أنه تعددت النظريات التي سعت لتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر ومحددات قيامه، والتي اختلفت في النتائج المتوصل إليها، وهذا راجع لتباين في المراحل الزمنية المختلفة وكذا على ارتكازها على أسس متباينة.

المبحث الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره.

مما لاشك فيه أن للاستثمار الأجنبي المباشر دوافع ومحددات مختلفة تحرك عملية حركة رؤوس الأموال الدولية، باعتباره أداة مهمة للتمويل وذلك للطرفين الدولة المضيفة والمستثمر الأجنبي.

1- متولي عبد القادر- مرجع سبق ذكره – ص 206.

2- عميروش محند شلغوم- مرجع سبق ذكره – ص 49.

3- متولي عبد القادر- مرجع سبق ذكره – ص 206.

المطلب الأول:الدوافع القائمة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر.

تباين دوافع الاستثمار الأجنبي حسب طبيعته وأهداف انجذابه لكل من البلد المضيف و المستثمر.

أ -دوافع جذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول المضيفة:

أصبحت الدول تتنافس لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر و اتخاذ الإجراءات الكفيلة لتحسين مناخ الاستثمار فيها لدوره الايجابي في تطوير اقتصادياتها الوطنية، و تتمثل دوافعها في:

1 -نقل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة:

إن الاستثمار الأجنبي لا يعني مجرد توفير عملات أجنبية تساهم في التمويل فقط بل هو آلات ومعدات على أرقى الأساليب الفنية وأحدث التطورات التكنولوجيا...، تشمل المعرفة الفنية والممارسات التنظيمية والإدارية إلي الدول المضيفة. [1]

2 -زيادة الإنتاج و التوظيف:

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة ايجابية في الإنتاج والتوظيف، فالشركات الوطنية ربما لا تدرك فرص الاستثمار الوطنية المتاحة، أو أنها تدرك ذلك ولكنها غير قادرة على تنفيذها لأسباب تتعلق بضعف الإمكانيات المالية والفنية[2]، كما أنه، تعاني الدول النامية من قصور في استخدام كامل القدرات....أما في حالة وجوده فسيخلق فرص عمل لأولئك العاطلين علاوة على ذلك سيساهم عملهم في زيادة التعليم والمهارة.[3]

الأثر على ميزان المدفوعات:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر و من خلال المشروعات التي يتم الاستثمار فيها يمكن أن يسهم في توفير النقد الأجنبي الذي يتسم عرضه بالندرة الشديدة فيها إزاء الطلب عليه، والذي تشتد حاجة الدول النامية إليه. وذلك من خلال إقامة مشروعات إنتاجية لأغراض التصدير، والحصول على النقد الأجنبي نتيجة لذلك، أو تلك التي تحل بإنتاجها محل الواردات وتسهم في توفير النقد الأجنبي وبالشكل أن يسهم في تخفيض الحاجة لاستخدام النقد الأجنبي لتمويل الواردات.[4]

1- فاضل محمد العبيدي- **البيئة الاستثمارية** – مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع الطبعة 2012– ص 40-41.

2- باسم حمادى الحسن – مرجع سبق ذكره – ص 39.

3- فاضل محمد العبيدي – مرجع سبق ذكره (بتصرف)– ص 42.

4- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره – ص 97.

الخبرة والقدرات الإدارية:[1]

إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساعد الدول النامية على الحصول على القدرات الإدارية، ومهارات العاملين، والخبرات الفنية، وبالذات عالية المستوى منها، والتي تعاني هذه الدول من ندرة شديدة فيها، وخاصة وإن استخدام الوسائل والأساليب والتقنيات المتقدمة يتطلب ويقتضي ويتضمن توفير مثل هذه القدرات والخبرات والمهارات عالية المستوى.

ب دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمستثمر الأجنبي:

إن لجوء المستثمر سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا إلى استثمار أمواله أو خبرته الفنية والتكنولوجية، عبر الحدود الوطنية إنما يرجع في حقيقته إلى توافر مناخ ملائم للاستثمار في الدول التي يتوجه إليها[2]، وتتمثل هذه الدوافع في:

- تدخل دوافع البحث عن الأسواق أساسا ضمن الدوافع المحركة لأنشطة العمليات المتممة لإنتاج في الخارج....كما أن هناك أسبابا أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها. [3]

- زيادة أرباح المشروع، و للوصول إلي هذا الهدف فان المستثمر يبحث عن السبل المختلفة التي تؤدي إلي زيادة أرباحه. من هذا المنطلق فقد اتجهت الشركات التجارية المختلفة إلى الاستثمار في دول أخرى ..مستندة ومعتمدة على اختلافات درجات النمو الاقتصاديات الوطنية المتنوعة وعلى اختلاف تكاليف الإنتاج في الدول الأخرى.[4]

- يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بسياسة البلدان المضيفة، وتتضمن هذه السياسة مجموعة من الحوافز والقيود المفروضة عليه وكذلك الأنظمة والقوانين المتعلقة بالملكية والتسهيلات الممنوحة.[5]

- يبحث عن الكفاءة ففي العصر الحديث أصبحت عمليات البحث عن العمالة الماهرة والكفوءة إحدى أهم الدوافع التي قادت الشركات للدخول في اقتصاديات أخرى.[1]

1- نفس المرجع – ص 97.

2- الفاتح محمد عثمان المختار-**الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية** – أماراباك مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم و التكنولوجيا المجلد 4 العدد 11 سنة 2012 – ص 17.

3- أشرف السيد حامد قبال، مرجع سبق ذكره – ص24.

4- الفاتح محمد عثمان المختار – مرجع سبق ذكره – ص 18.

5- باسم حمادى الحسن – مرجع سبق ذكره – ص 77.

- يبحث عن الخدمات، في السنوات الأخيرة أصبح هذا الشكل من أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر. بعد انتهاج العديد من البلدان النامية برامج الإصلاح الاقتصادي. فأصبحت الخدمات مهمة جدا للمستثمر الأجنبي ولاسيما المالية كالتأمين والتمويل فضلا عن الخدمات التقليدية كالمواصلات والكهرباء وغيرها.[2]

والجدول التالي يوضح دوافع كلا الطرفين من خلال مناظرة بينهما.

الجدول رقم (01-01): مصفوفة مناظرة بين دوافع المستثمر الدولي و دوافع الدولة المضيفة.

دوافع المستثمر الأجنبي (الدولي)	دوافع الدولة المضيفة
1 - البحث عن استثمارات ذات ضرائب أقل أو بدون.	1- تحقيق تقدم اقتصادي مضطرد.
2 - التخلص من مخزون سلعي راكد.	2- جذب الاستثمارات الدولية.
3 - التخلص من تكنولوجيا متقادمة.	3- الحصول على التكنولوجيا المتقدمة.
4 - التغلب على البطالة المقنعة في دولة المقر.	1 توفير الإدارة المتقدمة.
5 - البحث عن أسواق جديدة.	2 المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية.
6 - النمو و التوسع و غزو الأسواق الخارجية.	3 توظيف عوامل الإنتاج المحلية.
7 - اختبار منتجات جديدة و استخدام العملاء في الدولة المضيفة في التجارب المعملية و الميدانية.	4 إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات.
8 - البحث عن أرباح ضخمة.	5 الاقتصاد التصديري من خلال الشركات الوافدة.
9 - التخلص من مخلفات الإنتاج بالدولة المضيفة.	6 تقديم مجموعة من المزايا الضريبية وغير الضريبية الاستثمار الأجنبي المباشر.
10 - الاستفادة من الأجور المنخفضة لعمالة الدولة المضيفة.	7 إنشاء صناعات جديدة.
11 - استغلال المواد الخام المتاحة بالدولة المضيفة.	8 التوسع في صناعات الخدمات كالسياحة والمصارف.
12 - الاستفادة من الإعفاءات والمزايا الممنوحة في الدولة المضيفة من ضرائب ورسوم.	9 تنمية التجارة الخارجية.
13 - استغلال بعض الاستثمارات المتاحة محليا.	10 - تحسين المركز التنافسي للدولة.
14 - اعتبارات إستراتيجية أخرى.	

المصدر: فريد النجار، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 36.

1- سليمان عمر الهادي- الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي – الأكاديميون للنشر و التوزيع عمان/ الأردن 2013 – ص 27.

2- سليمان عمر الهادي – مرجع سبق ذكره – ص 27.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

يقصد بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، العوامل التي ينبغي دراستها لتحديد إمكانية القيام بالاستثمار في بلد ما، حيث يوجد على نطاق كبير اتفاق على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما تتوفر مجموعة من العوامل أهمنا أن تكون للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، مثل انخفاض الأجور والضرائب وتوفر المواد الأولية واتساع السوق.[1]

وهناك ثلاثة عوامل رئيسية تعتمدها الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للحدود للمفاضلة بين الدول المضيفة للاستثمار وهي: سياسات الدولة المضيفة، الإجراءات المسبقة التي قامت هذه الدول بتطبيقها لتشجيع و تسهيل الاستثمارات، والمواصفات الاقتصادية للدول المضيفة،[2] وتشير أيضا أن نجاح الشركات المتعددة الجنسيات بعدة * عوامل هي:[3]

- مميزات الشركة المتعددة الجنسيات.
- المزايا والتكاليف كلا من الدولة الأم والدولة المضيفة، وبين الدولة المضيفة فيما بينها من ناحية ثانية.

ويمكن تفصيل هذه المحددات وفق المخطط التالي:[4]

1- باسم حمادى الحسن – مرجع سبق ذكره – ص 32.

2- عيسى محمد الغزالي، **الاستثمار الأجنبي المباشر**- تعاريف و قضايا- سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية 2004– ص 06.

3- منور أوسرير- نذير عليان – حوافز الاستثمار الخاص المباشر- مجلة اقتصاديات شمال افريقيا المجلد2 العدد 2 – ص 108.

*مرتبط. بعدة عوامل.

4- سليمان عمر الهادي- مرجع سبق ذكره – ص 27-28.

المخطط رقم (01-01): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة.

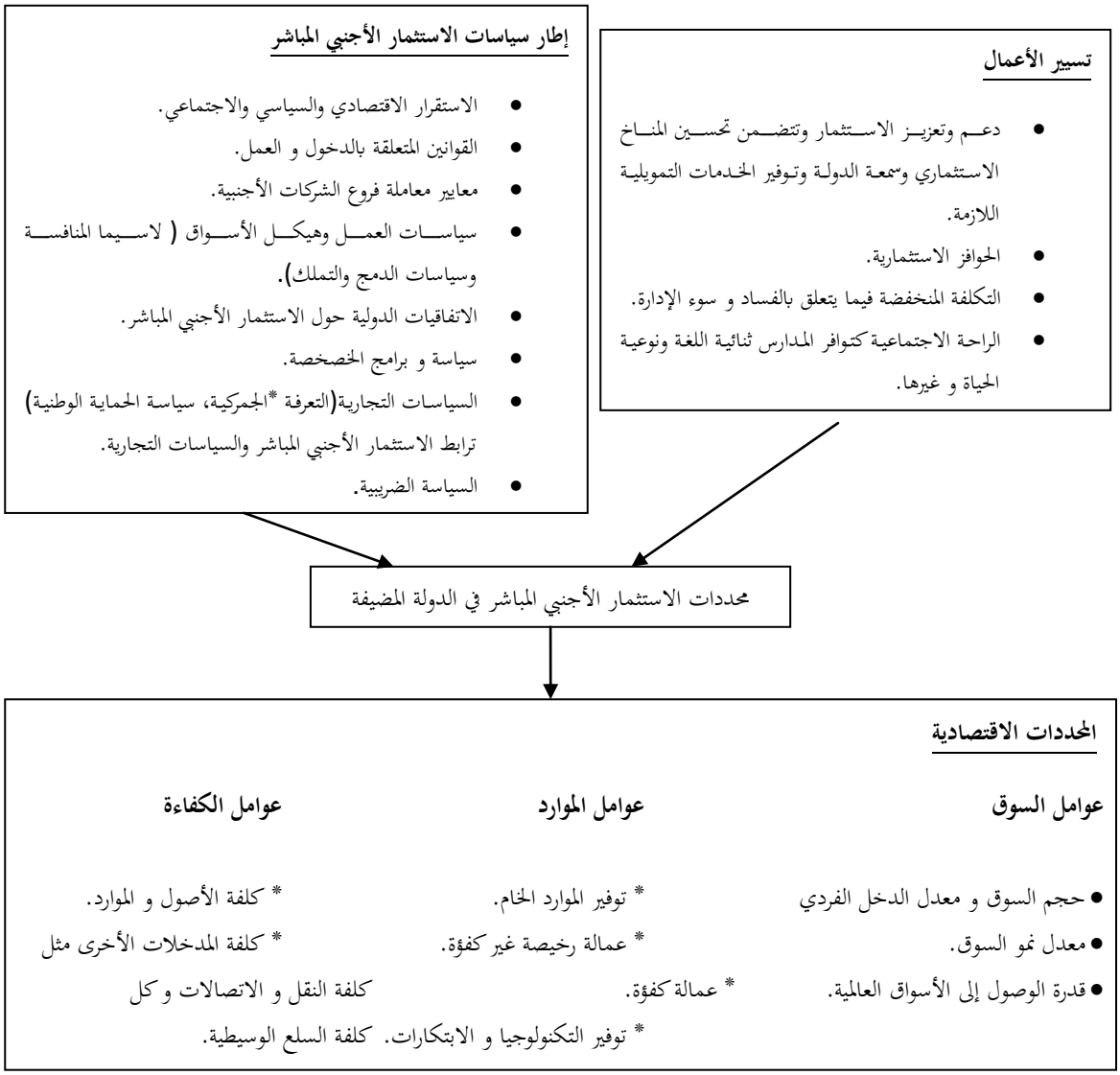

الصدر: عيسى مُحَّد الغزالي- مرجع سبق ذكره- ص 07 *التعريفة الجمركية.

المطلب الثالث: الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات:

تظهر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الآثار التي يتركها على اقتصاد القطر المضيف، وهي قد تكون ايجابية علي بعض المتغيرات وسلبية على متغيرات أخرى ،واهم الآثار التي يتركها الاستثمار الأجنبي المباشر على القطر المضيف تتمثل في:

-الآثار على موارد الدولة:

من ايجابيات هذا النوع من الاستثمار دورا مهما في تكوين رأس المال الثابت في الأقطار المضيفة لان الشركات الأجنبية لها إمكانية بوسائل عديدة منها التمويل عن طريق الموارد الذاتية للشركة.[1]

فالشركات متعددة الجنسية لها إمكانية تمويل مشاريع ضخمة لا تستطيع الدول النامية القيام بها، لما تمتلكه من رؤوس أموال ضخمة...تمكنها من الدخول في صناعات كبيرة كالتعدين والصناعات تحويلية.[2]

إلا انه ومن اجل جذب الاستثمارات الأجنبية تقوم الدول المضيفة بمنح هذه الاستثمارات العديد من التسهيلات والإعفاءات الضريبية ،ويقابلها بذلك تكلفة تتمثل في ضياع موارد محتملة كان من الممكن استخدامها في أغراض التنمية الاقتصادية ،وقد تضطر الحكومات من اجل المساواة بين المستثمر الأجنبي والمحلي ولتشجيع هذا الأخير إلى منحه هو الأخر مثل هذه التسهيلات والإعفاءات مما يعني التضحية بالمزيد من الإيرادات الحكومية المحتملة.[3]

ومن الآثار السلبية كذلك هو أن هذه الشركات الأجنبية تعتبر أن الدول النامية مصدر للمواد الخام والأولية وبعض الموارد الاقتصادية الأخرى، لذلك تعمل على الحصول عليها بأسعار منخفضة مدخلة عليها قيمة مضافة من خلال تصنيعها في البلد الأم ثم أعادة بيعها إلى الدول النامية بأسعار مرتفعة.[4]

-الآثار على السياسة الاقتصادية وسيادة الدولة واستقلاليتها:

إن الشركات متعددة الجنسيات تعمل بما يوفر لها الربح الأقصى فتخضع الدول المضيفة(خاصة الدول النامية لضعفها وسهولة تضررها) لشروطها بما يحقق مصالحها. فتظهر السيطرة الاقتصادية لهذه الشركات، حيث تستعمل قوتها وسلطتها العالمية ومكانتها في التدخل في القرارات الاقتصادية والسياسية لحكومة الدولة المضيفة للوصول إلى مصالحها الخاصة. [5]

1- عب الخالق دبي جبور - **اثر البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر العراق نموذجا للمدة 2013/2003** – مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية مجلد 18 العدد 2 سنة 2016 –ص149

2- فاروق فياض ومحمد رياض فيصل – **معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق** –مجلة جامعة الانبهار للعلوم القانونية والسياسية –العدد العاشر –ص365

3- جوامع لبيبة ، **اثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية ، دراسة مقارنة الجزائر،مصر والسعودية (2000-2012)** اطروحة دكتوراه تخصص اقتصاديات النقود والبنوك و الأسواق المالية ،جامعة محمد خيضر-بسكرة، السنة الجامعية 2015/2014 ص31

4- فاروق فياض ومحمد رياض فيصل – مرجع سبق ذكره – ص366

5- جوامع لبيبة – مرجع سبق ذكره –ص32

وبالتالي فان نشاط تلك الشركات قد يؤدي إلى الانتقاص من الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدولة المضيفة ولكن بدرجات متفاوتة.[1]

كما تقوم هذه الشركات بإجراءات غير قانونية كالتهرب من الضريبة أو تحويل الأرباح إلى الخارج دون إعادة استثمارها، كما تقدم الرشاوى لبعض المسئولين لبسط نفوذها، مما يؤدي إلى زيادة الفوضى والاضطراب في البلد.[2]

-الآثار على هيكل السوق:

من الآثار الايجابية للشركات الأجنبية أنها تقوم بفتح أسواق جديدة للتصدير بحكم امتلاكها قوة في السوق العالمية، كما حدث مع عدة دول مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة، حيث ساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الدول على الاشتراك في نظم إنتاج عالمية تقع مراكزها الرئيسية على أراضي خارج حدود هذه الدول.[3]

إلا إن هذه الشركات (متعددة الجنسية) تعمل في جو احتكاري فهي تنفرد باستحواذها على شريحة كبيرة من الطلب السوقي للسلع في الدولة المضيفة بما يكفل لها القيادة السعرية.[4]

-الآثار على التكنولوجية:

يعد الاستثمار الأجنبي وسيلة هامة لنقل التكنولوجية ويمتد هذا النقل ليشمل المهارات والقدرات التنظيمية والإدارية والتسويقية[5]. وهذا يؤثر بصورة ايجابية على الإنتاج والتوظيف نظرا لخبرة الشركات الأجنبية بالنشاط الاقتصادي وبالتالي ستكون أكثر كفاءة في تنفيذ المشروعات في القطر المضيف[6].

رغم الدور الايجابي لنقل التكنولوجية عبر الاستثمار الأجنبي المباشر إلا انه قد يكون في بعض الأحيان غير ملائم لاحتياجات الدولة المضيفة فالشركات متعددة الجنسية كثيرا ما تركز على تكنولوجية مكثفة لرأس المال لا توفر فرص عمل كافية للتشغيل كما تتطلب كفاءة عالية وهذا لا يتناسب مع مقاومات الدول المضيفة.[7]

1- زيدان محمد – **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر** –مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا –العدد الأول – ص135

2- فاروق فياض ومحمد رياض فيصل – مرجع سبق ذكره –ص367

3- نفس المرجع –ص365

4- هند سعدي، **اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة 1980-2014** –رسالة دكتوراه –جامعة محمد بوضياف المسيلة تخصص علوم تجارية، 2016-2017، ص23

5- زيدان محمد – مرجع سبق ذكره – ص136

6- فائز هليل سريح – **دور الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية دراسة مقارنة العراق مع الدول المجاورة للمدة 1990/2010** – مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 8 العدد 15 السنة 2016 – ص127

7- **جوامع لبيبة** – مرجع سبق ذكره –ص32

-الآثار على ميزان المدفوعات:

إن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادتها في الأقطار المضيفة تترك أثرا ايجابيا على ميزان المدفوعات، وذلك من خلال لجوء الشركات متعددة الجنسية إلى بيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية.[1] وفي حال إذا ما وجهت الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات التي تحل محل الواردات، حيث تساهم في سد جزء من حاجة السوق الوطنية، فتنخفض الواردات ويحسن الميزان التجاري خاصة مع زيادة الصادرات.[2] حيث تمكن الدولة المضيفة من غزو أسواق التصدير (لما تتميز به منتجاتها من جودة عالية ومزايا وفرات الحجم الكبير)[3] وبالتالي زيادة حصيلة صادراتها.[4]

على الرغم من الآثار الايجابية الأولية على ميزان المدفوعات إلا أنها سرعان ما تنقلب بعد وقت قصير إلى اثأر سلبية، حيث نجد أن عمل الشركات متعددة الجنسية سيؤدي إلى زيادة واردات الدولة المضيفة من السلع الوسيطية والخدمات، وان الشركات ستبدأ بتحويل أرباحها إلى الخارج،[5] فتحويل الأرباح وانسحاب رؤوس الأموال الأموال قد يؤدي إلى حدوث أزمات اقتصادية فيها، مثل ما حصل في دول النمور الأسيوية في أواخر القرن العشرين بعد انسحاب السريع لرؤوس الأموال الأجنبية منها.[6]

-الآثار على العمالة:

يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دورا فريدا في خلق التشغيل والارتقاء به في الأقطار المضيفة كون هذه الشركات تكون اكبر في الحجم إذا ما قورنت بالمنشآت المحلية...في حين توجد لدى المستثمر الأجنبي خبرة سابقة في النشاط الاقتصادي وبالفنون الإنتاجية والتسويقية.[7]

1- عبد الخالق دبي جبور مرجع سبق ذكره -ص149

2- فائز هليل سريح – مرجع سبق ذكره -ص127

3- عدنان مناتي، ليلى ناجي – **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر** -مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة -العدد 52 سنة 2017 -ص9

4- - زيدان محمد – مرجع سبق ذكره – ص133

5- محمد سلمان جاسم – **العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق بعد 2003 الواقع والطموح** -مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية العدد101 المجلد 23 سنة 2017 – ص416

6- عدنان مناتي، ليلى ناجي – مرجع سبق ذكره – ص10

7- عبد الخالق دبي الجبوري – مرجع سبق ذكره – ص148

إذا كان الاستثمار تأسيسا إما في حالة الاندماج والاستحواذ قد يؤدي إلى زيادة معدل البطالة بتسريح بعض العاملين بسبب التقنية المستخدمة أو استبدال العمالة المحلية بأخرى أجنبية. كذلك يعتمد هذا التأثير على نوع القطاع المستثمر فيه فالقطاع الخدمي لا يخلق فرص عمل مثل القطاع الصناعي.[1]

-الآثار على التنمية الاقتصادية:

يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة الناتج المحلي الإجمالي في البلد المضيف وتحسين المنتجات التي تتميز بمواصفات الجودة العالية ومزايا وفرات الحجم الكبير الذي يؤدي إلى فتح الأسواق العالمية وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة دخل الفرد وتحسين مستوى المعيشة.[2]

يلعب الاستثمار الأجنبي دور المحفز للاستثمارات المحلية عن طريق استخدام منتجات الصناعات المحلية كمدخلات للمشاريع الاستثمارية.[3] إلا انه قد تعمل تدفقات الاستثمارات الأجنبية على ربط اقتصاديات الأقطار النامية باقتصاديات الأقطار المتقدمة الصناعية الكبرى ما يعرضها للضغوط السياسية والاقتصادية لتحقيق مطالبها..[4]

على الرغم من التباين بين ايجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر إلا إن السياسات الاقتصادية للأقطار المضيفة هي التي تحكم طبيعة هذه التدفقات ومدى الاستفادة منها في دعم اقتصادياتها المحلية على أن تكون هذه التدفقات موجهة نحو مشاريع إنتاجية بحيث تشكل رافدا أساسيا من روافد التنمية وإلا فإنها ستكون عبئا يثقل كاهل اقتصاديات الدول المستقبلة لتلك التدفقات.

1- فائز هليل سريح – مرجع سبق ذكره –ص128

2- عدنان مناتي ،ليلى ناجي – مرجع سبق ذكره – ص9

3- فائز هليل سريح مرجع سبق ذكره – ص127

4- سعد محمود الكواز – **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثارها في إقتصادات الأقطار النامية** – مجلة تنمية الرافدين المجلد 27 الإصدار 78 –ص91

خلاصة الفصل الأول:

بعد التطرق إلي المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته و مختلف أشكاله والنظريات المفسرة له، كما تم تحديد الدوافع القائمة وراءه و محدداته والمخاطر الناجمة من جرائه بالأخص على البلد المضيف، يتضح لنا أن التمويل الدولي يعبر عن كامل تدفقات وانتقالات رؤوس الأموال بين الدولة الأم والبلد المضيف، والتي تختلف في كل من الأشكال التي يتخذها الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن المستثمر الأجنبي نظرا لخبراته الإدارية، فانه لا يقدم على الاستثمار في مشروع ما في بلد ما إلا بعد الدراسات المتعلقة بالجدوى الاقتصادية للمشروع، حتى يضمن الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، كما يساعد على نقل التكنولوجيا والمهارات الفنية وتحسين ميزان المدفوعات، وبذلك المساهمة في دفع البلد المضيف نحو تحقيق التنمية الاقتصادية.

في الفصل الموالي سنتطرق إلي الدراسة النظرية لمناخ الاستثمار وسياسات الجذب باستخدام المؤشرات الاقتصادية ودراسة مختلف البيئات المكونة للمناخ الاستثماري.

تمهيد:

يلعب الاستثمار دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية باعتباره عاملا مهم لتحقيق النمو الاقتصادي وتطوير الإنتاجية وعنصرا دينامكيا في الدخل القومي ،خاصة منها الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من دور في نقل التكنولوجية والمهارة الإدارية و التقنية ،لهذا كان ولا يزال موضع اهتمام الدول لاجتذاب رؤوس الأموال الخارجية لتوظيفها في مختلف الفرص الاستثمارية المتوفرة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

حيث تعتمد قدرة أي دولة على جذب الاستثمارات الأجنبية على توافر مقومات محددة ومزايا نسبية عالية لا غنى عنها لضمان المنافسة في هذا المجال ،ولهذا تجتهد الدول في التعرف على نواحي القوة و الضعف في بيئتها الاستثمارية والتعرف على مستوى تنافسيتها لرفع قدرتها على جذب الاستثمار من خلال تهيئة مناخها الاستثماري.

يعتبر المناخ الاستثماري تفاعل العديد من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تؤثر على ثقة المستثمر و تعمل على تشجيعه وتحفيزه إلى استثمار أمواله في دولة ما دون الأخرى.

المبحث الأول: ماهية المناخ الاستثماري.

يلعب مناخ الاستثمار و الأوضاع العامة التي تتميز بها البلاد دورا كبيرا في أداء أي اقتصاد ،ذلك أن الأداء الاقتصاد يرتبط إلى حد كبير بمجمل الأوضاع التي تتسم بها البيئة الاستثمارية سلبا أو إيجابا إذ تحكم العلاقة بين مناخ الاستثمار و الأداء الاقتصادي الكثير من المؤشرات خاصة بما يتعلق بالاستثمار الأجنبي الذي تجتذبه دائما الحوافز و المزايا التي توفرها البيئة الاستثمارية للمستثمر الأجنبي.

المطلب الأول: تعريف المناخ الاستثماري وأهميته.

نظرا لأهمية المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، تطرق العديد من الاقتصاديين لتحديد مفهوم له مبرزين محدداته و متطلبات المناخ الاستثماري.

تعريف المناخ الاستثماري :

لقد تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدرجيا إلى أن أصبح يشمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للقطر و إلى الفرص الاستثمارية فهناك أكثر من تعريف للمناخ الاستثماري غير أننا سنشير إلى ثلاث تعريفات هي:

-بأنه "مجموعة من العوامل الاقتصادية و السياسية و القوانين و الأنظمة السائدة في المجتمع ،والتي من شأنها أن تعمل على خلق فرص استثمارية جديدة وتشجع رؤوس الأموال المحلية و الخارجية علي الاستثمار في المشاريع المقترحة ".[1]

-"مجمل الظروف السياسية و الاقتصادية والاجتماعية و الطبيعية المحيطة بأي مشروع استثماري ،والتي تؤثر بشكل أو بأخر في اتخاذ المستثمر لقراراته بدءا من فكرة الاستثمار حتى يجني المستثمر ثمار استثماراته و توسعاته ".[2]

-و عرفته المؤسسة العربية: "مجمل الأوضاع و الظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية ،وتأثير تلك الأوضاع و الظروف سلبا وإيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية ،وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات وهي تشمل الأوضاع و الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية ،كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية. وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومترابطة ... تؤثر وتتأثر ببعضها

1- مازن حسن الباشا، **التمويل الخارجي وأثره على الهيكلية في القطاعات الاقتصادية، الطبعة العربية 2013**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، ص 114.

2- علي لطفي، **الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر2009، ص 18.

البعض ،مما يخلق بالتفاعل مرة وبالتداعي مرة ،أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة تترجم في محصلتها إلى عوامل جذب أو نوازع طرد لرأس المال ".[1]

و يمكن مما سبق استخلاص تعريف للمناخ الاستثماري على أنه، مجموعة من العوامل المكونة لبيئة الأعمال و المتكاملة فيما بينها، المتمثلة في البيئة السياسية و الاجتماعية، و البيئة الاقتصادية من خلال السياسة النقدية و المالية، بالإضافة إلي الأنظمة و القوانين. ويمكن حصر هذا المفهوم في تقوية الحواجز و إزالة العقبات لدى الدولة المضيفة.

و مما سبق، نستنتج خصائص مناخ الاستثمار التي يتصف بها نذكر منها.[2]

- **وحدة مناخ الاستثمار** :يظهر من خلال تأثير مناخ الاستثمار على المؤسسات التي تعمل فيه إن لكل مؤسسة مناخ استثمار خاص به ،لكن مناخ الاستثمار واحد ويخص كل المؤسسات التي تعمل في قطاع أو صناعة معينة. وإنما كل واحدة فيهم تتأثر انطلاقا من الجوانب التي تهمها أو من المعلومات التي تتحصل عليها حوله.
- **الترابط بين متغيراته** :إن المتغيرات المكونة لمناخ الاستثمار ليست وحدات منفصلة عن بعضها البعض ،ولكن يوجد ترابط وتفاعل فيما بينها. فمثلا الممارسات الحمائية يمكن اعتبارها ذات أبعاد سياسية وفي الوقت نفسه ذات تأثيرات اقتصادية.
- **التعقيد** :إن مناخ الاستثمار معقد جدا ،وذلك أن المتغيرات التي تدخل في تكوينه غير محدودة العدد ولا يمكن حصرها ،وفي إطار تفاعلها مع بعضها البعض تولد أوضاعا جديدة ؛والمستثمر يهتم بالأوضاع التي يرها ضرورية وتؤثر على قراراته ،وهذا بالاعتماد على القطاع الذي يعمل فيه وحجم المنافسة وأهدافه.
- **التغير والتقلب**: يميل مناخ الاستثمار إلى التغير والتقلب ،وذلك إما على مستوى سوق معين أو صناعة أو منطقة معينة ،وهذا ما يصعب عملية اتخاذ القرار ويستوجب الدراسة الجيدة وتوقع التغيرات.
- **قابلية التقسيم**: يمكن تقسيم مناخ الاستثمار إلى عدة مستويات أثناء عملية الدراسة والتحليل ،فيمكن التركيز عند الدراسة على المستوى المحلي أو الجهوي أو الوطني ثم فوق الوطني ثم الدولي. كما يمكن التحليل كذلك على مستوى الصناعة أو القطاع ،ويرتبط التقسيم بنشاط المستثمر والسوق الذي يعمل على مستواه.

1- قسميوري كفية،علوي شمس نريمان، **مراجعة الأطر القانونية لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر لتقديم بيئة استثمارية أكثر جاذبة** – المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية – مجلد 10 العدد 3سبتمبر 2018 – ص 729

2- يحي مصلة-**تقييم مدي تحسن مناخ الاستثمار في الجزائر في الفترة 1995-2015**- مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- العدد17-2017- ص 209

- **يمكن للمستثمر أن يؤثر فيه:** يؤثر مناخ الأعمال على سلوك المستثمر من خلال المتغيرات المختلفة ،ولكن من الممكن إن يؤثر هو بدوره في مناخ الأعمال في حال كونه مستثمرا كبيرا أو شركة محتكرة.

أهمية المناخ الاستثماري:

إن إشكالية تحسين المناخ وفرص الاستثمار من أهم المواضيع التي تثري اهتمام الحكومات في وضع الأسس والاستراتيجيات المرتبطة بالقدرة التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو الغير مباشرة كمصدر رئيسي لتمويل الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية و الخدماتية في ظل شح الموارد المحلية من العملة الصعبة وبالتبعية تأثريها المباشر في امتصاص البطالة وتقليص نسبة الفقر في المجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطن وزيادة الإنتاج المحلي ..لتحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي.[1]

ترجع أهمية المناخ الاستثماري الجيد إلى تحقيق الثقة للمستثمر وزيادة عامل الأمان من مخاطر الاستثمار وخاصة انسياب الأموال من الخارج إلى داخل الدولة المستثمر بها ،وهنا يحقق المناخ بذلك مساهمة فعالة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، ومواجهة المتغيرات العالمية، والتكتلات الاقتصادية الدولية، وظاهرة العولمة وما تحققه من تنافسية عالمية بالإضافة إلى الثورة التكنولوجية العالمية السائدة.[2]

المطلب الثاني: مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار:

تعد المؤشرات من المعايير و المحددات التي يشير تحليلها إلى ما إذا كان المناخ الاستثماري جاذبا للاستثمار أم طاردا له، وهي تأتي محصلة لجميع مكونات المناخ الاستثماري التي سنذكرها في المبحث الثاني، وهذه المؤشرات كثيرة وسنحاول ذكر أهمها وأكثرها استعمالا.

الفرع الأول : المؤشرات الدولية

تصدر بعض المؤسسات الدولية تقارير دورية متخصصة في تقييم مدى ملائمة بيئة الأعمال في الكثير من دول العالم، وتتضمن هذه التقارير جملة من المؤشرات نذكر منها ما يلي:

1- لسيد أونيسي العياشي، **مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات، مجلة الحقوق والحريات**، العدد الثالث ديسمبر 2016، ص 475

2 - علي لطفي، مرجع سبق ذكره ، ص34

1 -**مؤشرات بيئة الأعمال العامة:** نذكر أهمها:

-مؤشر الحرية الاقتصادية :

أصدر معهد Héritage Fondation الأميركي بالتعاون مع صحيفة وول ستريت جورنال مؤشر الحرية الاقتصادية السنوي لعام 2016 و الذي يقيس مدى التجانس بين السياسات المتبعة لدى الدول و مؤسساتها المختلفة الرامية إلى دعم الحرية الاقتصادية بمفهومها الواسع...،يسهم مؤشر الحرية الاقتصادية في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في البلد لكونه ..،إذ ازدادت أهمية مؤشر الحرية الاقتصادية وتتبعه من قبل المستثمرين بالدرجة الأولى وكذلك أصحاب القرار والمسئولين لجهة خلق انطباع إيجابي عن البلد ودعم عمليات الترويج للاستثمار لاستقطاب حصة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر....[1]

-مؤشر الاستدامة البيئية :

يصدر هذا المؤشر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ومركز علوم الأرض لجامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2001 ، ويتكون هذا المؤشر من 20 متغيرا أساسيا تشمل 68 عنصرا تقسم على المحاور التالية : قوانين وأنظمة المحافظة على البيئة الطبيعية ، الإجراءات المتخذة لتخفيف التلوث البيئي، مستوى الصحة والتعليم والأوضاع الاجتماعية ، القدرة الاجتماعية والتكنولوجية والمؤسسية ، مدى التنسيق مع الجهود العالمية القائمة لحماية البيئة والحفاظ عليها.[2]

-مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي الوارد:

أطلقت الأنكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) في سنة 2001 مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لتقييم مدى نجاح جهود الدول في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ...وفي سنة 2002 راجعت هذا المؤشر ليصبح مؤشرين ،الأول يقيس الأداء والثاني يقيس الإمكانات.[3]

1. شوقي جبار- **متطلبات تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر-** مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، جامعة الوادي – العدد الثامن – المجلد الأول- ص 152.

2- عمر يحياوي-**دور مناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر** 2010/2002-مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي جامعة محمد خيضر،بسكرة-سنة 2013/2012- ص 18

3- عميروش محند شلغوم، مرجع سبق ذكره- ص 110

أ -**مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**: يقيس هذا المؤشر الوضع القائم في البلد من حيث حصته الفعلية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا منسوبة إلى حصة البلد من الناتج الإجمالي للعالم.

ب -**مؤشر إمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**: يقيس هذا المؤشر قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أربع مكونات أساسية تندرج منها مؤشرات فرعية وهي :[1]

- جاذبية السوق (حجم السوق – القدرة الشرائية – إمكانات نموه).
- توفير العمالة الماهرة والغير مكلفة.
- توفير المواد الأولية.
- ملائمة البنية التحتية.

-مؤشر التنمية البشرية :

يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية سنويا منذ عام 1990 ويضم مؤشر التنمية البشرية الذي يرتب 162 دولة في إطار ثلاث مجموعات ... ويتم احتساب المؤشر المركب للتنمية البشرية على أساس متوسط ثلاثة مكونات هي :[2]

أ -طول العمر (يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح في حديه الأدنى والأقصى ما بين 25 سنة و 85 سنة).

ب –المعرفة (يقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح ما بين 0% و100 %)

ت –مستوى المعيشة (يقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100دولار و 40000 دولار).

ويتكون دليل المؤشر من ثلاث مستويات، هي تنمية بشرية عالية (80 % فأكثر)، تنمية بشرية متوسط (من 50% إلى 79%) وتنمية بشرية منخفض (اقل من 50%) وتمنح هذه المؤشرات أوزانا متساوية .

1- نفس المرجع– ص 39

2- عبد الحميد بوخاري- **واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية** - مجلة الباحث- العدد10-2012 – ص 45

2 – المؤشرات المركبة و الخاصة : نذكر منها :

-المؤشر المركب للمخاطر القطرية :

يقيس هذا المؤشر المخاطر المتعلقة بالاستثمار من خلال ثلاث محددات حيث تعطى هذه المحددات الفرعية أوزانا نسبية. فالمخاطر السياسية ترجح بنسبة 50% ،والمخاطر الاقتصادية بنسبة 25% ،والمخاطر المالية بنسبة 25% .[1]

-مؤشر الشفافية (مدركات الفساد) :

يصدر هذا المؤشر عن مؤسسة الشفافية الدولية، منذ عام 1995 ،والتي تعرف الفساد على أنه استغلال المناصب العامة لتحقيق مصالح خاصة...ويهتم بتحديد مدى تفشي الفساد في الدولة و أثر ذلك على المناخ الاستثماري.. ومدى توفر التشريعات القانونية والإجرائية للحد من الفساد داخل تلك الدول، إضافة إلى مدى إقرار مبدأ المحاسبة والمساءلة 12 لضمان تحقيق الشفافية والحد من الفساد الإداري والمالي.[2]

-مؤشر سهولة أداء الأعمال :

استحدث مؤشر سهولة أداء الأعمال في قاعدة بيانات بيئة الأعمال التي تصدر سنويا عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ، وهو يتكون من المؤشرات العشرة التي تتكون منها قاعدة بيانات الأعمال ويقيس هذا المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية للدول ، إلى جانب ذلك يهتم المؤشر بالتركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ،بهدف وضع أسس للتقييم والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة وفي الدول النامية.[3]

-المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة : [4]

يصدر عن مؤسسة الشؤون المالية التي أسستها مجموعة صحيفة العالم الأمريكية "وولد بيبر" منذ العام 1996 وبشكل نصف سنوي ويغطي المؤشر 41 دولة من الاقتصاديات الناهضة منها 4دول عربية. حيث يستند المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تتضمن 63 مكوناً وهي :

1- عبد الكريم بعداش ،**مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة** (2005-2012) – ص 59 من الموقع www.asjp.cerist.dz

2- محمد زعيش- **نظرة على واقع مناخ الاستثمار في دول المغرب العربي دراسة مقارنة بين الجزائر**- تونس والمغرب-مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية- العدد الرابع/سبتمبر 2018-ص 76

3- نفس المرجع – ص 76

4- عبد الحميد بوخاري ،مرجع سبق ذكره ، ص 44

أ –**مؤشر البيئة الاقتصادية** : ويضم هذا المؤشر 21 عنصراً تغطي المؤشرات الاقتصادية الرئيسة ومؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي ومؤشرات بيئة أداء الأعمال .

ب – **مؤشر البنية التحتية للمعلومات** : ويضم هذا المؤشر 21 عنصراً تغطي مؤشرات التعليم والبنية التحتية للمعلوماتية ومؤشرات انتشار المعلوماتية .

–مؤشر البيئة الاجتماعية: ويضم هذا المؤشر 21 عنصراً تغطي مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي، مؤشرات الصحة وحماية البيئة والطبيعة.

–مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار :

يتكون مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار من ثلاث مجموعات رئيسية ، يندرج تحتها عشر مكونات أساسية تتفرع بدورها إلى 114 متغيرا كميا، غالبيتها العظمى متوسط قيمة المتغير خلال ثلاث سنوات (وذلك لتعزيز قوة النتائج وتقليل آثار التقلبات في البيانات الناجمة عن الصدمات الداخلية والخارجية والتي قد تبع مؤقتا بعض المتغيرات عن مستواها العادي) ،تم تجميعهم من مصادر وقواعد بيانات دولية وإقليمية ومحلية ، تقيس في مجموعها قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي.[1]

المؤشرات الإقليمية:

تم استحداث مجموعة من المؤشرات العربية نذكر منها:

1 –المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية : [2]

يصدر هذا المؤشر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار منذ سنة 1996، ووفق هذا المؤشر فان المناخ الجاذب للاستثمار هو الذي يستند إلى اقتصاد يتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة، يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ،ومعدلات متدنية من التضخم ،وسعر صرف غير مغالى فيه، وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري.

1– دغموم هشام– **تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب بعض المؤشرات خلال الفترة 2000–2012**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية – المجلد 05– العدد 01– سنة 2016– ص 95

2– مسعودي محمد–**مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**،دراسة تقييمية وفق المؤشرات الدولية–مجلة الحقيقة مجلة أكاديمية تصدر عن جامعة ادرار–الجزائر–ص 258

2 -مؤشر التنافسية العربية :[1]

يستند بناء هذا المؤشر إلى تعريف تبناه فريق التنافسية في المعهد العربي للتخطيط بالكويت ،حيث يعرف التنافسية "على أنها تعكس الأداء الاقتصادي الحالي والكامن للنشاطات التي تكون مجالا للتنافس مع الأمم الأخرى.... وينقسم مؤشر التنافسية العربية إلى مؤشرين فرعيين هما :

أ – مؤشر التنافسية الجارية (يأخذ في الاعتبار العوامل المؤثرة في التنافسية في الأجل القصير).

ب -مؤشر التنافسية الكامنة (يأخذ في الاعتبار العوامل المؤثرة في التنافسية في الأجل الطويل).

المطلب الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات وتسيير المخاطر:

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات شكلا من أشكال الاستثمار الدولي منها الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تتبع استراتيجيات تهدف إلي توسيع أعمالها وتنظيم أرباحها، لذا فإنها تدرس المناخ الاستثماري للدول المضيفة لتسهل عليها عملية اتخاذ القرار، ونظرا لاختلاف هذا المناخ الاستثماري بين الدول، تجد نفسها أمام مجموعة من الظروف المحيطة بكل دولة، التي تعرف بمؤشرات المخاطر السياسية والاجتماعية وكذا المخاطر الاقتصادية، ومما يترتب عليها من خسائر مادية أو انخفاض في أرباح الشركات.

ولهذا الغرض تعمل الشركات المتعددة الجنسيات على التخطيط الاستراتيجي الذي يحدد الأخطار والتنبؤ بها والآثار المترتبة عنها وكيفية إدارتها وتحديد الطرق البديلة للمواجهة. و قبل ذلك سنتطرق إلي أهداف اتخاذ قرار الاستثمار.

ويتوقف اتخاذ القرار الاستثماري من طرف الشركة المتعددة الجنسية لغرض تحقيق أهدافها على جملة من العوامل منها داخلية وأخرى خارجية والموضحة في الشكل التالي:

1 - عبد الكريم بعداش ،مرجع سبق ذكره – ص 57

الشكل رقم (02-01): العوامل المحددة لاتخاذ القرار الاستثماري في الشركة المتعددة الجنسية.

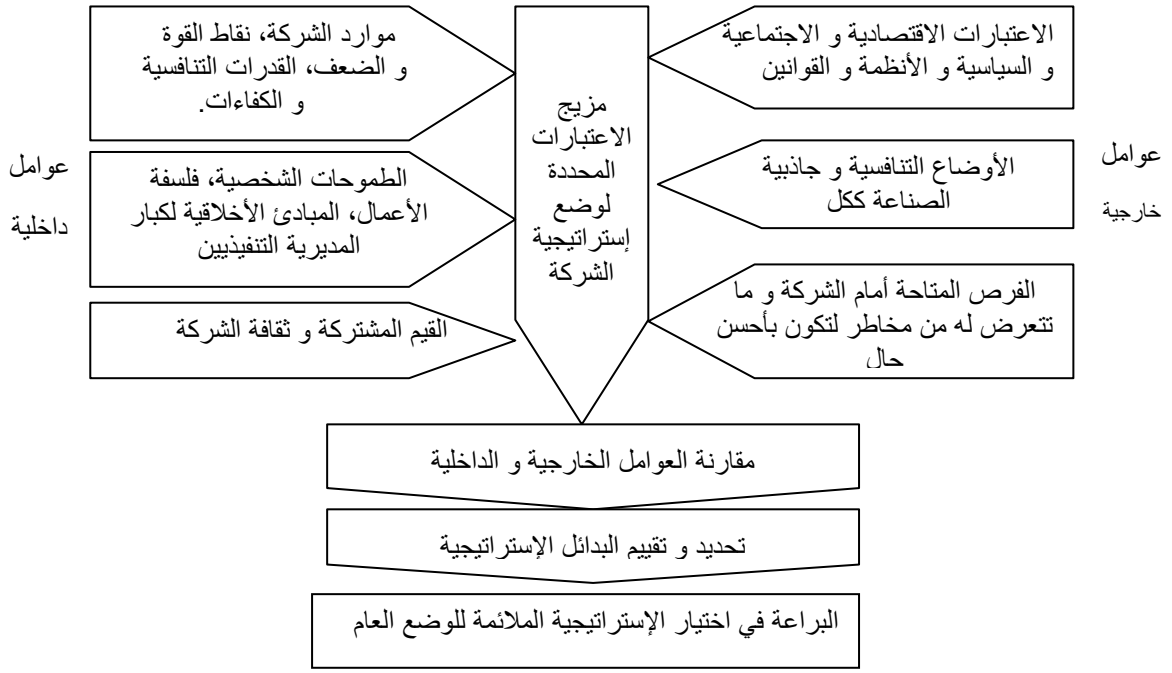

المصدر: عميروش محند شلغوم، مرجع سبق ذكره ص 117.

ومن خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن قرار الاستثمار لدى الشركة متعددة الجنسية يتأثر بالعوامل التالي:[1]

أ – العوامل الداخلية:

وتتعلق بمكانة الشركة الأم في الاقتصاد العالمي، وبالقدرات الإنتاجية والتنافسية وأهم نقاط القوة والضعف لديها، وطموحاتها الخاصة من توسع والتحكم في الأسواق وغيرها من العوامل التي يمكنها التحكم والتأثير فيها.

ب – العوامل الخارجية:

وتتعلق بالدول المضيفة ومناخها الاستثماري المتمثلة في الاستقرار السياسي و الأمني، و الخدمات الاجتماعية والثقافية لها، ومدى فعالية السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الكلي لها، بالإضافة على الوضع التنافسي لهذه الدول المضيفة، وهذه العوامل من شأنها أن تساعد على قرار الاستثمار بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات بهذه الدول المضيفة مستغلة الفرص المتاحة، حيث تقوم الشركة متعددة الجنسية بمقارنة هذه العوامل الخارجية مع عواملها الداخلية والتنبؤ بالبدائل الإستراتيجية في حالة حدوث تغيرات اقتصادية مفاجأة.

1- شرح من إعداد الطالبتان بناءا على الشكل أعلاه.

- **خصائص الشركات المتعددة الجنسيات:**

وتتميز الشركات المتعددة الجنسيات بالخصائص الموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (02-02): خصائص الشركات متعددة الجنسيات.

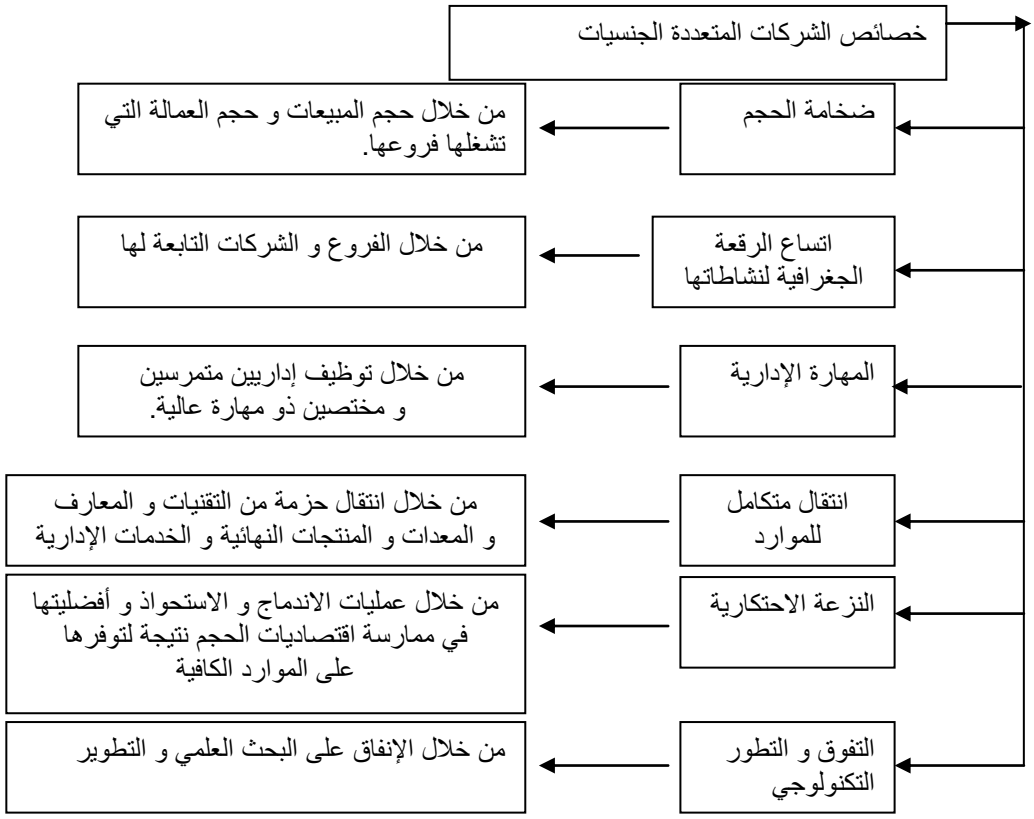

المصدر: من إعداد الطالبتان (بتصرف)، بيوض محمد العيد، **أثر المحددات الاستثمارية لشركات المتعددة الجنسيات على السياسات البيئية للدول المضيفة دراسة تحليلية لقطاع الطاقة في الجزائر**- شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية -جامعة فرحات عباس 2016-2017 ص 12-13-14.

- **سياسات التخطيط الإستراتيجي للشركات متعددة الجنسيات:**

يعتبر التخطيط الاستراتيجي الرابط الأساسي بين الشركة ومناخ الاستثمار، ويركز التخطيط الاستراتيجي على الأبعاد التالية:[1]

- قياس الفرص و التهديدات في مناخ الاستثمار للدول المضيفة.
- تحديد الفرص البديلة للاستثمار مع تحديد عوامل القوة والضعف في صيغ الاستثمار المطروحة للمفاضلة.
- التعرف على أساليب المنافسة الدولية، وتحديد التنبؤات والسيناريوهات للاستثمار مستقبلا.

1- عميروش محند شلغوم ، مرجع سبق ذكره- ص 119.

- تحديد السياسات العامة للاستثمار مع وضع خطة عامة قصد تحديد الأهداف والمصالح المشتركة للدولة المضيفة والقائم بالاستثمار(الشركات).

- **الخطة الإستراتيجية لشركة متعددة الجنسية:**

تتضمن الخطة الإستراتيجية لكل شركة متعددة الجنسية عناصر مشتركة هي:

- **التخطيط:**

إن وظيفة التخطيط هي توجيه مهمة اتخاذ القرارات التي تحقق أقصى كفاءة في تشغيل الموارد والسيطرة على الفروع المنتشرة في العالم، فهو تلك الأداة الفعالة لبلوغ الأهداف العامة للشركات المتعددة الجنسية بما فيها تعظيم الأرباح، ولهذا تقوم الشركات بجمع المعلومات من مختلف الجهات وتعتمد على منجزاتها من الأبحاث- التطوير.[1]

- تحديد صورة الاستثمار الواجبة التجديد:

تفاضل الشركة بين الاستثمارات الرامية إلي إحلال الواردات و تلك الموجهة للتصدير، فيتخذ القرار في الأولي بسبب ارتفاع تكاليف النقل، أو لاختلافات في تكاليف العملة الإنتاجية بين الدولة الأم والدولة المضيفة، أو لوجود حواجز جمركية وغير جمركية، أو لوجود خطر يهدد بفقدان السوق التصديرية للشركة لفعل المنافسة، أما الاستثمارات الموجهة نحو التصدير، فالغاية منها بيع المنتجات في سوق الدولة الأم أو أسواق أخرى، أو لغرض إنتاج أجزاء لتجميعها في بلدان أخرى.[2]

- سياسة التمويل:[3]

تقوم الشركة بإعداد سياسة التمويل في المركز الرئيسي قصد تمويل مختلف عملياتها، تحديد مراكز الربحية و مصادر توزيع الأرصدة على الفروع من جهة، ونقل الأرباح وحماية أصولها في العالم من جهة أخرى، ومن مصادر التمويل الشركة لعملياتها نجد:

- التمويل المحلي: وذلك من خلال الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية المحلية لاعتباره الأرخص عموما، و يساهم في تفادي مخاطر التضخم وهبوط قيمة العملة وتذبذبها.

1- الجوزي جميلة- دحماني سامية، **دور استراتيجيات الشركة المتعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة**، مجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية- العدد 2015/06 ص 99.

2- عميروش محند شلغوم ، مرجع سبق ذكره- ص 119-120.

3- الجوزي جميلة- دحماني سامية ، مرجع سبق ذكره- ص 100-101.

- **التمويل الأجنبي**: وتأخذ الشركة بعين الاعتبار درجة تطور أسواق النقد ورأس المال، واستقرار العملة و مستويات التضخم، والقيود الحكومية على تحويل العوائد...الخ.

- **مصادر أخرى**: قيام الشركة بإصدار الأسهم والسندات وهذا لا يتم ألا إذا توفرت أسواق مالية متطورة نسبيا، وبتكلفة معقولة.

- **السياسات الإدارية و التنظيمية**:[1]

يتم إخضاع فروع الشركة متعددة الجنسية إلي المركز الرئيسي اعتمادا على تطور وسائل الاتصال الدولية، وتحقق سياسة إنشاء الفروع و تنظيمها لشركة الأم مزايا عديدة هي:

- الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المترتبة على التواجد في بلد واحد.
- توزيع الفروع بعد دراسة معمقة مع مراعاة قدرة كل سوق.
- قد يكون الهدف الرئيسي من إنشاء بعض الفروع هو جمع الأرباح إذ تقام في الدول حيث الضرائب منخفضة، أو غير موجودة أحيانا كحالة الجنات الضريبية في سويسرا و غيرها.

- **سياسة التسويق**:

يقصد بها تحديد الفرص العالمية للشركة في التسويق و التوزيع، وذلك بتحديد المزيج التسويقي المناسب من خلال نصيب كل فرع من الأسواق ومن العائدات، كما يتم إعداد البحوث التسويقية حتى تتمكن من اتخاذ القرارات المناسبة مثل قرار غزوا لسوق جديدة.[2]

نتيجة لعمليات التوسع لشركات المتعددة الجنسيات و إنشاء فروعها واستثماراتها في الخارج، فإنها تخضع لمختلق القوانين والتشريعات السارية والقيود الضريبية المطبقة، كما أنها تتأثر بالأزمات الطارئة السياسية والاجتماعية والتقلبات الاقتصادية، مما يحتم عليها تبني إستراتيجية تساعدها على تسيير المخاطر المعرضة لها.

1- عميروش محند شلغوم ، مرجع سبق ذكره(بتصرف)- ص 120-121.

2- الجوزي جميلة- دحماني سامية ، مرجع سبق ذكره- ص102.

أ – تسيير المخاطر السياسية والاجتماعية:

تتمثل المخاطر السياسية والاجتماعية في إمكانية قيام حرب والاضطرابات الداخلية والاجتماعية كالمظاهرات وأعمال العنف[1] أو القيود المفروضة على العمليات الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات أو الاستثمارات الأجنبية، فرض ضرائب تحيزية ومنافسة القطاع الحكومي أي احتمالية حدوث تغيرات جذرية في مناخ الأعمال بالدولة نتيجة القوى السياسية التي تؤثر على الربحية وأهداف أخرى لمنشأة تجارية معينة. [2]

ومن هذا المنطلق أصبحت إدارة المخاطر السياسية التي تواجهها الاستثمارات الأجنبية والشركات المتعددة الجنسية في السنوات الأخيرة وظيفة مهمة بجانب الوظائف الأخرى للمنشأة مثل التسويق والتمويل والإنتاج.[3]

وتتعامل الشركات مع المخاطر السابقة بالطرق التالية:

- تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بإجراء دراسة لمناخ الاستثمار بما في ذلك دراسة الأوضاع السياسية و الاجتماعية في البلد الذي تنوي الاستثمار فيه، وتتخذ قرار الاستثمار أو عدم الاستثمار حسب الوضع السياسي و الأمني، وهذه الطريقة تسمح للشركات المتعددة الجنسيات بالمفاضلة بين عدة دول قبل اتخاذ القرار.

- و تلجأ الشركات المتعددة الجنسيات إلي بعض الهيئات المتخصصة مثل Nord Sud export التي تقوم بترتيب الدول وفق لسبع مستويات حسب درجة المخاطر، فإذا كان المستوى 1 أو 2 فإن هذا البلد يجب اجتنابه، أما إذا كان المستوى 7 فهذا يدل على وضع الثقة و بالتالي يمكن للشركة الاستثمار فيها. [4]

-وتلجأ الشركات المتعددة الجنسيات أيضا التي تغطية استثماراتها من المخاطر السياسية والاجتماعية من خلال الضمانات والتي قمنا بتلخيصها وتوضيحها وفق الجدول التالي:

1- عميروش محند شلغوم ، مرجع سبق ذكره (بتصرف)- ص 124.

2- عبد الرحمان بن يوسف العالي، **إدارة المخاطر السياسية وظيفة جديدة في الشركات المتعددة الجنسيات**(بتصرف)- مجلة جامعة الملك سعود العلوم الإدارية 1992- ص 67.

3- عبد الرحمان بن يوسف العالي، مرجع سبق ذكره- ص 67.

4- عميروش محند شلغوم ، مرجع سبق ذكره (بتصرف)- ص 125.

الجدول رقم (02-01): ضمانات الشركات المتعددة الجنسيات من لمخاطر السياسية و الاجتماعية.

نوع الضمان	كيفية الضمان
ضمان شركات التأمين	تقوم شركات التأمين التابعة للدول المتقدمة كالتأميم والخسائر الناتجة عن الحروب والمظاهرات، غالبا ما تتجاوز نسبة التعويض 90 بالمئة من الخسائر، وتمتد التغطية ما بين 10 و 20 سنة وتتراوح تكلفة الضمان ما بين 0.5 و 1 بالمئة من قيمة الاستثمار.
الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف لحماية الاستثمارات	تقوم الدولة الأم لشركات المتعددة الجنسيات بإبرام اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف مع العديد من الدول المضيفة لحماية شركاتها من مختلف المخاطر السياسية والاجتماعية، وبالتالي تستطيع أن تحصل على تعويض فعال وسريع وفق لما تم الاتفاق عليه.
الضمانات المقدمة من الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات MIGA	تقوم الوكالة لضمان الاستثمارات المتدفقة إلي الدول النامية ضد التأميم والمصادرة والنزاع المسلح والثورات الشعبية، تتراوح مدة الضمان ما بين 3 إلي 20 سنة.

المصدر: من إعداد الطالبتان(بتصرف)، عميروش محند شلغوم، مرجع سبق ذكره ص 126-127.

كما تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بمحاولة تعزيز سلطتها لحماية نفسها من المخاطر السياسية باستخدام النفوذ السياسي بإشراك أصحاب القرار من شركاء محليين لتوفير الحماية في الحالات الطارئة.[1]

ب تحسير المخاطر الاقتصادية:

أثناء مباشرة الشركات المتعددة الجنسيات لأنشطتها في الدول المضيفة قد تتعرض للعديد من المخاطر الاقتصادية التضخم و مخاطر سعر الصرف وارتفاع معدلات الضرائب، وللحد من التأثير السلبي للمخاطر و القيود السابقة الذكر على أنشطتها وعملياتها، تقوم بتوزيع فروعها في العديد من الدول، بحيث تبقى هذه الفروع مسيرة من طرف المركز الرئيسي في إطار إستراتيجية كلية هدفها تعظيم أرباح الشركة الأم، مبنية على استغلال الفروق و الاختلافات القائمة بين الأنظمة المالية و النقدية المختلفة في الدول المضيفة.[2]

1- عميروش محند شلغوم ، مرجع سبق ذكره- ص 127-.

2- عميروش محند شلغوم ، مرجع سبق ذكره (بتصرف)- ص 128.

وتتمثل طريقة تسيير المخاطر الاقتصادية وفق الإستراتيجية المتبعة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (02-02): تسيير المخاطر الاقتصادية.

المخاطر الاقتصادية	طريقة تجنبها
الحد من الأعباء الضريبية	نظرا لاختلاف النظم الضريبية بين الدول التي تتوزع عليها فروع الشركة المتعددة الجنسية، تقوم الشركة بغية تخفيف من الأعباء الضريبية بنقل أرباح الفروع المختلفة إلي الفروع التي تنشط في ظل أفضل النظم الضريبية، أي لا تظهر أرباحها إلا حيث الضريبة أقل.
التحايل على القيود تحويل رأس المال والأرباح	أي نقل رؤوس الأموال بين الفروع من خلال التحكم في أثمان السلع والخدمات المتبادلة بين الفروع نفسها، أي نقل الأرباح من الدول التي تشترط إعادة استثمار الأرباح إلي فروعها في دول لا تشترط ذلك.
الحد من مخاطر التضخم وسعر الصرف	تصدر الشركة الأم أوامر إلي فروعها بتحويل أصولها المالية السائلة أول ما تظهر بوادر ارتفاع التضخم أو انهيار قيمة عملة إحدى الدلو المضيفة، وبالتالي نقلها إلي الفروع بالدول التي تعرف استقرارا نقديا.

المصدر: من إعداد الطالبتان(بتصرف)، عميروش محند شلغوم، مرجع سبق ذكره ص 129-130

إن الشركات المتعددة الجنسيات المجسد الرئيسي للاستثمار الأجنبي، ومن خلال استراتيجياتها الهادفة لتحقيق الأرباح وتسيير المخاطر لحماية استثماراتها، نتوصل إلي أنها لا تراعي أهداف الدول المضيفة، لذلك يجب إرفاق سياسات تحسين مناخ الاستثمار لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بإجراءات تنظيمية وتوجيهية وشروط مدروسة لتفادي السلبيات و لمخاطر الناجمة عنه.

المبحث الثاني: مكونات المناخ الاستثماري

للمناخ الاستثماري دور أساسي في جذب الاستثمارات و تعبئة المدخرات كما أن الإعفاءات الضريبة والحوافز ومناطق التصدير الحرة دورها، و لكن لا يمكن أن يقوم سياسة استثمارية ناجحة وسليمة تعتمد فقط على الإعفاءات والامتيازات لأن المحدد الأساسي لسياسة الاستثمار هو المناخ الاستثماري الذي يتضمن الاستقرار السياسي والاقتصادي وضمان العدالة واحترام الأنظمة والقوانين التي تحكم سياسات الدولة والتعهدات التي تلتزم بها.[1]

وكون الاستثمار يحتاج إلي بيئة استثمارية تتوفر فيها مقومات نجاح المستثمر في حسن الاختيار للفرص الاستثمارية المتاحة ومن أبرز هذه المقومات:

1 -استقرار سياسي واقتصادي أمني.[2]

2 -تشريعات مالية وقانونية مشجعة تسهل عملية الاستثمار.[3]

3 -تقرير المزايا والحوافز المشجعة للاستثمار، سواء في صورة إعفاءات ضريبية أو جمركية أو ما يتصل بتسعير المنتجات أو الخدمات اللازمة للمشروع الاستثماري.[4]

4 -تسهيل تملك المشروعات الاستثمارية للأراضي والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها وتسيير إقامة المستثمرين الأجانب داخل الدولة المضيفة.[5]

5 -توفير البيئة الإدارية الملائمة لتسهيل الإجراءات الموافقة على المشروع ومنح تراخيص البناء والتشغيل والبعد عن الروتين والمعوقات البيروقراطية المعرقلة لسرعة إتمام الإجراءات الحكومية.[6]

و يمكن التعبير عن مكونات مناخ الاستثمار وسياساته من خلال المخطط التالي:

1- حربي محمد موسى عريفات، **التنمية و التخطيط الاقتصادي (مفاهيم و تجارب)** – دار البداية ناشرون وموزعون عمان الأردن- الطبعة 2011، ص 445.

2- موفق عدنان عبد الجبار الحميري، **أساسيات التمويل و الاستثمار في صناعة السياحة**- جامعة فيلادلفيا للنشر والتوزيع الوراق الطبعة 2010 – ص 116-117.

3- موفق عدنان عبد الجبار الحميري – مرجع سبق ذكره– ص 116-117.

4- عجة الجيلالي، **الكامل في القانون الجزائري للاستثمار– الأنشطة المادية و قطاع المحروقات**- دار الخلدونية للنشر و التوزيع الطبعة 2006 – ص 90.

5- عجة الجيلالي – مرجع سبق ذكره – ص 90

6- عجة الجيلالي –مرجع سبق ذكره– ص 93.

المخطط رقم (02-01): مكونات مناخ الاستثماري و سياساته.

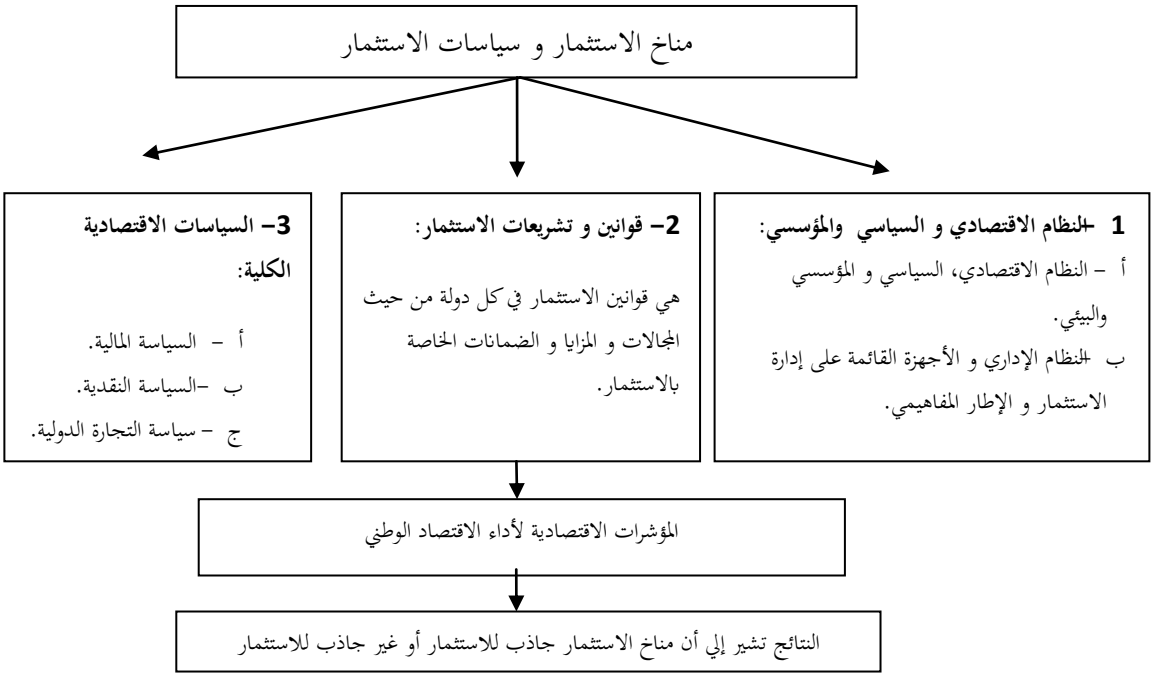

المصدر: عامر عيساني - بوبكر سلالي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة تحليلية خلال الفترة: 202-2012، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد 20، ديسمبر 2016، ص: 23.

المطلب الأول: البيئة السياسية و التشريعية:

أ -الاستقرار السياسي:

تتوقف عملية الاستثمار على مدى توفر الاستقرار السياسي والأمني إذ لا يمكن تطور انتقال رؤوس الأموال إلي بيئة فاقدة لهذا الشرط حتى في ظل ارتفاع المردودية المتوقعة من عملية الاستثمار.[1]

وكما هو معروف فان درجة الاستقرار السياسي و التشريعي أثر واضح على حركة الاستثمار وينعكس هذا الوضع على مناخ الاستثمار، فالمناخ المهيأ يجذب المزيد من الاستثمارات.

سواء كانت محلية أو أجنبية لأنه سوق يقلل من مخاطر ويزيد من احتمالات النجاح.[2]

ويتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل، نوجزها فيما يلي:[3]

1- عميروش محند شلغوم- مرجع سبق ذكره- ص 82.

2- طلال كداوي ، **تقييم القرارات الاستثمارية**- دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع عمان الأردن الطبعة 2008 – ص 49.

3- ريحان الشريف –هوام لمياء، **تحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر و تقويمه** – مجلة جامعة القدس المفتوح للأبحاث و الدراسات الإدارية و الاقتصادية المجلد 1 ع 1 /2014 – ص 345.

- مدى تمتع الدولة بالاستقرار السياسي وخلوها من الاضطرابات الأهلية والأمنية وتمتعها بعلاقات سياسية مستقرة مع الدول الأخرى وخاصة المجاورة لها.

- مدى توافر الضمانات ضد المخاطر غير التجارية بين الدولة المستقبلة وجهات من خارجها.

- مدى التزام الدولة المضيفة بما تتضمنه قوانينها للاستثمار، وما تعقده من اتفاقيات مع المستثمرين، و مدى مراعاة مصلحة المستثمر من قبل المسؤولين عند تفسيرها وتنفيذها.

- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو ديكتاتوريا.[1]

- درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية .[2]

ب -الإطار التشريعي:

يعد التشريع أداة لترجمة السياسة الاستثمارية للدولة أو للتعبير عنها في نواحيها الاقتصادية و المالية و الإدارية و غيرها كافة، لذلك فإن تهيئة البيئة القانونية من خلال وضوح القوانين المنظمة للاستثمار و استقرارها، يعد مطلبا جوهريا لتحسين بيئة الاستثمار، و رفع درجة الثقة في جدارة النظام الاقتصادي ككل... [3]

والاستقرار القانوني لا يتطلب فقط وضوحا في النظم القانونية بل إنه يعني فوق ذلك تطبيقا سليما، الأمر الذي يشير إلى فعالية القانون ومدى توافر نظام قضائي فعال وعادل وسلطة تنفيذية محايدة.[4]

ولد أولت الدول المتقدمة اهتمام كبير للاستثمار من خلال قيامها بإصدار القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار واللازمة لانتقال رؤوس الأموال. أما في الدول النامية فلم يولي هذا الموضوع الاهتمام الكافي بسبب ندرة رأس المال في هذه الدول[5]، ومخطط التالي يوضح سبب هذه الندرة في رأس المال:

1- على لطفي، **الاستثمارات العربية و مستقبل التعاون الاقتصادي العربي** – المنظمة العربية للتنمية الادارية مصر الطبعة 2009 ص 30.

2- على لطفي- مرجع سبق ذكره ص 30

3- ريحان الشريف – هوام لمياء – مرجع سبق ذكره – ص 345.

4- زغبة طلال، **واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات و متطلبات تحسين بيئة الاستثمار**- مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية – العدد 2012/07– ص 207.

5- موفق عدنان عبد الجبار الحميري – مرجع سبق ذكره – ص 117.

الشكل رقم (02-04): أسباب الندرة في رأس المال لدي الدول النامية.

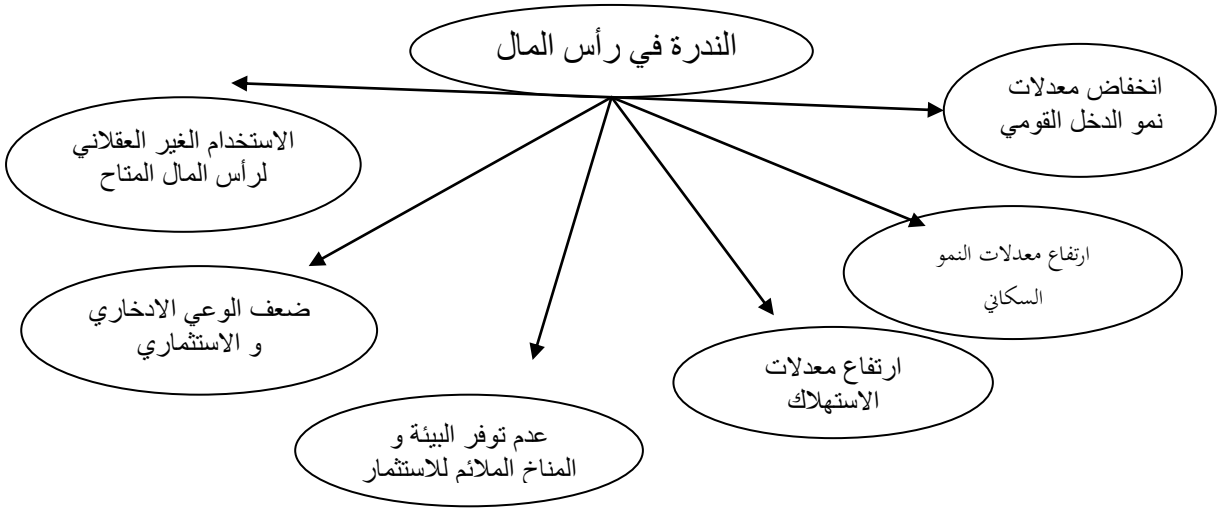

المصدر: من إعداد الطالبتان (بتصرف) موفق عدنان عبد الجبار الحميري، مرجع سبق ذكره- ص 117.

وتختلف التشريعات بين الدول باختلاف توجهات المشرع في الدولة لذلك توجد مجموعة من المحددات التشريعية نذكر منها:[1]

- الظروف الاقتصادية السائدة مثل مدى احتياج الدول المضيفة للقطاع الأجنبي أو التكنولوجيا ومدى حاجتها للموارد الطبيعية.

- حجم السوق المحلي ومدى استجابته لمنتجات المشاريع الاستثمارية.

- يعد التحكم الدولي في فض المنازعات من العوامل المهمة لحسم القضايا المتعلقة بالاستثمار و عدم الاعتماد على التحكيم المحلي.

ويلجأ المستثمرون إلى التحكيم الدولي للأسباب التالية:[2]

-رغبة الأطراف في التحرر من قيود القوانين والأنظمة الوطنية لأن العلاقات الدولية في مجال الاستثمار تتم بين أطراف من جنسيات مختلفة وقد لا يثق الأطراف بقوانين البلد الآخر.

-بطئ إجراءات التقاضي في المحاكم المحلية وتعدد مراحل الروتين، هذا ما يتطلب وقتا طويلا علما بأن الاستثمارات عبارة عن مبالغ نقدية ضخمة وتكون مجمدة لحين إصدار الحكم و يترتب عليها فوائد تأخيرية.

-التحكيم الدولي يتضمن السرية وعدم نشر الأحكام للحفاظ على أسرار العمل.

1- بولرباح غريب، **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و طرق تقييمها دراسة حالة الجزائر**- مجلة الباحث العدد 20127/10 – ص 103.

2- فاضل محمد العبيدي - مرجع سبق ذكره– ص 68-69.

-التحكيم الدولي يمتاز بالخبرة العالية والتخصص.

ج- الاطار الإدارية:

يعد تسهيل الإجراءات الإدارية عنصرا هاما بالنسبة للمستثمر الأجنبي و كذلك بالنسبة للدولة المضيفة. وأهم هذه الإجراءات هو القضاء على الفساد الإداري والمالي والذي يعني استخدام الوظيفة العامة لأغراض شخصية ويحمل في طياته الرشوة و الابتزاز للمال العام.[1]

- **القضاء على البيروقراطية:**

إن الجهاز الإداري ولد لخدمة المجتمع إلا أن الطابع البيروقراطي استفحل لدرجة أفقدته الغاية المرجوة منه وأصبحت غايته محاربة الاستثمار والمستثمرين ليس من أجل مصلحته الخاصة فحسب، بل لخدمة البيروقراطية[2]، وتوجد علاقة طردية بين البيروقراطية وانتشار الفساد، حيث أن الإفراط في إصدار القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لممارسة النشاط الاقتصادي يعد محددا هاما لانتشار الفساد.[3]

أما أساليب المعالجة تتم بالإجراءات التالية:[4]

1 -تدريب الموظف الحكومي تدريبا سلوكا وتأمينه من الجهات الرقابية غير المتخصصة والتي قد تساهم في الابتزاز والرشوة بدلا من المعالجة والعمل بمبدأ الثواب والعقاب خدمة للمصلحة العامة.

2 -تسلم القيادات الإدارية من قبل أصحاب الكفاءة والأمانة.

3 -المحاسبة السريعة للمنحرفين.

4 -التحول إلى نموذج الحكومة الالكترونية والتي تقلل من فرص المقابلة الشخصية والابتعاد عن المساومة والاتفاقيات السرية بين الموظف والمستثمر.

المطلب الثاني: البيئة الاقتصادية:

تتمثل البيئة الاقتصادية في مجموعة من العوامل المؤثرة على المستثمر وعلى نشاط المشروع وهي كما يلي:[5]

- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل الدولة.
- مدى تطوير البنية التحتية ومدى صلاحيتها.

1- فاضل محمد العبيدي - مرجع سبق ذكره – ص 65.

2- فاضل محمد العبيدي - مرجع سبق ذكره– ص 66.

3- بله باسي زكرياء، **تقييم جودة المناخ الاستثماري حسب بعض مؤشرات الحوكمة** – مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية (جامعة الوادي العدد التاسع المجلد الأول)– ص 122.

4- فاضل محمد العبيدي - مرجع سبق ذكره– ص 66.

5- على لطفي – مرجع سبق ذكره– ص 31.

- منافذ التسوق الداخلية والخارجية المؤثرة على القوة الشرائية و درجة حرية الدخول للمشروعات.

- مرونة السياسة الاقتصادية – المالية والنقدية– وهو ما يهتم به المستثمر وخاصة السياسة الضريبية وما تحتويه من إعفاءات ضريبية ورسوم جمركية وكذلك سياسة سعر الصرف المتبعة ومدى ثباتها واستقرارها.

- مدى استقرار السياسات السعرية و معدلات التضخم بحد أدنى خمس سنوات.

أ -السياسة الاقتصادية:

يعد الاستثمار قرار اقتصادي بالدرجة الأولى لذا حظي بأهمية بالغة لدى المستثمرين لما للعوامل الاقتصادية القدرة على منح التحفيزات للمستثمر والمرتبطة بالمشروع الاستثماري والتي تشمل ما يلي:

1 -البنية التحتية:

إن أغلب الاقتصاديون يعدون تطور البنية التحتية عاملا مشجعا لجذب الاستثمارات، أما بعض الاقتصاديين فيعدون البنية التحتية الفقيرة عقبة وفرصة في نفس الوقت من وجهة نظر المستثمر الأجنبي...[1]

يعد تطور البنية الأساسية من أهم المظاهر الايجابية في المناخ الاستثماري للبلد المضيف المتمثلة شبكات الطرق والجسور والمطارات الحديثة والموانئ إضافة إلي مصادر الطاقة الضرورية للعمليات الإنتاجية ووسائل الاتصال الحديثة ووسائل المواصلات جوا وبحرا، ومياه والصرف الصحي، حيث أن وجود هذه البني الأساسية تشجع المستثمر الأجنبي للقيام بالاستثمار.[2]

2 –حجم السوق و احتمال النمو:

يعتبر حجم السوق أحد العناصر الأساسية لإقامة المشروعات الاستثمارية أو التوسع فيها، و ذلك لأن حجم الإنتاج يتوقف على إمكانية تسويق محليا أو خارجيا، فكلما كبر حجم السوق المحلي، يؤدي ذلك إلي نشوء وفرات الحجم بالإضافة إلي زيادة معدل نموه وتكون فرص لاستثمار جيدة.[3]

وحجم السوق يكون أقل أهمية أمام احتمالات تطوره ونموه المضطرد في المستقبل، كون المستثمر الأجنبي يكون أكثر انجذابا للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة ومستمرة، وتوسعا في أسواقها، وبالتالي توفر فرصا جديدة للاستثمار.[4]

1- فاضل محمد العبيدي – مرجع سبق ذكره – ص 62.

2- م.م شذى سالم دلي / م.م سندس جاسم شعيبث، **الإصلاح الاقتصادي و أثره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلي العراق**، مجلة جامعة القادسية، ص: 9.

3- زغبة طلال – مرجع سبق ذكره– ص 206.

4- عميروش منحد شلغوم – مرجع سبق ذكره– ص 85.

3 -عدد السكان ومعدلات النمو السكاني:

إن ازدياد عدد السكان يؤدي إلي زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب الاستثماري وتزداد الحاجة إلى الاستثمارات الأجنبية لسد العجز في المعروض السلعي...[1]

وتؤدي زيادة الدخل غالبا إلى زيادة الطلب الكلي وإن ارتفاع متوسط الدخل الفردي يعطي صورة تقريبية للقدرة الشرائية للأفراد، ما يتم استبعاد التفاوت في الدخول. إن الزيادة في القدرة الشرائية تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي مما ينعكس على نمو السوق المحلي و يتطلب زيادة الاستثمارات. [2]

4 -انخفاض معدل التضخم:

تعتبر معدلات التضخم المرتفعة مؤشرا على عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي أو عجز الحكومة في التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية.[3]

إن وجود سياسات اقتصادية مستقرة وواضحة من شأنها أن تعمل على جذب المستثمرين الأجانب، وذلك أن التغير المستمر في السياسات الاقتصادية يثير عدم الثقة لدى المستثمرين الذين يهتمون بعناصر الأمان والاستقرار.[4]

إن استقرار السياسة النقدية يساهم في استقرار الاقتصادي الكلي للبلد ويزيد من القدرة التنافسية للدول على جذب الاستثمارات الأجنبية ويتمثل الاستقرار في السياسة النقدية باستقرار سعر الصرف والذي يعطي درجة ثقة عالية للمستثمر الأجنبي واستقرار معدلات التضخم وبدرجة معقولة تساهم في استقرار أسعار المنتجات والحصول على الأرباح المتوقعة وتطور الأسواق المالية الذي يعكس كفاءة النظام المالي الذي يساهم في حماية حقوق المستثمرين.[5]

لذلك، فان التنسيق بين السياسة المالية و النقدية يعتبر أمرا ضروريا وذلك لأن لكل منهما تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي وتهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للناتج والأسعار والعمالة وميزان المدفوعات.[6]

1- فاضل محمد العبيدي، **البيئة الاستثمارية** – مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع البلد غير مذكور الطبعة 2012 – ص 57.
2- فاضل محمد العبيدي – مرجع سبق ذكره – ص 59.
3- نفس المرجع ص 85.
4- زغبة طلال – مرجع سبق ذكره – ص 206.
5- فاضل محمد العبيدي – مرجع سبق ذكره – ص 61/60.
6- أحمد نصير – عبد النور غريس، فعالية **السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**- مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية- جامعة الوادي العدد 6 المجلد1 – ص 182.

5 -استقرار سعر الصرف:

من خلال أن التغيرات الكبيرة والمفاجئة في سعر الصرف سوف تجعل المبالغ التي تتم استثمارها في البلد المضيف و بعد تحويلها إلى عملة بلد المستثمر يكون ناتج صرفها أقل...[1]

تساهم في انخفاض أو ارتفاع ما يحققه المستثمر الأجنبي من الأرباح، فإذا كان هدفه تمويل سوق الدولة المضيفة بالسلع والخدمات فان العائد يكون بالعملة المحلية وبالتالي فان التقلبات فيها تنعكس في تقلبات مباشرة في هامش الربح بالعملات الأجنبية، وإذا كان هدفه التصدير فان تقلبات سعر الصرف الدولة المضيفة تؤدي إلى زيادة أو انخفاض تنافسية منتجاتها، وبالتالي التأثير إيجابا أو سلبا على النشاط الاستثماري فيها.[2]

6 -النظام الضريبي:

من أهم أدوات السياسة المالية نجد الأدوات الجبائية، كالضرائب يمكن أن تكون محفزا كما يمكن أن تكون معرقلا، و من ثم فمعدل الضريبة يلعب دورا هاما و حاسما في جاذبية دولة معينة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.[3]

وتحرص بعض الدول على تقديم عروض ضريبية للمستثمرين الأجانب بهدف تحسين جاذبيتها للاستثمارات مقارنة بالدول المنافسة من خلال سياسات الإعفاءات الضريبية.[4]

وتتمثل الإعفاءات الضريبية في: الإعفاءات الضريبية المطلقة والمؤقتة.[5]

الإعفاءات الضريبية المطلقة تعني أن النشاط الاستثماري يمكن أن يتمتع في هذه الأوضاع بإعفاء مدى حياة المشروع وبالتالي لا يقوم النشاط بدفع أي ضرائب على الأرباح ولا يدفع رسوم جمركية.

أما الإعفاءات الضريبية المؤقتة، فتعني أن يتم تحديد فترة زمنية معينة يتمتع المشروع الاستثماري خلالها بإعفاء مؤقت أو ما يسمى بالإجازة الضريبية، وتختلف بالتالي فترة الإعفاء أو الإجازة من نشاط استثماري إلى آخر ومن منطقة استثمارية إلى آخر...

وتشمل حوافز الاستثمار من خلال منظومة الضرائب عددا من المزايا مثل:

1- عبد النور ميساوي- نبيلة باديس، **الاستثمار الأجنبي و آثاره (مداخلة الملتقى) الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الدولة المضيفة**- جامعة قسنطينة – ص 51.

2- عميروش منحد شلغوم – مرجع سبق ذكره – ص 86.

3- داودي محمد- بن بوزيان محمد، **السياسة المالية و أثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر (دراسة نظرية و قياسية) –** مجلة الاقتصاد المعاصر مجلة علمية سداسية – المركز الجامعي خميس مليانة العدد 2010/08– ص 27.

4- عميروش منحد شلغوم – مرجع سبق ذكره – ص 87.

5- عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية- الدار الجامعية مصر الطبعة 2002 – ص 83.

الإعفاءات المؤقتة- الائتمان الضريبي للاستثمار- خصم مخصصات الإحلال من الضرائب لتشجيع سرعة التجديد والإحلال- تخفيضات ضريبية- تفضيلات ضريبية أخرى، وعموما يجب أن تفوق الحوافز الاستثمارية تلك الحوافز الممنوحة للادخار حتى يمكن جذب الاستثمارات الدولية.[1]

و لذلك، يتطلب على السياسة الضريبية الاهتمام باختيار الشكل المناسب للحافز المتعلق بالاستثمارات الأجنبية، و ذلك عند أعداد أو صياغة أو تعديل القوانين الضريبية حتى لا يكون لها آثار سلبية و تحقق الأهداف المرغوبة.[2]

7 -توفر اليد العاملة:

تتجه الاستثمارات إلى الدول التي تتوفر على يد عاملة رخيصة، وخاصة في الاستثمارات الكثيفة العمالة لأنها تضمن تكلفة أقل وتمنح المستثمر الأجنبي قدرة أكبر على المنافسة. ويجب على الدول المضيفة أن تعمل جاهدة لتطوير وتنمية مهاراتها البشرية لأن انخفاض تكاليف العمالة قد لا يكون محددا هاما للاستثمار الأجنبي المباشر إذا لم تكن هذه العمالة مدربة.[3]

ب -سياسات تعزيز الانفتاح على العالم الخارجي:

أكدت العديد من الحقائق التجريبية على أن الدول المنفتحة تنمو بمعدلات أعلى من الدول الأقل انفتاحا، فمع تزايد الانفتاح تزداد فرص التبادل التجاري وانسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة،[4] واتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي مع عدم و جود أي قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج، الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجهها، و عدم وجود أي اختلالات في هذه الأسواق(عنصر الإنتاج).[5]

كذا، أن تحرير التجارة الخارجية بحاجة إلى قواعد تنظيمية جديدة تسمح بوضع حد لاحتكار الدولة لهذا القطاع والتخفيف من نظام التصريح بالاستيراد والتصدير وحذف نظام الحصص، وكذلك العراقيل الأخرى غير الضريبية وتوحيد نظام التعريفة الجمركية، احتراما لمبادئ القانون الدولي في هذا المجال، وذلك من أجل إنشاء سوق تنافسية والدخول في الأسواق الدولية.[6]

1- فريد النجار، **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي- مؤسسة شباب الجامعة-** الإسكندرية الطبعة 2000 – ص 79.

2- زينات أسماء، **التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر** – مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 2017/17 – ص 128.

3- عميروش محند شلغوم – مرجع سبق ذكره– ص 90.

4- عميروش منحد شلغوم – مرجع سبق ذكره– ص 91.

5- عجة الجيلالي – مرجع سبق ذكره– ص 87-88.

6- عيبوط محند على، **الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري-** دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع الجزائر الطبعة غير مذكور – ص 95.

ومن الإجراءات الواجب اتخاذها لتعزيز الانفتاح على العالم الخارجي ما يلي:[1]

- تطوير الخدمات المصرفية مع إمكانية إنشاء مصارف خاصة محلية وأجنبية وتبسيط الإجراءات وإنشاء سوق متطور للأوراق المالية، تفعيل عملية الرقابة والإشراف لتفادي كل الممارسات الاحتكارية التي تضعفه.

- توفير الشروط الموضوعية للانضمام إلي المنظمة العالمية للتجارة كإزالة القيود و تخفيض للرسوم الجمركية ونظام الحصص و تحرير قوانين الاستثمار، تحرير تجارة الخدمات المصرفية.

- توقيع اتفاقيات ثنائية تكفل حرية تدفق الاستثمارات، التعاون مع المؤسسات الدولية التي لها دور في عمليات ترويج الاستثمار.

- إلغاء القيود على عمليات تحويل رأس المال و الأرباح الناتجة منه و توفر لدى الدول المضيفة على نسبة من الاحتياطي من العملات الصعبة لتلبية رغبة المستثمر الأجنبي في تحويل الأرباح إلي الدولة الأم.

- منع الازدواج الضريبي من خلال عقد اتفاقيات مع الدول الأم للمستثمر الأجنبي لخفض تكلفة رؤوس الأموال الأجنبية وتحفيز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثالث: البيئة الإجتماعية والثقافية:

والتي تتمثل في القيم السائدة في المجتمع والقوى المؤثرة فيه وانعكاس ذلك على التركيب الفكري والأخلاقي للأفراد. وتعد دراسة البيئة الاجتماعية للمشروع لأنها المصدر الأساسي لإمداد المشروع باحتياجاته وخاصة البشرية من جهة. ومن جهة أخرى فإنها المستقبل الرئيسي لناتج المشروع.[2] وكذا مدى إمكانية عيش المستثمر مع تلك العادات والتقاليد وكذلك العوامل الثقافية لها في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، إذ توجد علاقة طردية بين التدفقات الأجنبية ونسبة المتعلمين في الدول المضيفة، كونها تعكس رغبة المستثمر الأجنبي في الحصول على الأيدي العاملة الإنتاجية والمدربة.[3]

ونشر الثقافة الاستثمارية التي تكون، باتجاهين الأول اتجاه المستثمر الذي يترقب الفرص الاستثمارية و اتجاه المواطنين بالتوعية لأهمية الاستثمار كونه يساهم في زيادة الرفاهية والتعاون مع المستثمر لتكوين بيئة استثمارية صديقة للمستثمر الأجنبي.[4]

1- عميروش منحد شلغوم - مرجع سبق ذكره- بتصرف- ص 91.
2- طلال كداوي - مرجع سبق ذكره – ص 49.
3- فاضل محمد العبيدي – مرجع سبق ذكره – ص 69.
4- فاضل محمد العبيدي - مرجع سبق ذكره – ص 67.

و يمكن إيضاح لبيئة الاجتماعية والثقافية في النقاط التالي:

1 –دور السياسة التعليمية والتدريبية والتكوينية المعتمدة.[1]

2 –معدل النمو السكاني ومقدار المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية.[2]

3 –درجة الوعي الصحي ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة.[3]

4 –درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الاقتصادي مثل درجة التفهم للدول المضيفة للشركات متعدية الجنسيات ودورها داخل الدولة.[4]

1– منصور الزين، **تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية**– دار الراية للنشر و التوزيع عمان الأردن الطبعة 2012 – ص 92.

2– على لطفي – مرجع سبق ذكره– ص 31.

3– منصور الزين – مرجع سبق ذكره – ص 92.

4– على لطفي – مرجع سبق ذكره– ص 31.

خلاصة الفصل الثاني:

ومما سبق التطرق إليه توصلنا إلى أن المناخ الاستثماري لا يقف عند العوامل الاقتصادية فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى عناصر مرتبطة بالعملية الاستثمارية السياسة، التشريعية والإدارية، والاجتماعية والثقافية، وهي عناصر متكاملة تتفاعل فيما بينها لخلق عوامل جذب أو عوامل صد لرأس المال، وعليه فانه يتعين على الدولة التي ترغب في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية أن تبذل الجهد من أجل خلق المناخ الاستثماري الذي يشجع المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله بها، و إلا فان المستثمرين سوف يمتنعون عن المغامرة بأموالهم و استثمارها بهذا البلد.

مقدمة الفصل:

أقدمت الجزائر إلي وضع العديد من التحفيزات و تقديم المزايا و جملة من التعديلات القانونية والتشريعية مست بالأخص الجانب الجبائي والجمركي، قصد استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتهيئة المناخ الاستثماري باعتباره المحدد الأول لوجهة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أنشأت أجهزة إدارية خاصة بتطوير و ترقية الاستثمار لغرض تسهيل الإجراءات الإدارية، غير أنه لازال يواجه العديد من العوائق مما جعل الاستقطاب نحو الجزائر ضعيفا خاصة مع الإختلالات الاقتصادية و التدخل السياسي في الاقتصاد، بالإضافة إلي المعوقات الإدارية وانعدام الشفافية.

حيث تطرقنا من خلال هذه الدراسة إلي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و محدداته والآثار الناجمة عنه، و إلي المناخ الاستثماري ومؤشرات تقييمه ومكونات البيئية الأساسية له، والعوامل التي تؤثر على قرارات المستثمر الأجنبي، وبالتالي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية نحو الدول الأكثر جاذبية عن يرها لهذا النوع من الاستثمارات، وسعيا منا لدراسة حالة الجزائر، سلطنا الضوء في هذا الفصل على تقييم مدى جاذبية المناخ الاستثماري للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، للحكم على مدى قدرة الجزائر على استقطاب هذه الاستثمارات ، وإبراز المجهودات التي قامت بها حتى تصل لمستوى قطب جاذب للاستثمارات وتحديد آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر فيها و بالتالي تحقيق الهدف المرجو في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: تحليل سياسات الاستثمار في الجزائر.

في هذا المبحث ومن خلال دراسة وتحليل سياسات الاستثمار في الجزائر، سنتطرق إلي المراحل والتحولات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر، وتسليط الضوء على أهم التشريعات والقوانين التي سنتها لتشجيع الاستثمار وكل ما يتعلق بالضمانات والامتيازات التي وضعها التشريع لتسهيل الإجراءات وجذب المستثمر الأجنبي ومساعدة على اتخاذ قرار استثمار رأس ماله في الجزائر.

المطلب الأول: البرامج التنموية في الجزائر.

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات هامة وتحولات فرضتها الظروف التي كانت عليها، ومست هذه التحولات جميع الأصعدة السياسية، الأيديولوجية والاقتصادية، منتهجة بذلك النظام الاشتراكي وتبنت إستراتيجية قائمة على أساس التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام. لكن بحلول سنة 1986 والأزمة النفطية التي شهدها العالم وانعكاساتها السلبية خاصة على الاقتصاد الجزائري، مما استدع الضرورة إلى تبني سياسة الاقتصاد الحر المبني على اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد الموجه. وبالتالي دخلت الجزائر في موجة من الإصلاحات والبرامج تماشيا مع فكرة الانفتاح على العالم. ثم لجأت الجزائر إلي الصندوق النقد الدولي في عام 1989 للحصول على التمويل بقبول تنفيذ الوصفات الإصلاحية عبر أربعة اتفاقيات امتدت إلي غاية ، 1998 و لقد تحسن الوضع الاقتصادي بعدها، مع تحقيق نجاح نسبي في ضبط التوازنات المالية و النقدية على المستوى الكلي، وتحقيق استقرار سياسي و أمني في بداية الألفية إلي حد ما، و ارتفاع أسعار البترول و صادرات الغاز الطبيعي.

أ -البرامج التنموية:

عملت الجزائر منذ 2001 بتطبيق جملة من البرامج التنموية التي هدفت إلي إنعاش النمو الاقتصادي، وتدارك النقص في الهياكل القاعدية والتكامل بين القطاعات وتحسين بيئة الاستثمار وتوفير المناخ الملائم لاقتصادها قصد الانفتاح أكثر على العالم من خلال سياسة مالية توسيعية، وتمثلت هذه البرامج في:

1 - برنامج دعم الإنعاش 2001-2004.
2 - البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.
3 - البرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014.

- **برنامج دعم الإنعاش 2001-2004**:

لقد جاء هذا البرنامج بهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري الذي تدهورت بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد وما تبعها من إصلاحات اقتصادية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين والتي كانت لها انعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للسكان. [1]

خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار حوالي (7 ملايير دولار أمريكي)، موجها لعدم* المؤسسات الاقتصادية والأنشطة الإنتاجية الزراعية، وقطاع الموارد المائية، والنقل، والهياكل القاعدية، والتنمية المحلية وتنمية وتأهيل الموارد البشرية. [2] وتم توزيعه على النحو التالي:

الجدول رقم (03-01): محتوى برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسب المئوية
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.4	2.0	210.5	**40.1**
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	**38.8**
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	**12.4**
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	**8.6**
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525.0**	**100**

المصدر: بوفليح نبيل، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر (2000-2010)**- الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية- العدد9/2013 ص: 46.

والملاحظ من خلال هذا الجدول أن هذا البرنامج ركز على التنمية المحلية والبشرية لتفعيل المسعى الشامل للتنمية الوطنية والأشغال العمومية الكبرى، حيث حصل هذا الأخير على أكبر نسبة من المخصصات لكون هذا القطاع يساهم في خلق مناصب شغل.وفر قطاع أشغال العمومية الكبري حوالي 148800 منصب عمل، منها 146000 منصب عمل مؤقت و 102800 منصب عمل دائم، يليها التنمية المحلية والبشرية والتي وزعت على ثلاثة فروع رئيسية:

1- بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر (2000-2010)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد9، 2013، ص: 47.

* لدعم.

2- بوجمعة بلال، تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي(2001-2014) في الجزائر من وجهة الطرح الكنزي (دراسة قياسية لفترة 2001-2010)، مجلة البشائر الاقتصادية العدد الأول سبتمبر 2014، ص: 66.

1 -برنامج التنمية الملحية الذي خصص له ما يقارب 97 مليار دج وتوقع منه استحداث حوالي 50750 منصب عمل، منها 9900 منصب عمل دائم.

2 -برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية الذي خصص له مبلغ 17 مليار دج يسمح بخلق حوالي 70000منصب عمل دائم.

وتليه المخصصات التي وجهت لدعم كل من قطاعي الفلاحة والصيد البحري ودعم الإصلاحات في كافة القطاعات الأخرى.[1]

- **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.**

يهدف هذا البرنامج لتحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية جديدة تسمح بانتعاش وازدهار الاقتصاد الوطني الجزائري، حيث جاء هذا البرنامج من خلال نتائج الوضعية المالية الحسنة للجزائر بعد الارتفاع المذهل الذي سجله سعر النفط الجزائري والذي بلغ حوالي 38.5 دولار سنة 2004.[2]

ويعتبر برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادية من حيث قيمته التي بلغت 4203 مليار دج،[3] وقد تم توزيعها كما هو موضح في الجدول التالي:

الشكل رقم (03-01): البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة (2005-2009).

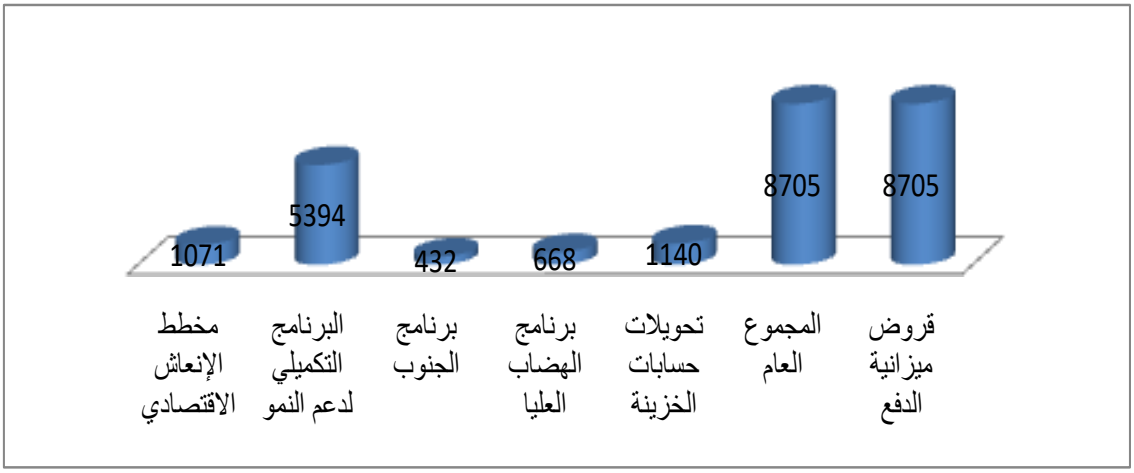

المصدر : من اعداد الطالبتان من معطيات الجدول الملحق رقم (04).

1- المؤمن عبد الكريم، أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على التشغيل و البطالة (2001-2014)، معارف مجلة علمية محكمة العدد 20 جوان 2016 (بتصرف)، ص: 189-190.

2- مراس محمد، دراسة أثر برامج الإنعاش (2001-2014) على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر- مجلة البشائر الاقتصادية- العدد2/ ديسمبر 2015 ص 33.

3- المؤمن عبد الكريم، مرجع سبق ذكره- ص 190.

والملاحظ من الأعمدة الموضحة في الشكل أن الاعتمادات المالية الأولية قدرت بحوالي 8.705 مليار دج لمختلف البرامج لاسيما البرنامجين الإضافيين، الخاص بالجنوب والذي خصص له غلاف مالي قدر ب432 مليار دج وبرنامج الهضاب العليا الذي قدر غلافه المالي ب668 مليار دج، وذلك قصد تحسين مستوى المعيشة و تحقيق التنمية المحلية بها.

- **برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014.**

إن المبلغ المخصص لهذا البرنامج قدر ب 21214 مليار دينار جزائري، مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية مقسمة بدورها إلي عدة قطاعات والمتمثلة في:

1 - برنامج فرعي يخص تحسين ظروف المعيشة للسكان.

2 - برنامج فرعي يخص دعم التنمية الاقتصادية.

3 - برنامج فرعي يخص تطوير الهياكل القاعدية.[1]

وتم توزيع النفقات الخاصة بهذا البرنامج حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (03-02): توزيع اعتمادات البرنامج الخماسي للتنمية(2010-2014).

البرامج	القيمة: مليار دولار	النسبة %
التنمية البشرية	10122	49.59
المنشآت الأساسية	6448	31.59
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.16
التنمية الاقتصادية	1566	7.67
ن\مكافحة البطالة	360	1.76
البحث العلمي ولتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	1.22
المجموع	20412	100

المصدر: المؤمن عبد الكريم، مرجع سبق ذكره- ص 191.

والملاحظ من الجدول أن تم التركيز على التنمية البشرية التي خصص لها 49.59% من المبلغ المخصص لهذا البرنامج و تم تقسيم هذه النسبة وفق التالي، حيث خصص للتربية والتعليم العالي والتكوين المهني غلاف مالي قدر ب1898 مليار دج، وللسكن 3700 مليار دج وقطاع الصحة 619 مليار دج، وتحسين وسائل وخدمات الإدارة العمومية 1800 مليار دج. ويليه تطوير الهياكل القاعدية، حيث خصص لقطاع الأشغال

1- سليماني محمد- بايزيد علي، دراسة تقييمية لدور الدولة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالجزائر خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)- المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية – (بتصرف)- العدد 03، أفريل 2015، ص: 39.

العمومية و النقل 5900 مليار دج وقطاع المياه 2000 مليار دج، وقطاع التهيئة العمرانية حوالي 500 مليار دج.

ويليه دعم التنمية الاقتصادية بحوالي 1000 مليار دج للفلاحة والتنمية الريفية.[1] ودعم البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال، حيث خصص له 250 مليار دج، حيث تم تخصيص 100 مليار دج لتطوير البحث العلمي و50 مليار دج للتجهيزات و1000 مليار دج للحكامة الالكترونية. والبرنامج لم يغفل ملف البطالة، حيث خصص لهذا البند نسبة 1.76% من البرنامج الإجمالي لأجل مكافحة البطالة وذلك من خلال إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني وكذا استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة.[2]

ب - البرنامج الخماسي 2015-2019.

في إطار استكمال عملية التنمية التي عمدت الدولة إلي تنفيذها مطلع 2001 بنت الحكومة برنامجا جديدا لإنعاش القطاعات التي لازلت في قيد الانجاز والعمل على تطبيق محاولات جديدة بإمكانها النهوض بالاقتصاد الوطني.[3] يمكن أن يشكل تنفيذ الخطة الخماسية للنمو(2015-2019)، والتي تركز بشكل خاص على قطاعات أساسية كالطاقة، وهندسة المياه، والبناء، والصحة، والتربية والتكوين المهني، فرصة بالنسبة للجزائر لإعادة النظر في نموذجها الاقتصادي وإعادة توجيه الاستثمارات العمومية والخصوصية نحو القطاعات الإنتاجية المتمثلة في الصناعة والفلاحة. وقد تساهم هذه المقاربة المشجعة لتنمية فروع مجددة للاقتصاد الأخضر وذات قيمة مضافة عالية، في النهوض بروح المبادرة لإنشاء الشركات وخلق مناصب الشغل، خاصة لفائدة الشباب والنساء، وتحقيق معدل نمو أقوى وأكثر استدامة(7% في أفق 2019).[4]

وتتمثل المحاور الأساسية لبرنامج التنمية للفترة 2015-2019 والذي رصدت الدولة له نحو 262 مليار دولار والتي تمول إضافة إلي الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية والسوق المالية، في الآتي:[5]

- **تطوير الاقتصاد الوطني**: هذا من خلال مواصلة جهود اندماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي والتخلص تدريجيا من التبعية للمحروقات، وهذا بانتهاج سياسة تهدف إلي ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد وتوسيع النسيج الصناعي وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة...

1- سليماني محمّد- بايزيد علي، مرجع سبق ذكره (بتصرف)- ص 39.

2- المؤمن عبد الكريم، مرجع سبق ذكره- ص 192-193.

3- عقون شراف- بوقجان وسام- بوفنغور خديجة، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية(2001-2019)- مجلة نماء للاقتصاد و التجارة- عدد خاص المجلد رقم 02/افريل 2018- ص 205-206.

4- الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الإنتاج الوطني و تحفيزه، الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لإفريقيا مكتب شمال إفريقيا ص 1-2.

5- الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر- (بتصرف) - مجلة الباحث جامعة ورقلة- العدد 2016/16- ص 308.

- **ترقية وتحسين الخدمة العمومية:** مواصلة جهود انجاز البرنامج السكني والمحافظة على المكاسب الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة وكذا تحقيق التنمية الموازنة بين مناطق البلاد.

- **تحسين الحكامة وترقية الديمقراطية التشاركية:** ترسيخ ديمقراطية تشاركية وتحسين نوعية الحكامة ومحاربة البيروقراطية والعمل على إشراك المجتمع المدني في تسيير الشؤون المحلية، وتعزيز استقلالية العدالة ومكافحة كافة أشكال الآفات الاجتماعية.

وسيتم تحقيق المخطط 2015-2019 الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية في ظروف حسنة: احتياطي الصرف يقدر بحوالي 200مليار دولار وأصول صندوق ضبط الإيرادات تفوق 5.600 مليار دج ومديونية خارجية شبه منعدمة.[1] ولكن انخفاض أسعار المحروقات سيؤثر حتما على تمويل البرامج الاستثمارية العامة في المخطط الخماسي للتنمية 2015-2019، فسيكون هناك عجز في تنفيذ المخطط تحت ضغط عجز الميزانية العامة حيث يتطلب تنفيذ البرامج معدل 55.2 مليار دولار سنويا لمدة خمس سنوات وهذا مستحيل في ظل أسعار النفط الحالية، فهل سيكفي صندوق ضبط الإيرادات في تمويل المخطط وتوفير رؤوس الأموال اللازمة لرفع النمو إلي 7% نهاية 2019.[2]

لذاسنتطرق فيما يلي لبعض الإحصائيات عن مستوى النمو في النشاط الاقتصادي لإعطاء صورة عن نتائج هذا البرنامج التنموي.

الجدول رقم (03-03): مستوى النمو في النشاط الاقتصادي خلال الفترة 2016-2018.

السنوات	2014 %	2015 %	2016 %	2017 %	2018 %
مستوى النمو في النشاط الاقتصادي	3.9	3.8	3.2	1.4	2.2
مستوى النمو خارج المحروقات	/	/	/	2.4	3.4

المصدر: من إعداد الطالبتان من: مصالح الوزير الأول، وثيقة بيان السياسة العامة للحكومة أمام البرلمان، فبراير 2019 ص 8. + الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام نتائج 2013-2014 – نشرة 2016 رقم 46 ونشرة 2017 رقم 47

الملاحظ من خلال الجدول أن معدل النمو سجل في سنة 2014 نسبة 3.9% ليتراجع في سنة 2015 بنسبة قدرها 3.8% ويستمر في التراجع وذلك بصمود الاقتصاد الجزائري لصدمة انخفاض أسعار البترول. كما

1- دداش آمنة- بشني يوسف، أهمية الاستثمار العمومي في إحداث التنمية الاقتصادية في الجزائر (من خلال البرامج التنموية الخماسية 2010-2019)- مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة العدد 2018/08- ص 235.

2- قنادزة جميلة، **الشراكة العمومية الخاصة و التنمية الاقتصادية في الجزائر-** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المالية العامة جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2017-2018- ص 148.

متوقع أن يصل معدل النمو في أواخر سنة 2019 إلي غاية 2.6% وذلك من خلال موازنة الجزائر لسنة 2019.[1]

المطلب الثاني: مراحل تشريع قوانين الاستثمار في الجزائر.

اثر فشل النظام الاشتراكي وتعثر قوانين الاستثمار في ظل النظام الاشتراكي توجهت الجزائر إلي اقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وأصدرت جملة من القوانين نذكر منها مايلي:

- **المرسوم التشريعي رقم: 93-12** المؤرخ في:1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمار، يحدد هذا المرسوم التشريعي النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة و على الاستثمارات الأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات غير المخصصة صراحة للدولة أو فروعها، أو لأي شخص معنوي معين صراحة بموجب نص تشريعي.[2]

وأنشأ من خلاله وكالة لترقية الاستثمارات، التي تتكفل بمساعدة المستثمرين لانجاز استثماراتهم خاصة المتعلقة بالأنشطة، كما منح للاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني امتيازات إضافية عن الاستثمارات الأخرى، كتدابير تشجيعية للمستثمرين، كإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار بالإضافة إلي إعفاءات ضريبية وإعفاءات الملكيات العقارية.

- **الأمر رقم:01-03** لمؤرخ في:2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار، يحدد هذا الأمر النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز و/أو الرخصة.[3]

كما منح تحفيزات، كتطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار و أيضا الإعفاء على القيمة المضافة، وأعطى أيضا تحفيزات استثنائية للمشاريع الاستثمارية التي تنجز بالمناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة وأيضا التي تعد ذات أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني و التي تحافظ و تحمي الموارد الطبيعية وتدخر الطاقة في إطار التنمية المستدامة.

1- يونس بورنان، العين الإخبارية يوم: 2019.01.18 (بتصرف) يوم التصفح: https://al-ain.com/article/economy--2019.04.16 algeria

2- الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ: 10 أكتوبر 1993 العدد 64، ص 02.

3- الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ: 20 أوت 2001 العدد 47، ص 02.

ولقد عزز هذا الأمر مبدأ حرية الاستثمار من خلال المادة الرابعة منه والذي يهدف إلي فسح المجال للقطاع الخاص المحلي والأجنبي في إطار قواعد المنافسة تماشيا مع اقتصاد السوق، وأيضا مبدأ المساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي أي عدم التمييز في المعاملة وعزز كذلك مبدأ الاستقرار في القوانين والتشريع من خلال المادة خامسة عشر منه كضمان للمستثمر بعدم تطبيق التعديلات أو الإلغاءات التي قد تطرأ مستقبلا، الاستثمارات المنجزة إلا لو كان بطلب من المستثمر نفسه. ضمن للمستثمر حق الطعن في قرار الوكالة أمام السلطة الوصية وذلك لضمان النزاهة والشفافية، وتم بموجبه إنشاء المجلس الوطني للاستثمارCNI* إلي جانب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI* لتشجيع وتطوير الاستثمارات.

- **الأمر رقم:06-08** المؤرخ في: 2006/07/15 المعدل والمتمم للأمر رقم: 01-03 المؤرخ في: 2001/08/20 المتعلق بالاستثمار، تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة. تستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها. [1]

استحدث المشرع في هذا الأمر لجنة الطعن التي من اختصاصها النظر في الطعون المقدمة على مستوى الوكالة، وتم تحديد صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وكيفية تشكيله وتنظيمه، بالإضافة إلي الاستفادة من الإعفاءات الجبائية أو الإعفاء من الرسوم والضرائب المطبقة على الإقتناءات للسلع و الخدمات الضرورية لانجاز المشروع الاستثماري.

- **الأمر رقم: 09-01** المؤرخ في:2009/07/22 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، من خلال المادة 58 منه، يتمم الأمر رقم:01-03 المؤرخ في: 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم بالمادة 4 مكرر1 و تحرر كما يأتي:

من خلال المادة 4 مكرر1، تخضع الاستثمارات الأجنبية المنجزة في النشاط الاقتصادي لإنتاج السلع والخدمات قبل انجازها إلي تصريح بالاستثمارات لدى الوكالة المذكورة في المادة 06 أدناه. لا يمكن انجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة بنسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي، و يقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدد شركاء.[2] وجاءت هذه القاعدة كنزعة حمائية للسيادة الوطنية

1- الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ: 19 يوليو 2006 العدد 47، ص: 01.

2- الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ: 26 يوليو 2009 العدد 44، ص 13.

*CNI :National Investment Council.

* ANDI :National Agency Investment Deevelopment.

و الاقتصاد الوطني، و تم تأكيد على هذه القاعدة في الأمر رقم: 10-01 المؤرخ في:26 أوت 2010 المتضمن قانون المالية التكميلي، لاسيما المادة 45 منه والتي عدلت وتممت أحكام المادة 4 مكرر 1 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 حيث نصت على: يترتب مسبقا على كل تعديل في عملية القيد في السجل التجاري إلزامية امتثال الشركة لقواعد توزيع الرأسمال الاجتماعي، غير أنه، لا يخضع لهذا الالتزام الأخير التعديلات التي تهدف إلي: تعديل الرأسمال الاجتماعي(رفع أو خفض) الذي لا يترتب عليه أي تغيير في المساهمة وفي تعويض الرأسمال بين المساهمين.... [1]

و لم يفوت مبعوث الصندوق النقد الدولي إلي الجزائر فرصة لقائه مع الصحافة الجزائرية لكي يجدد انتقاد القاعدة الاستثمارية المنظمة للاستثمارات مع الأجانب المعروفة بقاعدة 49/51 التي يراها الصندوق تتعارض مع مبادئ الاقتصاد الحر وتعكر مناخ الأعمال في البلاد، و إلي ذلك لفت جون فرانسوا دوفان في هذا الخصوص إلي أن القاعدة 49/51 يجب أن تراجع، وأن تكون بشأنها إجراءات محفزة مرنة أكثر من أجل جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.[2]

ورأي مراقبون للوضع الاقتصادي في الجزائر أن الحكومة مجبرة اليوم بقوة المؤشرات الاقتصادية الحمراء على تغيير عقيدتها الاقتصادية لزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية التي كانت 3.1 مليار دولار عام 2009 وأصبحت 2.6 مليار دولار في ناهية 2015، وهوت إلي أقل من 1.2 مليار دولار في 2017، كما أن تراجع الاحتياطي الأجنبي إلي 94 مليار دولار...يدفع في هذا الاتجاه.[3]

- **القانون رقم:16-09** المؤرخ في:2016/08/03 المتعلق بترقية الاستثمار، تخضع الاستثمارات قبل انجازها، من أجل الاستفادة من المزايا المقررة في أحكام هذا القانون، للتسجيل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار...[4]

حيث تستفيد وطبقا للمادة الخامسة منه استثمارات الإنشاء، التوسيع وإعادة التأهيل المتعلقة بالنشاطات والسلع التي ليست محل استثناء من المزايا، ويتم منح المزايا من خلال طلب منح في نفس الوقت الذي تقدم فيه شهادة التسجيل، ويتم من خلال هذا القانون منح مزايا إضافية للنشاطات ذات الامتياز تخدم الاقتصاد الوطني أو

1- الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ: 29 أوت 2010 العدد 49، ص 14.

2- حمزة كحال، صندوق النقد يطالب الجزائر بالتخلي عن الدعم و توسيع الضرائب - العربي الجديد يوم النشر:21 مارس 2017 ويوم الاطلاع: 2019/05/09 على الساعة 12.40- https://www.alaraby.co.uk

3- حمزة كحال، قواعد الاستثمار في الجزائر تنفر المشاريع الأجنبية- العربي الجديد يوم النشر:13 يوليو 2018 ويوم الاطلاع: 2019/05/09 على الساعة 12.08- https://www.alaraby.co.uk

4- الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ: 03 أوت 2016 العدد 46، ص: 01.

المنشأة لمناصب الشغل،كما تطرق إلى أن الاستثمارات تستفيد من المزايا النظام العام سواء مزايا الانجاز أو مزايا الاستغلال، بالإضافة إلى الإعفاءات من الحقوق الجمركية و الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة للسلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، و منح ضمانا ضد نزع الملكية مع وجود تعويض في حالة ما قامت الدولة بالاستيلاء على الملكية للمنفعة العامة.

- **المرسوم التنفيذي رقم: 17-100** المؤرخ في:2017/03/05المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم:06-356 المؤرخ في:2006/10/01 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، توضع الهياكل المحلية للوكالة، المنظمة في شكل الشباك الوحيد اللامركزي.

وحسب المادة 23 منه، يضم الشباك الوحيد اللامركزي، المنصب على مستوى مقر الولاية المراكز الأربعة التالية: [1]

1- مركز تسيير المزايا.
2- مركز استيفاء الإجراءات.
3- مركز الدعم لإنشاء المؤسسات.
4- مركز الترقية الإقليمية.

ولقد تم وفق هذا المرسوم تحديد مهام كل مركز من المراكز المذكورة و المتمثلة في:

1- يكلف مركز تسيير المزايا بتسيير المزايا والتجهيزات المختلفة الموضوعة لفائدة الاستثمار، ويعين رئيس هذا المركز الموضوع تحت السلطة السلمية للمدير الولائي للضرائب المختص إقليميا وتحت السلطة الوظيفية لمدير الشباك الوحيد اللامركزي.

2- يكلف مركز استيفاء الإجراءات بتقديم الخدمات المرتبطة بإجراءات إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع.

3- يكلف مركز الدعم لإنشاء المؤسسات بمساعدة ودعم إنشاء وتطوير المؤسسات ويقدم للاستثمارات القابلة للاستفادة، خدمة إعلام وتكوين ومرافقة.

4- يكلف مركز الترقية الإقليمية بالتعاون الوثيق مع الجماعات المحلية التابعة لدائرة اختصاصه، بالمساهمة في وضع وانجاز إستراتيجية تنويع وإثراء نشاطات الولاية التي يوجد فيها عن طريق تعبئة مواردها وطاقتها.

والهدف من كل هذه القوانين هو تعزيز وتعميق جهودات الدولة في استقطاب الاستثمارات وكسب ثقة المستثمر الأجنبي لتوجيه رؤوس الأموال نحو الجزائر بما يخدم مصالحها وتنمية اقتصادها.

1- الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ: 05 مارس 2017 العدد 16، ص 04.

المطلب الثالث: الامتيازات الممنوحة ضمن قانون الاستثمار الجزائري.

بعد التطرق إلي مراحل تشريع قوانين الاستثمار في الجزائر وتحليلها نجد أن المشرع منح العديد من الامتيازات المتمثلة في إجراءات قانونية ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم بالمال، والتي تتمثل في الحوافز الجمركية والجبائية من إعفاءات أو تخفيضات وكذا الضمانات الممنوحة، وذلك لهدف استقطاب الاستثمارات الأجنبية واستحداث مناصب شغل.

ووفق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI فقط صنفت ثلاثة مستويات من المزايا التي يمكن أن تستفيد منها المشاريع الاستثمارية، وتتمثل هذه الامتيازات في: [1]

1- الامتيازات المشتركة بالنسبة لكل الاستثمارات المؤهلة.

2- امتيازات إضافية ممنوحة للاستثمارات في قطاعات ذات (الصناعة والزراعة والسياحة) و/أو المنشئة لمناصب العمل(100 وظيفة دائمة على الأقل).

3- المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني(والمعدة على أساس اتفاقية تبرم مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار).

1 - المزايا المشتركة:

أ -المشاريع المنجزة في الشمال:

1 - **مرحلة الانجاز**: ذكرت هذه في المادة 12 القانون رقم:16-09 المؤرخ في:2016/08/03 المتعلق بترقية الاستثمار و المتمثلة في:[2]

- الإعفاء من الحقوق الجمركية،على المعدات المستوردة غير المدرجة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع و الخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لانجاز المشاريع الاستثمارية. وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح.

1- سفارة الجزائر بروما 2019، الاستثمار في الجزائر، https://www.algerianembassy.it وقت التصفح يوم:2019/03/17 على الساعة: 09:45

2- الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ: 03أوت 2016 العدد 46، ص 02-03.

- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء لمدة عشر(10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء.

2 -مرحلة الاستغلال:

لمدة ثلاث(03) سنوات بالنسبة لاستثمارات المحدثة حتى مائة (100) منصب شغل وبعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية يطلب من المستثمر[1]، المتمثلة في:[2]

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات(IBS).
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني(TAP).
- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية والمحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

ب - الاستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا والمناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة:

1 -مرحلة الإنجاز:

ذكرت المادة 13 من القانون سابق الذكر أعلاه المزايا الممنوحة لاستثمارات المنجزة في المناطق التي تستدعي تنميتها والتي تمثلت في جميع المزايا المذكورة في المادة 12 بالإضافة إلي المزايا المذكورة التالية:[3]

- التكفل الكلي أو الجزئي من طرف الدولة بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة.
- التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية:

1 -بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة عشرة(10) سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلي 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا، وكذا المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة.

1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات- مقر المؤسسة بولاية تيسمسيلت-

2- وزارة الطاقة و المناجم، http://www.andi.dz/index.php/ar وقت التصفح يوم:2019/03/17 على الساعة:14:22

3- الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ: 03أوت 2016 العدد 46، ص -03.

2 -بالدينار الرمزي للمتر المربع لفترة خمس عشر(15) سنة وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير.

2 -مرحلة الإستغلال:[1]

لمدة عشرة(10) سنوات:

- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- إعفاء من الرسم على النشاط المهني.
- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

ت -المزايا الإضافية لفائدة الأنشطة المتميزة و/ أو التي تخلق فرص عمل:

أبقت المادة 15 من نفس القانون السابق على المزايا المذكورة في المادتين: 12 و 13، كما أشارت إلي التحفيزات الجبائية والمالية لفائدة النشاطات السياحية والنشاطات الصناعية والنشاطات الفلاحية. هذه المزايا لا يمكن جمعها مع تلك المنصوص عليها في منظومة قانون ترقية الاستثمار، و في الحالة يتم تطبيق التحفيز الأكثر تشجيع.

أما النوع الثاني من المزايا الإضافية، فهو يخص المشاريع التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل دائم، والمنجزة في المناطق التي تستدعي التنمية، وتستفيد هذه المشاريع من مدة إعفاء جبائي يقدر ب خمسة سنوات على مرحلة الاستغلال.[2]

ث -المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني.

1 -مرحلة الإنجاز:

تستفيد من كل المزايا المذكورة في المادة 12 من القانون السابق بالإضافة إلي المزايا المذكورة في المادة 18 منه:

- منح إعفاء أو تخفيض طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم و غيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح.[3]
- إمكانية تحويل مزايا الإنجاز، بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار، محل تحويل للمتعاقدين مع المستثمر المستفيد، والمكلف بانجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير.

1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات- مقر المؤسسة.

2- وزارة الطاقة و المناجم، http://www.andi.dz/index.php/ar وقت التصفح يوم:2019/03/17 على الساعة:14:22

3- الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ: 03أوت 2016 العدد 46، ص -03.

2 -مرحلة الاستغلال:

من خلال المادة 18 من نفس القانون السابق: [1]

- تمديد مدة مزايا الاستغلال لفترة يمكن أن تصل إلي عشرة (10) سنوات.
- تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم، المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.
- بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال هياكلها الجهوية المتواجدة على مستوى التراب الوطني، والتي تضمن تسجيل الاستثمارات التي تسعى للاستفادة من التحفيزات وكذا المرافقة والمساعدة لإنجاز المشروع الاستثماري.[2]
- التسجيل لدى الممثل المحلي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالنسبة للاستثمارات التي تبلغ قيمتها المالية أقل من 5.000.000.000 دج.[3]
- الموافقة الاستثنائية.
- الاستهلاك الفعلي لمزايا الإنجاز المتعلق بالاستثمار المرتبط ب:
- القيد في السجل التجاري.
- حيازة رقم التعريف الجبائي.
- الخضوع للنظام الجبائي الحقيقي .
- الاستفادة الفعلية لمزايا الاستغلال مرتبطة بإعداد محضر معاينة الدخول في مرحلة الاستغلال.

تعد استثمارات قابلة للاستفادة من المزايا، السلع التي تكون موضوع رفع خيار شراء المستأجر في إطار الاعتماد الإيجاري الدولي، بشرط إدخال هذه السلع إلي التراب الوطني في حالة جديدة.

فضلا عن الامتيازات التي ينص عليها قانون ترقية الاستثمار، هناك العديد من الامتيازات المطبقة في إطار القانون العام المعمول به في مختلف القطاعات ومجالات النشاط.

1- الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ: 03أوت 2016 العدد 46، ص -04.

2- وزارة الطاقة و المناجم، http://www.andi.dz/index.php/ar وقت التصفح يوم:2019/03/17 على الساعة:14:22

3- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات- مقر المؤسسة.

المبحث الثاني: تقييم سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر للفترة (2000-2018)

وفقا لما سبق ذكره حول سياسة الاستثمار في الجزائر وما تقوم عليه من تشريعات و قوانين، وما تحتويه من امتيازات وضمانات تمنح للمستثمرين الأجانب، بغيت جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. سنحاول في هذا المبحث معرفة مدى فعالية هذه السياسات في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، من خلال حجم هذه الاستثمارات المستقطبة، والتي وضعت الجزائر في تصنيفات ومراتب دولية مختلفة تصدرها مؤسسات مختصة لتقييم مدى جاذبية مناخها الاستثماري، من خلال ما يسمى بمؤشرات المناخ الاستثماري.

المطلب الأول: مؤشرات النوعية لتقييم جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تعبر عن نظرة المحللين الاقتصاديين ورجال الأعمال الدوليين إلى الأوضاع في دولة ما كموقع للاستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي. ومن بين هذه المؤشرات اخترنا منها ما يلي :

1 -مؤشر الحرية الاقتصادية :

الجدول رقم (03-04): تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2019/2008

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الدرجة	55.7	56.6	56.9	52.4	51.0	49.6	50.8	48.9	50.1	46.5	44.7	46.2
الرتبة الدولية	102	107	105	132	140	145	146	157	154	172	171	171
الرتبة الإقليمية	13	14	13	14	15	14	14	14	13	14	14	14

100—80 حر // 79.9–70 معظمها حرة // 69.9–60 معتدلة الحرية // 59.9–50 معظمهم غير حرة // 49.9–0 مكبوت.

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على بيانات الموقع: https://www.heritage.org/index/download

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) إن الجزائر تميزت بحرية اقتصادية ضعيفة خلال السنوات الأولى من 2008 إلى 2016 ثم انخفضت في السنوات الأخيرة إلى حرية اقتصادية منعدمة ، إذ أن درجة المؤشر تراوحت مابين 44.7-56.9 من 100 . كما نلاحظ أن مرتبتها كانت دائما فوق الرتبة 100 على طيلة السنوات ، خاصة السنوات الأخيرة كانت في مراتب متأخرة حيث بلغت المرتبة 171 من بين 180 دولة ، وهذا دليل على تراجع المناخ الاستثماري في الجزائر.

فحسب تقرير الحرية الاقتصادية لسنة 2019 [1] .تبلغ درجة الحرية الاقتصادية الجزائرية 46.2 نقطة من 100 نقطة، مما يجعلها في درجة المكبوت (منعدمة الحرية) في ترتيب 171 في مؤشر 2019 .ارتفعت مجموع نقاطها بمقدار 1.5 نقطة. و إذا مقارنها مع الدول الإفريقية المجاورة لها نجد أن المغرب احتل المرتبة 75 بدرجة 62.9 نقطة ، ثم تونس في الرتبة 125 بدرجة 55.4 نقطة، ثم مصر في الرتبة 144 بدرجة 52.5 نقطة. واحتل الجزائر المرتبة 14 عربيا من بين 14 دولة تم تقييمها بالكامل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، ودرجتها الإجمالية أقل بكثير من المتوسطات الإقليمية والعالمية.

2 -مؤشر التنافسية العالمية :

الجدول رقم (03-05): مؤشر التنافسية العالم في الجزائر للفترة 2018/2004

السنوات	2004/ 2005	2005/ 2006	2006/ 2007	2007/ 2008	2008/ 2009	2009/ 2010	2010/ 2011	2011/ 2012	2012/ 2013	2013/ 2014	2014/ 2015	2015/ 2016	2016/ 2017	2017/ 2018
ترتيب	71	82	77	76	99	83	86	87	110	100	79	87	87	86
عدد الدول	104	117	125	131	135	133	139	142	144	148	144	140	138	137
الدرجة	3.67	3.9	3.9	3.98	3.71	3.95	3.96	3.96	3.72	3.8	4.1	4.0	4.0	4.1

1 -› 7 (كلما اقترب إلى 1 دل على الوضع السيئ وكلما اقترب من 7 دل على الوضع الجيد)

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على بيانات الموقع المنتدى الاقتصادي العالمي: https://www.weforum.org/reports

- وتقرير مؤشر الإدارة الرشيدة 2004 وتقرير الاستثمار العالمي 2006 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

نلاحظ من خلال الجدول إن الجزائر خلال السنوات الأولى من 2004 إلى 2013 تميزت بقدرة تنافسية ضعيفة جدا حيث تراوحت درجتها بين 3.67 و 3.98 نقطة من 7 ، ثم تحسنت في السنوات الأخيرة بنسبة طفيفة إذ ارتفعت درجة المؤشر إلى 4.1 نقطة. وحسب مؤشر التنافسية لسنة 2018/2017 نلاحظ تخلف الوضعية التنافسية للجزائر مقارنة بالمغرب ،حيث احتلت الجزائر المرتبة 86 من بين 137 دولة بقيمة 4.1 نقطة ، بينما جاءت المغرب في المرتبة 71 بقيمة 4.2 نقطة ، وبالتالي الاقتصاد المغربي أكثر تنافسية عالميا من الجزائر ، إلا أنها كانت أكثر تنافسية عن كل من جاراتها تونس التي جاءت في المرتبة 95 بقيمة 3.9 نقطة ، ومصر التي جاءت في الترتيب 100 بدرجة 3.9 نقطة لهذه الفترة.

[1]- تقرير التنافسية العالمي لسنة 2019 من موقع https://www.heritage.org

وحسب آخر مقال عن مناخ الاستثمار في الجزائر في المنتدى الاقتصادي العالمي[1]. يرى انه لا تزال معظم الشركات والبنوك الكبرى في أيدي الدولة .علاوة على ذلك ، فإن التدابير الرامية إلى تشجيع المزيد من المنافسة ووضع إطار لمكافحة الاحتكار هي في مهدها ، وكان النظام القانوني والقضائي ضعيفاً في إنفاذها.

3 -مؤشر مدركات الفساد العالمي (الشفافية) :

يوضح الجدول الموالي تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر في الفترة 2018/2012 وقد أدرجت الجزائر في هذا المؤشر منذ سنة 2003 .

الجدول رقم (03-06): تطور مؤشر مدركات الفساد العالمي (الشفافية) في الجزائر للفترة 2018/2012

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القيمة	34	36	36	36	34	33	35
الترتيب عدد دول	105 174	94 175	100 174	88 167	108 176	112 180	105 180

0 -› 100 (حيث 0 فاسد للغاية و 100 نظيف للغاية)

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على بيانات منظمة الشفافية العالمية الموقع: https://www.transparency.org

حسب الجدول أعلاه نجد أن مؤشر الشفافية الدولية للجزائر قد تراوح بين 33 و 36 نقطة من 100، خلال السنوات 2012 إلى 2018، وهذا يدل على أن الجزائر من الدول ذات المعدلات العالية للفساد حسب رأى المنظمات الدولية. واحتلت مراتب تفوق الرتبة 100 في اغلب سنوات هذه الفترة ما يعني أنها في مجموعة البلدان المتأخرة، ماعدا سنة 2013 و 2015 جاءت في المرتبة 94 و 88 علي التوالي.

وحسب تقرير المؤشر لسنة 2018 [2]جاءت الجزائر مع مصر في نفس المرتبة 105 من بين 180 دولة ونفس الدرجة 35 نقطة، وقد سبقتهما المغرب وتونس التي جاءتا في نفس المرتبة 73 ونفس الدرجة 43 نقطة، ما يعني أن المغرب وتونس اقل انتشارا للفساد و أكثر شفافية من الجزائر ومصر . ومن خلال النظر إلى وضعية الجزائر بالنسبة لهذا المؤشر نجد أنها تتمتع ببيئة اقتصادية اقل شفافية في أداء الأعمال.

[1] - - رابح ارزقي مقال كيف يمكن للجزائر تعزيز اقتصادها المنتدى الاقتصادي العالمي في 2019/04/11 من الموقع :
https://www.weforum.org/agenda/2019/04/how-to-liberate-algeria-s-economy/

[2] - تقرير منظمة الشفافية العالمية 2018 https://www.transparency.org/

4 - مؤشر سهولة أداء الأعمال:

الجدول رقم (03-07): تطور مؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر 2019/2015

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
القيمة	50.69	45.72	47.76	46.71	49.65
الترتيب	154	163	156	166	157
عدد الدول	189	189	190	190	190

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على بيانات البنك الدولي من الموقع: http://www.doingbusiness.org/en/reports/globalreports

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تذبذب في مؤشر سهولة أداء الأعمال إلا انه انخفض في السنوات الأخيرة عن سنة 2015 التي كانت فيها قيمة المؤشر 50.69 نقطة ثم بعد ذلك بقي المؤشر يتراوح بين 45.72 و 49.65 من 100 وهي قيمة ضعيفة تفسر صعوبة أداء الأعمال في الجزائر.

كسبت الجزائر سبع نقاط بارتقائها إلى المرتبة الـ 156 برصيد 47.76 نقاط من 100 بعد أن احتلت المرتبة 163 في طبعة 2016 من هذا التصنيف العالمي الذي يقوم بتقييم مدقق للإطار القانوني المطبق على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 190 اقتصادا من خلال تقييم الظروف التي يمكنها إطلاق نشاطاتها فيها و الاستفادة من الكهرباء و القروض أو تسديد ضرائبها. وكان الطرفان قد وقعا سنة 2014 اتفاق مساعدة تقنية ترمي إلى تحسين وضعية الجزائر في هذا التصنيف. و في إطار هذا الجهود أنشأت الجزائر أيضا لجنة مخصصة لتحسين مناخ الأعمال.[1]

احتلت الجزائر المرتبة 157 عالميا من 190 دولة لسنة 2019 ، بعد ما صنفت في المرتبة 166 من 190 دولة سنة 2018 ،بالرغم من هذا التحسن لا ننكر أن الجزائر مازالت متأخرة نسبيا من حيث جاهزية البيئة الاستثمارية لاستقطاب الأجانب مقارنة ببقية دول العالم خاصة العربية منها . فحسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2019 [2] .جاء ترتيب الإمارات العربية المتحدة في المركز الحادي عشر في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ، واحتلت بذلك المرتبة الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، تلتها المغرب 60 والبحرين 62 . كان بين الاقتصاديات الكبيرة الأخرى في المنطقة الجزائر التي احتلت المركز 157 ومصر 120 وإيران 28 والمملكة العربية السعودية 92 وتونس 80.و مع استمرار عدم الاستقرار السياسي شغلت سوريا 179 وليبيا 186 واليمن 187 أدنى مراتب التصنيف في المنطقة .

[1]- البنك العالمي : الجزائر تكسب 7 مراتب في تصنيف – المجلة الصحفية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عن الموقع http://www.andi.dz

[2]- البنك الدولي – تفعيل الأعمال – تقرير ممارسة الأعمال 2019 http://arabic.doingbusiness.org

5 -مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار :

الجدول رقم (03-08): الأداء في مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار في الجزائر للفترة 2014/2018

	2014	2015	2016	2017	2018
القيمة	24.1	33.9	34.2	35	34
الترتيب الدولي/109	82	87	87	87	86
الأداء في المجموعات الثلاث					
العوامل الخارجية الايجابية	6.0	18.6	19.4	18	18
العوامل الكامنة	35.9	37.7	38.3	42	38
المتطلبات الأساسية	41.6	45.8	45.1	47	46

0 -› 100 (حيث يكون أكثر جاذبية كلما اقترب من 100)

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على بيانات تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات 2001-2015-2016-2017-2018 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات http://dhaman.net

من خلال الجدول نلاحظ إن مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار للجزائر تحسن بنسبة طفيفة في السنوات الأخيرة مقارنة بسنة 2014 وبالرغم من التحسن يبقى في مستوى جاذبية ضعيفة خاصة وانه انخفض في سنة 2018 الذي سجل فيها المؤشر 34 درجة واحتل فيها المرتب 86 من بين 109 دولة، مقارنة بسنة 2017 التي سجلت فيها المؤشر أحسن قيمة له خلال هذه الفترة قدرت بـ 35 درجة من 100، لكنها تبقى بعيدة عن المستوى المطلوب للجاذبية الاستثمارات الأجنبية ، خاصة إذا ما تم مقارنتها ببعض الدولة العربية كالمغرب وهو اكبر منافس للجزائر في استقطاب الاستثمارات الأجنبية حيث حل في المرتبة 69 بدرجة 42، وأما تونس فقد حل في المرتبة 71 بدرجة 41 ومصر جاءت في المرتبة 75 بدرجة 39 ، وبالتالي فان المناخ الاستثماري للدولة العربية المجاورة كان أكثر جاذبية من مناخ الجزائر.

وكان أحسن أداء في المجموعات الثلاثة للجزائر هو مجموعة المتطلبات الأساسية الذي يضم أربعة مؤشرات هي مؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية مؤشر بيئة المؤسسية وأخيرا مؤشر بيئة أداء الأعمال و حسب تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية 2018 قد تميزت دول المغرب العربي على صعيد أداء في مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي تلتها بفارق ضئيل دول الخليج العربي. أما عن أدائها في مجموعة العوامل الخارجية فتميزت بالأداء الضعيف جدا ما يفسر عدم اندماجها في الاقتصاد العالمي بخاصة عدم امتلاكها لمقومات التقدم التكنولوجي ، فحسب تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية 2018 يكشف تميز أداء مجموعتي دول المشرق

والمغرب العربي في مؤشر اقتصاد التكتل وضعف أداء المجموعات الجغرافية العربية في مؤشر عوامل التميز والتقدم تكنولوجي مقارنة بالمتوسط العالمي .

المطلب الثاني :مؤشرات الاقتصادية الكلية لتقييم جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

نستعرض بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، المساعدة على القيام بالأعمال وتعتبر هذه المؤشرات من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أ -الناتج المحلي الإجمالي :

الشكل رقم (03-02): تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

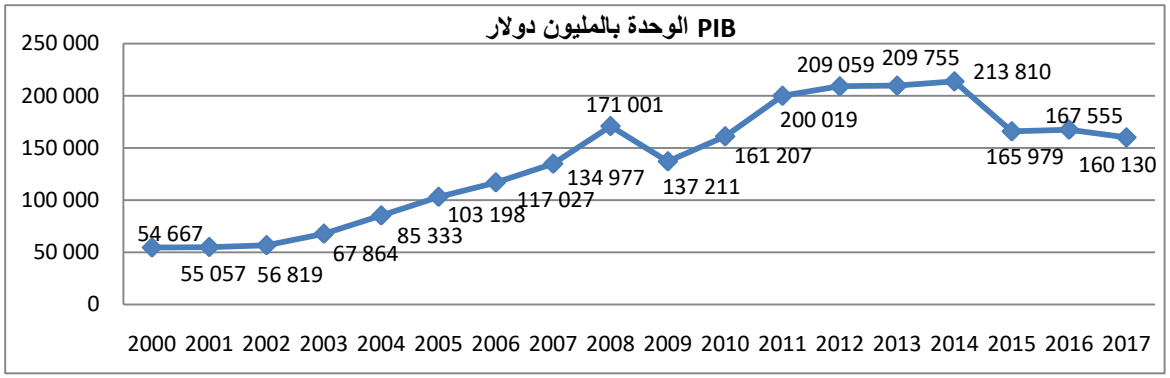

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم (01) في الملاحق.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه إن الجزائر قد شهدت في السنوات الأولى قيم منخفضة للناتج المحلي الإجمالي إلا أنها عرفت زيادة مستمر بعد ذلك ليسجل اعلي قيمة له خلال السنوات 2011-2012-2013-2014 تجاوزت 200000 مليون دولار، وهذا راجع إلى المخطط الخماسي لتوطيد النمو الاقتصادي (2014/2010) والذي خصص له مبلغ 286 مليار دولار،وكذلك ارتفاع أسعار النفط حيث يعتبر قطاع المحروقات احد المكونات الأساسية للناتج المحلي الإجمالي بنسبة تفوق 40 ٪. وقد عرف الناتج المحلي الإجمالي للسنوات 2015-2016-2017 تراجع ، وهذا نتيجة انهيار أسعار البترول حيث انهارت بنسبة تفوق 50 ٪ إلى ماقيمته 52.1 دولار للبرميل سنة 2015، وهذا يفسر العلاقة الطردية بين الناتج المحلي الإجمالي و سعر النفط.

نستخلص أن الجزائر حققت تطورا ايجابيا على مستوى الناتج المحلي الإجمالي إلا أن هذا الارتفاع لا يعبر عن زيادة حقيقية في الإنتاج، وإنما هو مرتبط بالزيادة في أسعار النفط. وهذا ما يجعل اقتصاد الجزائر هش وعرضة

للازمات الاقتصادية نتيجة التبعية لقطاع واحد وهو قطاع المحروقات. ويمثل الناتج المحلي الإجمالي نسبة 0.34 ٪ من الاقتصاد العالمي، وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة مع ما تملكه الجزائر من ثروات طبيعية وبشرية.

ب -معدل التضخم :

الشكل رقم (03-03):تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

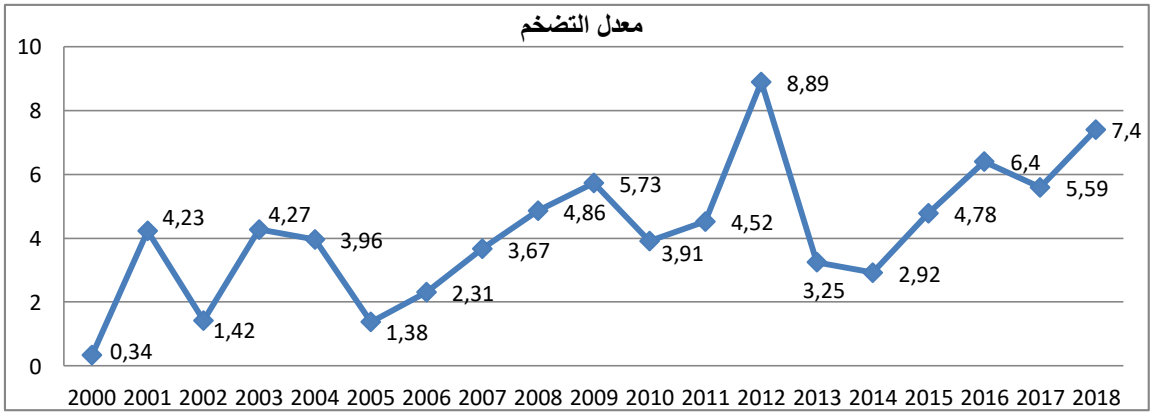

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم (01) في الملاحق

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه تذبذب وعدم استقرار في معدلات التضخم، وقد سجل أعلى معدل له في الفترة المدروسة قدرة بـ 8.89 ٪ سنة 2012، وهذا بسبب الزيادة في نمو الكتلة النقدية M2 مع تطبيق سياسة مالية توسعية من خلال برامج النمو الاقتصادي التي أثرت بشكل واضح على زيادة الطلب الكلي والتضخم ، هذا وقد ساهمت زيادة الأجور هي الأخرى في تضخم الأسعار ، كما يمكن إرجاع هذا الارتفاع في معدل التضخم إلى ارتفاع الطلب علي سلع الاستهلاكية من الخارج ، والتي ارتفعت أسعارها في الأسواق الدولية (تضخم مستورد).وقد تراجع لسنتي 2013 و 2014 حيث بلغ فيها 03.2 ٪ و 02.9 ٪ على التوالي وهذا التراجع بسبب السياسة النقدية للجزائر التي استهدفت التضخم.

تسارع معدل التضخم من 2014 إلى 2016 بحيث ارتفع المعدل من 02.92 ٪ إلى 06.4 ٪ وهو راجع إلى الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط ، وارتفاع سعر صرف بسبب التحسن الذي شهده الدولار في هذه الفترة ما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج لدى المؤسسات و الذي انعكس سلبا على أسعار المنتوجات. ثم تراجعت بنسبة طفيفة سنة 2017 بمعدل 05.59 ٪ وهذا راجع إلى السياسة التقشفية التي انتهجتها الحكومة للحد من اثأر انخفاض أسعار النفط إلا انه ما لبث إن ارتفع بعد ذلك سنة 2018 إلى معدل 07.4 ٪ بسبب التمويل الغير تقليدي الذي قامت به الحكومة للحد من عجز الميزانية.

ت -ميزان المدفوعات:

الشكل رقم (03-04) : تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2017)

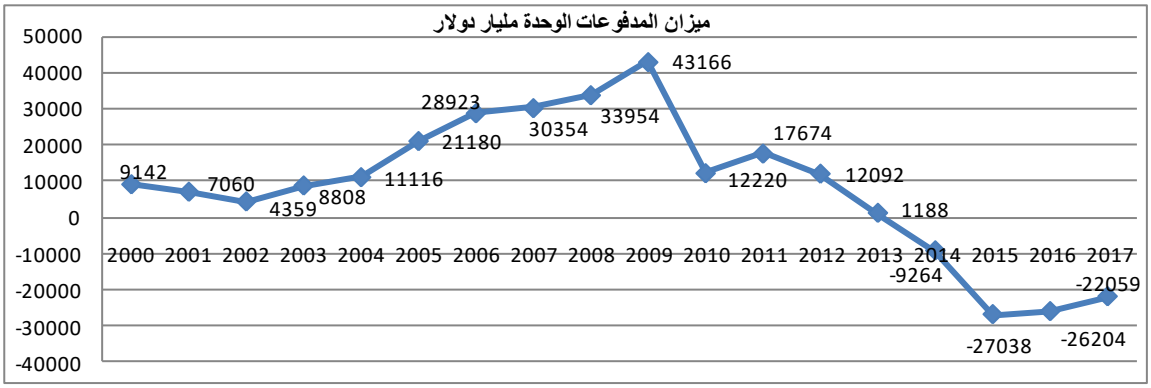

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم (01) في الملاحق

شهد ميزان المدفوعات لـ 3 سنوات الأولى تراجعا من سنة 2000 التي بلغ فيها مستوى 9142 مليار دولار إلى 4359 مليار دولار سنة 2002 وهذا بسبب الزيادة في فاتورة الواردات لتوسع واردات مواد التجهيز في ظرف يتميز بتحسين نسبة الاستثمار في الاقتصاد الوطني، لينطلق بعد ذلك ميزان المدفوعات بتحقيق ارتفاع مستمر إلى غاية سنة 2009 حيث بلغ فيها اعلي قيمة له قدرة بـ 43166 مليار دولار ، وهذا راجع إلى تراكم احتياطي الصرف الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط. ليشهد سقوطا مفاجئا لسنة 2010 الذي بلغ فيها قيمة 12220 مليار دولار ، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول إلى 62.3 دولار/للبرميل سنة 2009 نتيجة انخفاض الطلب العالمي عن النفط جراء الأزمة العالمية 2008 .

وانطلاقا من سنة 2014 سجل ميزان المدفوعات عجزا مستمرا حيث سجل ادنى قيمة له للفترة المدروسة سنة 2015 قدر فيه العجز بـ 27038 مليار دولار وذلك على خلفية التدهور الكبير في الميزان التجاري كونه المكون الرئيسي لميزان المدفوعات، بسبب تراجع صادرات المحروقات وعدم قدرة الدولة التحكم في وارداتها بعد انهيار أسعار النفط. حيث تمثل صادرات قطاع المحروقات 2/3 من إيرادات الميزانية العامة و98 ٪ من صادراتها. كما تشكل المورد الرئيسي للعملة الأجنبية بنسبة 98 ٪ من الجباية البترولية،. وهذا ما يفسر تبعية ميزان المدفوعات لقطاع المحروقات.

ث -سعر الصرف :

الشكل رقم (03-05): تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

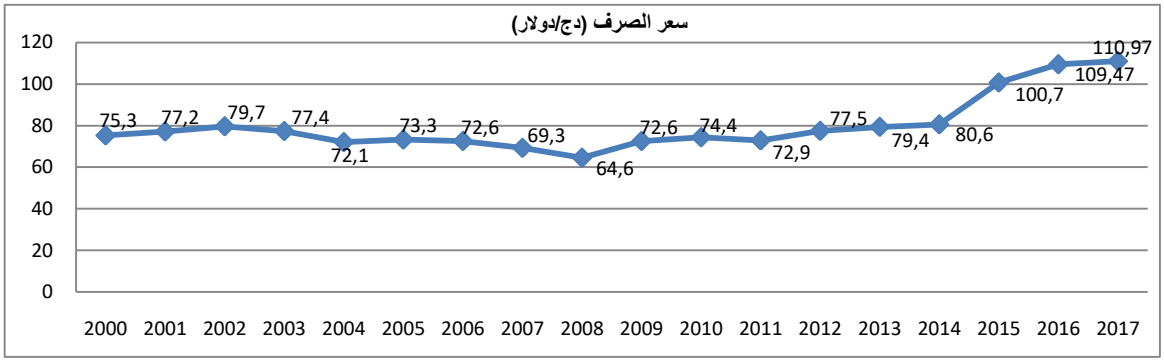

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم (01) في الملاحق

نلاحظ من خلال المنحني أن هناك استقرار في سعر الصرف حيث تراوح معدله مابين 60 و80 (دج/للدولار) علي طول الفترة من 2000 إلى 2014 ليسجل بعد ذلك ارتفاع مستمر من 2015 الى 2017 ، وهذا راجع إلى أن سعر صرف الدولار ارتفع بالنسبة للعملات الرئيسية بعد قيام مجلس الاحتياط الفديرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة على الدولار ، كما نرجع السبب إلى تأثير الصدمة النفطية سنة 2014 إلى خفض متوسط قيمة سعر الدينار مقابل الدولار الأمريكي وهو الأجراء الذي سمحت به الحكومة لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري.

نستخلص من دراسة المؤشرات الاقتصادية الكلية أن التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني اختلالا أو توازنا وهو ما أكدته أزمة 2014 . الأمر الذي ينتج عنه تردد المستثمر الأجنبي للاستثمار بالجزائر لعدم يقين من استقرار البيئة الاقتصادية فيها.

المطلب الثالث: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في الفترة (2000/2018)

يعتبر تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد مؤشرا جيدا، لمعرفة مدى تطور مناخ الاستثمار وجاذبيته في كل دولة، لذلك سنعرض تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (2000/2018) وفرق التدفق بينها وبين الدولة العربية المجاورة لها لنفس الفترة من خلال الأشكال التالية.

الشكل رقم (03-06): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2017/2000)

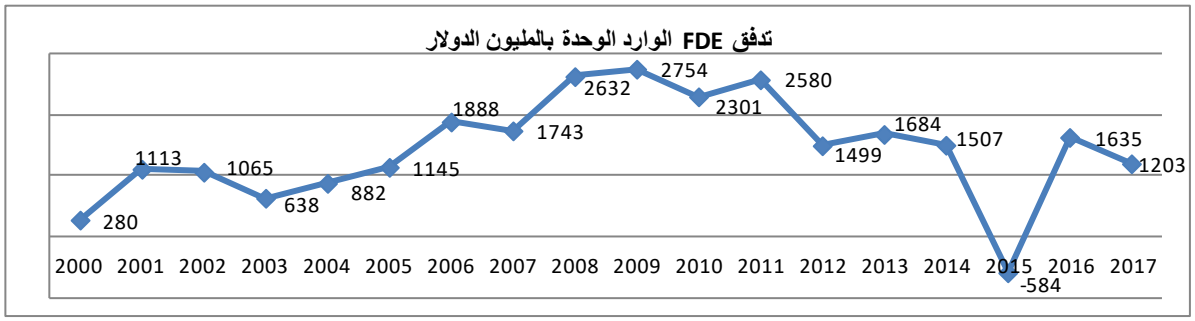

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على الجدول رقم 02 في الملاحق

حققت الجزائر في سنوات الألفية الثالثة تطورا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة مع سنوات التسعينات ويرجع ذلك إلى تحسن الأوضاع الأمنية بشكل كبير وتحقيق الاستقرار السياسي واتخاذ مجموعة من الإصلاحات المختلفة منها الجانب التشريعي ومن خلال ملاحظة الشكل أعلاه يمكن تقسيم التدفقات الواردة إلى الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر في هذه السنوات إلى مرحلتين :

- مرحلة النمو من سنة 2000 إلى 2011 : شكلت الجزائر منذ سنة 2000 منطقة جذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا ما نلاحظه في المنحنى من انتقال قيمة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من مستوى 280 مليون دولار سنة 2000 إلى مستوى 1113 مليون دولار لسنة 2001 ويأخذ المنحنى شكل تصاعدي منذ سنة 2000 وهذا راجع إلى سياسة الانفتاح الاستثماري التي تبنتها الجزائر منذ سنة 2001 والذي تجسد في الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار بعد ما كان الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية مقتصر على الدولة فقط أو احد فروعها. بالإضافة إلى انخفاض حجم المديونية وارتفاع احتياطي الصرف الذي تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط و اعتماد برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وفتح مجالات الاستثمار في كل القطاعات خاصة منها الاستثمار في البنية التحتية.

إلا إن هذه تدفقات قد تخللها انخفاض نسبي سنة 2003 وقد يعود السبب إلى تذبذب أسعار النفط بسبب حرب الخليج الثالثة في 2002 كون أن جل الاستثمار المسجلة في هذه الفترة كان في قطاع المحروقات ، إضافة إلى الركود الاقتصادي العالمي لسنتين 2003-2004. وانخفاض نسبي آخر لسنة 2007 ، إلا انه ورغم الأزمة المالية العالمية فقد واصلت التدفقات ارتفاعها إلى أن حققت سنة 2009 الذروة منذ دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بقيمة 2754 مليون دولار ، فبعد الأزمة العالمية اتجهت الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر

قصدا منها إيجاد أسواق جديدة بعيدة عن الأزمة ، وذلك لعدم تأثر الجزائر بتداعيات الأزمة العالمية بسبب محدودية اندماج النظام المالي الجزائري بالنظام العالمي.

إلا إن طبيعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر لطالما كانت متذبذبة ، فقد رجعت وانخفضت سنة 2010 بقيمة 2301 مليون دولار ، وهذا نتيجة للأمر رقم 09-01 الصادر في 22 جويلية 2009، المتضمن قانون المالية التكميلي، فقد حد من نشاط المستثمرين الأجانب باشتراط مشاركة الطرف الجزائرية بنسبة 51 ٪ مقابل 49 ٪ للطرف الأجنبي. استمرت التدفقات تفوق مستوى 2000 مليون دولار منذ 2008 إلى غاية سنة 2011 وهذا بسبب تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تزامنت مع ارتفاع اسعار البترول الذي بلغ مستوى 100 دولار للبرميل سنة 2008، و كذا استقرار الوضع السياسي و التحفيزات الخاصة التي اعتمدتها الجهات المعنية بالاستثمار من خلال الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 2006/07/15 المتعلق بالاستثمار.

-مرحلة التراجع من سنة 2012 إلى 2017 : بعد أن بلغة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مستويات تفوق 2000 مليون دولار وهي أعلى قيمة له ، عاد وانخفض إلى مستوى 1499 مليون دولار سنة 2012 بسبب أزمة الاتحاد الأوربي ، إضافة إلى التوقف المفاجئ للاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات التي كانت تمثل ما يعادل 90 ٪ من الاستثمارات الأجنبية على خلفية ملف الفساد بشركة "سوناطراك". استقرت التدفقات عند مستوى يفوق 1000 مليون دولار خلال السنوات 2012-2013-2014 إلى أن سجل ادني قيمة له للفترة المدروسة سنة 2015 عجز بقيمة 584 مليون دولار وهذا راجع إلى انهيار أسعار البترول حيث انهارت بنسبة تفوق 50 ٪ ، وهذا اثر بالسلب على المؤشرات الاقتصادية الكلية حيث سجل ميزان المدفوعات عجز لنفس السنة بقيمة 27038 مليار دولار وارتفع سعر الصرف إلى 100.7 دج/للدولار وانخفض فيها الناتج المحلي الإجمالي ، الأمر الذي أدى بالحكومة إلى إتباع سياسة تقشفية استعجاليه وإيقاف المشاريع الكبرى خاصة منها البنية التحتية وقطاع السكن. وكلها مؤشرات تؤثر بطريقة سلبية علي تدفقات الاستثمارات الأجنبية لأنها تعبر عن الأداء المتردي للاقتصاد الجزائري وعن عدم التحسن في المناخ الاستثماري.

عودة التدفق إلي القيمة الموجبة لسنة 2016-2017 بقيمة 1635 مليون دولار و1203 مليون دولار على التوالي وهذا التحسن راجع إلى تتبع الحكومة نموذج اقتصادي جديد بين عامين 2016 و 2019 لمواجهة تداعيات انهيار أسعار النفط ويتلخص هذا البرنامج في تنويع الاقتصاد وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، ومحاولة إصلاح التشريعات الاستثمارية بإصدار القانون رقم 16-09 المؤرخ في 2016/08/03 المتعلق بترقية الاستثمار والتحرر من البيروقراطية ومنح بعض الامتيازات، ونشر مشروع النمو الاقتصادي الجديد في أفاق 2030.

نستنتج مما سبق أن الفترة التي كانت فيها الجزائر أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشر هي منطقة الذروة المتمثلة في السنوات 2008-2009-2010-2011 إلا أن هذا لا يفسر تحسن المناخ الاستثماري للجزائر كون أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر تتأثر بعاملين هما التغيرات التي تطرأ على قطاع المحروقات خاصة منها التغير في أسعار النفط الذي يؤثر على المؤشرات الاقتصادية الكلية . إلا انه تجدر الإشارة إلى أن قطاع المحروقات يتأثر بالتوترات السياسية والأزمات الاقتصادية الدولية.والعامل الثاني هو التغير المستمر وعدم الاستقرار في القوانين.

الأمر الذي نتج عنه عدم ثقة ويقين المستثمر الأجنبي حيال استقرار الوضع الاقتصادي في الجزائر وعدم الوضوح والتنبؤ بالسياسات الاقتصادية والقانونية، وهذا دليل على انه رغم الجهود المبذولة من الحكومة في محاولتها لتحسين المناخ الاستثماري إلا انه لم يرقى إلى القدر الكافي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر وهذا ما يتضح من خلال مقارنة الجزائر ببعض الدول العربية المجاورة لها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03-07): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى بعض الدول العربية خلال الفترة (2017/2000)

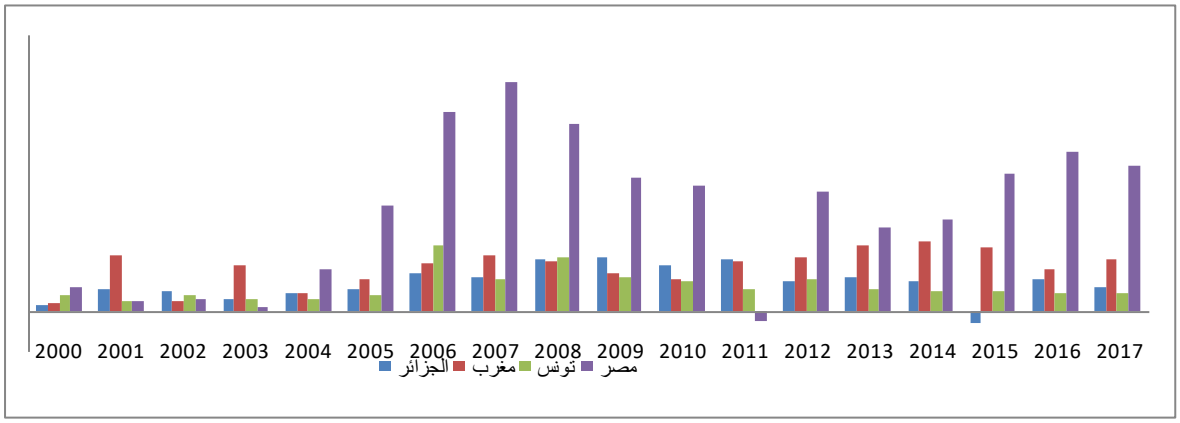

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الجدول رقم 03 في الملاحق

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول الثلاث الجزائر وتونس والمغرب يبدو جد متواضع مقارنة مع تدفق مصر ،فقد فاق تدفقها لهذه البلدان أضعاف مضاعفة حيث بلغ في أعلى قيمة له لهذه الفترة مبلغ 11578 مليون دولار سنة 2007 في حين أن الدول الثلاث لم يتجاوز تدفقها مبلغ 4000 مليون دولار.

المبحث الثالث: معوقات و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

سنتطرق في هذا المبحث إلي دراسة الأسباب التي تعيق الاستثمار الأجنبي في الجزائر رغم الجهود التي بذلتها لاستقطابه، كما سنبرز دور أجهزة الاستثمار في تحسين الجاذبية من خلال الصلاحيات القانونية و التشريعية الممنوحة لها، و في الأخير إلي آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و درجة فعالية سياسات تحسين مناخ الاستثمار المستقبلية التي تنتهجها الجزائر.

المطلب الاول: دور أجهزة الاستثمار في تحسين الجاذبية:

تعد الأجهزة المكلفة بالاستثمار وتطويره ذات مكانة هامة وأساسية في الدراسات الاقتصادية و المالية والقانونية المساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولهذا سعت الجزائر على وضع سياسة استثمارية تسهر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتساعد المستثمر الأجنبي على اتخاذ قراره الاستثماري بناءا على ما تضمنه هذه السياسة من مزايا وحوافز وضمانات مشجعة. كما عملت الجزائر على إنشاء جهاز مخصص يتولى القيام بهذه السياسة الاستثمارية وتنفيذ نصوصها، ويتمثل هذه الجهاز في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ودعمها بجهاز آخر يتمثل في المجلس الوطني للاستثمار، ولذا سنتطرق من خلال هذا المطلب إلي دور هذه الأجهزة في تحسين جاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر.

- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات(ANDI):**

تم إنشاء وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات(ASPI) بناء على المرسوم التنفيذي رقم: 94-319 المؤرخ في: 1994/10/17 التي تحولت بموجب الأمر الرئاسي رقم: 01-03 المؤرخ في: 20 أوت 2001 المتضمن تطوير الاستثمار في المادة 06 منه، وتعرف المادة 21 منه أن الوكالة هي عبارة عن مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وتتولى الوكالة في ميدان الاستثمارات وبالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية.[1]

وحدد المرسوم التنفيذي رقم: 06-356 المؤرخ في: 09أكتوبر 2006 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها. حيث حدد في المادة 03 منه مهام الوكالة التي تكون تحت المراقبة والجدول التالي يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ومهامها:

1- الأمر الرئاسي 01-03، مرجع سبق ذكره (بتصرف)- ص 07.

الجدول رقم (03-09): مصالح مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

الإدارة العامة	يرأسها رئيس الحكومة تتمثل مهمته في الموافقة والتوقيع على المشاريع، وذلك بمنح امتيازات الإضافية إلي التسيير الداخلي للوكالة، وتنقسم الإدارة العامة إلي إدارات فرعية: إدارة الأمانة، إدارة الموارد البشرية، إدارة الوسائل العامة، إدارة البحث.
مصلحة دراسة وتقييم المشاريع	مهمتها دراسة ومعالجة ملفات المستثمرين المقدمة و تقييمها.
مصلحة الشباك الوحيد	مهمتها الوحيدة توجيه المتعاملين كما تعتبر مكان إيداع الملفات من طرف المتعاملين وسحب القرارات المقدمة من طرف المصلحة.
مصلحة المتابعة و المساعدة	مهمتها متابعة الاستثمارات عن طريق منح امتيازات اليد المدفوعة الذي يعد الامتياز الأخير المقدم من طرف المصلحة من خلاله تصبح مهمة الرقابة على المشاريع الاستثمارية ومدي انجازها ومطابقتها الشروط المبرمة بالإضافة إلي ذلك فان لها مهمة التوجيه.
مصلحة الأرشيف والأعلام الآلي	مهمتها تسجيل وحفظ الدفاتر التابعة وتقديم الإحصائيات وكل ما يتعلق بالإعلام الآلي.

المصدر: موسى كاسحي، **الحوافز الجبائية للاستثمار في الجزائر**-جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة – سنة غ م- ص 275.

وتتمثل هذه المهام فيما يلي: [1]

- **مهمة الإعلام**: وذلك لصالح المستثمرين في جميع المجالات الضرورية للاستثمار ووضع بنوك معطيات تتعلق بفرص الأعمال والشراكة و المشاريع.
- **مهمة التسهيل**: انجاز الدراسات بغرض تبسيط التنظيمات و الإجراءات المتعلقة بالاستثمار، و ترقية الاستثمار وضمان خدمة الاتصال مع عالم الأعمال و استغلال في إطار شروعها كل الدراسات و المعلومات المتعلقة بالتجارب المماثلة التي أجريت في بلدان أخرى.
- **مهمة المساعدة**: ومرافقة المستثمرين ومساعدتهم لدى الإدارات الأخرى.
- **المساهمة في تسيير العقار الاقتصادي**: وإعلام المستثمرين عن توفر الأوعية العقارية، تجميع كل معلومة مفيدة لفائدة بنك المعطيات العقارية المؤسس على مستوى الوزارة المكلفة بترقية الاستثمارات.
- **تسيير الامتيازات**: وتحديد المشاريع التي تهم مصلحة الاقتصاد الوطني استنادا إلي المعايير و القواعد المحددة في التنظيم المعمول به التي صادق عليها المجلس الوطني للاستثمار.

1- المرسوم التنفيذي رقم: 06-356 المؤرخ في : 09 أكتوبر 2006 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و تنظيمها و سيرها(بتصرف)- ص 14-15-16.

*** المجلس الوطني للاستثمار(CNI):**

تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار بموجب الأمر الرئاسي رقم: 01-03 المؤرخ في: 20 أوت 2001 المتضمن تطوير الاستثمار بالمادة 18 منه، حيث يتولى اقتراح الإستراتيجية المتعلقة بالاستثمار والتدابير اللازمة لتنفيذها، وحدد المرسوم التنفيذي رقم:06-355 المؤرخ في:09 أكتوبر 2006 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره، حيث نصت المادة 03 منه على أن المجلس يقوم بما يلي:[1]

- يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياته.
- يدرس البرنامج الوطني لترقية الاستثمار الذي يسند إليه ويوافق عليه ويحدد الأهداف في مجال تطوير الاستثمار.
- يقترح موائمة التدابير التحفيزية للاستثمار مع التطورات الملحوظة.
- يدرس كل اقتراح لتأسيس مزايا جديدة وكذا كل تعديل للمزايا الموجودة.
- يدرس قائمة النشاطات والسلع المستثناة من المزايا ويوافق عليها وكذا تعديلها وتحيينها.
- يدرس مقاييس تحديد المشاريع التي تكتسي أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني ويوافق عليها.
- يقيم القروض الضرورية لتغطية البرنامج الوطني لترقية الاستثمار.
- يعالج كل مسألة أخرى ذات علاقة بالاستثمار.

و المجلس يعني بدراسة المشاريع الاستثمارية التي يفوق غلافها المالي 500 مليار دج بينما المشاريع التي يكون غلافها المالي أقل من هذا المبلغ تتكفل به الشبابيك اللامركزية للوكالة الوطنية.

- **الشباك الوحيد اللامركزي:**

تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار بموجب الأمر الرئاسي رقم: 01-03 المؤرخ في: 20 أوت 2001 المتضمن تطوير الاستثمار بالمادة 23 منه، يضم الإدارات و الهيئات المعنية بالاستثمار، يؤهل الشباك الوحيد قانونا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات، بينما نصت المادة 25 منه: يتأكد الشباك الوحيد بالاتصال مع الإدارات و الهيئات المعنية من تخفيف و تبسيط إجراءات و شكليات تأسيس المؤسسات وانجاز المشاريع، و يسهر على تنفيذ إجراءات التبسيط و التخفيف المقررة.[2]

وهو جزء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على المستوى المحلي حيث أنشأ على مستوى الولاية و يضم إلي جانب إطارات الوكالة، ممثلين عن الإدارات التي تتدخل في مختلف المسائل المتعلقة بالاستثمار من خلال

1- المرسوم التنفيذي رقم: 06-355 المؤرخ في : 09 أكتوبر 2006 المتضمن صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار و تشكيلته و تنظيمه و سيره (بتصرف)- ص 12.

2- الأمر الرئاسي 01-03، مرجع سبق ذكره ص 08.

* 60 يوما.

تفويض المصالح المعنية في أجل أقصاه 60*من تاريخ إيداع الوثائق الضرورية لانجاز الاستثمار. و عليه فان الشباك الوحيد يعتبر آلية جيدة لتعزيز الاستثمار خاصة و إنه يعالج مختلف العقبات الإدارية التي تقف أمام تجسيد المشاريع الاستثمارية. [1] و تم تخفيض آجال الرد على المستثمرين من 60 يوما إلي 72 ساعة.

إن الخدمات المقدمة من طرف الشباك، لم تعد تقتصر على المعلومة البسيطة بل تمتد إلي الانتهاء من جميع الإجراءات المطلوبة، و هذا بفضل التفويض الفعلي للسلطة، اتخاذ القرار والتوقيع الممنوح من طرف الإدارات والهيئات المعنية للممثليهم داخل الشباك. [2]

وسنتطرق فيما يلي إلي بعض الإحصائيات المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة الممتدة من سنة 2002 إلي غاية 2017 والتي تم تحديثها في شهر أوت من سنة 2018 وذلك وفق الجداول التالية والمدعمة بالأشكال لأكثر توضيح:

الجدول رقم (03-10): المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال فترة 2002-2017.

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62334	98.58	11780833	82.38	1098011	89.15
الاستثمار الأجنبي	901	1.42	2519831	17.62	133583	10.85
المجموع	63235	100	14300664	100	1231594	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مصدر سبق ذكره.

يمثل الجدول عدد المشاريع المصرح بها المحلية والأجنبية، حيث نلاحظ أن عدد الاستثمارات المحلية سجلت أكبر عدد من الاستثمارات الأجنبية بنسبة 98.58 بالمئة ب62334 مشروع استثماري و الذي ساهم في توفير 89.15 بالمئة من مناصب الشغل، وهذا راجع إلي أن الوكالة تشجع الاستثمار المحلي في الجزائر، وتعمل على ترقية الاستثمار المحلي وتوليه اهتماما كبيرا، في حين تبقى نسبة الاستثمار الأجنبي ضعيفة جدا والسبب الرئيسي في ذلك يرجع إلي المناخ الاستثماري الجزائري الغير مشجع لتوافد المستثمرين الأجانب.

1- بونوة شعيب- عراب فاطمة الزهراء، انعكاسات دور الحكومة في تهيئة مناخ الاستثمار على واقع الاستثمار(المحلي و الأجنبي) في الجزائر- Rue de Lareiid n03/septembre2016 ص 138.

2- الوكالة الوطنية لدعم و تطويل الاستثمار www.andi.dz.

* 60 يوما.

الجدول رقم (03-11): المشاريع الاستثمارية حسب كل الدول المصرح بها خلال الفترة 2002-2017.

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	مناصب الشغل
أوروبا	472	1148208	78415
فيما بينها والاتحاد الأوروبي	332	666499	44646
آسيا	114	169732	11761
أمريكا	18	68813	3737
الدول العربية	262	1057257	34462
إفريقيا	6	39686	609
استراليا	1	2974	264
متعددة الجنسيات	28	33160	4335
المجموع	**901**	**2519831**	**133583**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سبق ذكره.

يتبين من خلال قيم الجدول أن أوروبا تحتل الصدارة من خلال المشاريع الاستثمارية ب472 مشروع موفرة بذلك 78415 منصب شغل تليها الاتحاد الأوروبي ب 332 مشروع استثماري موفرة 44646 منصب شغل، و هذا نتيجة قرب المسافة بين الجزائر و أوروبا مما يسهل الأعمال الاستثمارية، تليها الدول العربية ب262 مشروع استثماري موفرة 34462 منصب شغل و ذلك لتدعيم قواعد التكتل فيما بين الدول العربية ، تليها قارة آسيا ب114 مشروع و 11761 منصب شغل نظرا لديناميكية المستثمرين الآسيويين و محاولة الصعود على الساحة الدولية و توسيع نفوذها الاقتصادي، بينما تبقى المشاريع الاستثمارية مع بقية الدول الأخرى كأمريكا و أستراليا ضئيلة نتيجة لتلكؤها و فرض شروطها مقابل قبول الاستثمار في الجزائر، كما يلعب عامل البعد المكاني دور في سبب نقص نسبة المشاريع الاستثمارية بالجزائر. و المعطيات السابقة ممثلة بنسب في الشكل الذي يحمل نفس الاسم بالملحق.

الجدول رقم (03-12): تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها حسب كل قطاع النشاط للفترة 2002-2017.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار جزائري	%	مناصب شغل	%
الزراعة	13	1.44	5768	0.23	641	0.48
البناء	142	15.76	82593	3.28	23928	17.91
الصناعة	558	61.93	2050277	81.37	81413	60.95
الصحة	6	0.67	13572	0.54	2196	1.64
النقل	26	2.89	18966	0.75	2407	1.80
السياحة	19	2.11	128234	5.09	7656	5.73
الخدمات	136	15.09	130980	5.20	13842	10.36
الاتصالات	1	0.11	89441	3.55	1500	1.12
المجموع	901	100	2519831	100	133583	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سبق ذكره.

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع الصناعة حصد أكبر نسبة من حيث المشاريع الاستثمارية بعدد 558 مشروع بقيمة 2050277 مليون دينار جزائري محققا 60.95 بالمئة من مناصب الشغل، يليها كل من قطاعي البناء والخدمات بنسب متقاربة حوالي 15 بالمئة من عدد المشاريع ، بينما يبقى الاستثمار الأجنبي في القطاعات الأخرى: قطاع الزراعة، الصحة، السياحة و الاتصال جد ضئيلة مقارنة مع قطاع الصناعة الذي أخذ الصدارة، وهذا راجع إلي ميول المستثمر الأجنبي لهذا القطاع هو الامتيازات المقدمة فيه المناسبة لتطلعاتهم الاستثمارية، كون الجزائر لازالت تعمل على تقوية هذا القطاع باعتباره بديلا لقطاع المحروقات مهملة بذلك بقية القطاعات.

و مما سبق نتوصل أن الأجهزة الاستثمار تعد أداة مهمة تستعملها الجزائر قصد تحقيق أهدافها الاقتصادية، باعتبارها حلقة وصل بينها و بين المستثمر الأجنبي و ذلك من خلال المهام المسندة لها، حيث تعمل على جذب الاهتمامات الاستثمارية للمستثمر الأجنبي من خلال تسهيل المعاملات و التكامل الفعال بين هذه الأجهزة. غير أنه و بالرغم بالمهام المنوطة لهذه الأجهزة، إلا أنها لازالت تمتاز بانعدام المرونة فيها لتحقيق الغرض المنشود الذي وجدت لأجله،راجع إلي الطبيعة القانونية لهذه الأجهزة كمؤسسات عمومية ذات طابع إداري.

المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

رغم الجهود التي بذلتها الجزائر لتهيئة بيئة محفزة و مسهلة لانسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة منذ بداية التسعينات، و كل الإصلاحات القانونية و الإدارية التي قامت بها لهذا الغرض، و التي حققت بعض النتائج الإيجابية على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية إلا أنها لازالت غير مؤهلة، و رغم أنه تم نسب ضعف استقطاب الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلي عدم الاستقرار السياسي و الانفلات الأمني الذي عاشته

البلاد في فترة التسعينات، مع ذلك بقي الاستقطاب لها ضعيف رغم الجهود. ولقد ذكر البنك العالمي من خلال دراسة قام بها حول مناخ الاستثمار في الجزائر أهم العقبات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و الممثلة في الشكل التالي:

الشكل رقم (03-08): عقبات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

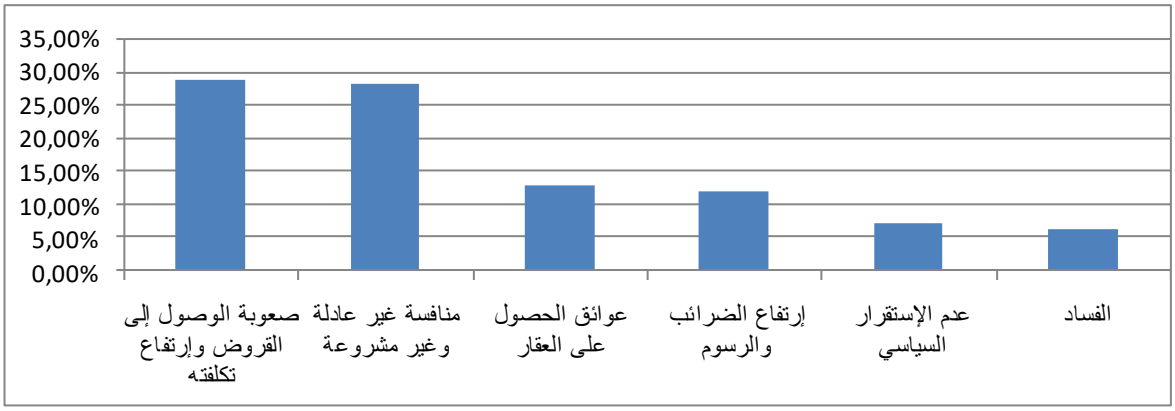

المصدر:من اعدد الطالبتان(بتصرف)- pilot Investement Climat Assessement .Algeria inverstement climate assessemment june 2002 –World Bank- p9 – Algeria investment climate survey 2003.

وسنتطرق فيما يلي إلي المعوقات التي تعد حاجزا أمام استقطاب جيد للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر والتي تحول دون الوصول إلي مستوى المرغوب فيه.

- المعوقات الإدارية و القانونية:

*** عدم توفر الشفافية في المعاملات التي لها علاقة بالاستثمار:**

توفر الشفافية في المعاملات وتسهيل الإجراءات تعد عنصرا هاما بالنسبة للمستثمر، و من بين المعيقات في الجزائر هو انتشار الفساد الإداري والرشوة، خاصة هذه الأخيرة. التي تؤثر تأثيرا مباشرا على تكلفة المعاملة، فإذا افترضنا أن قيمة الرشوة 10% من العقد، فالمتعاقد بالطبع لا يتحمل هذه التكلفة بل سيضمنها في السعر أو في العقد[1]، وتدفع هذه الرشوة بغرض التعجيل بإنهاء إجراءات الإدارية و بغرض القيام بها.[2]

- **القاعدة 49/51 الاستثمارية و نزعة السيادة:**

كرس الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار الحرية التامة للاستثمار المحلي أو الأجنبي، غير أنه بموجب تعديل قانون المالية 2009. يستلزم تطبيق للمادة 4 مكرر انجاز الاستثمارات الأجنبية في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي، كما تحدد مساهمة الاستثمارات

1- بلعلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر- مجلة اقتصادية شمال إفريقيا العدد 04 ص 83.

2- نفس المرجع (بتصرف)- ص 83.

الأجنبية نسبة 49% من رأس المال الاجتماعي في إطار الاستثمارات المنجزة بالشراكة مع المؤسسات العمومية الاقتصادية. [1]

ولقد سعت الجزائر منذ 1987 للانضمام إلي المنظمة العالمية للتجارة، فبقاؤها خارج المنظمة يضر كثيرا بالاقتصاد الوطني، إذ يحرمها من الاستفادة من الجزء الأكبر من التجارة الدولية.لكن هذه القاعدة مع التعديلات التي وردت في قوانين المالية لسنوات: 2012-2010-2009 أثرت على هذا المسار، خاصة قاعدة 51-49 لكون الشركاء في المفاوضات مع الجزائر، لا يمكن أن يستوعبوا أسس سن هذه القاعدة في بلد سعى إلي تحرير اقتصاده. [2]

وتجدر الإشارة إلي أنه تم استبعاد هذه القاعدة في قانون الصفقات لسنة 2015 رغم أن المستثمرين الأجانب يستفيدون من استثمارات ضخمة في الصفقات التي يتم إبرامها لإنجاز المشاريع الكبرى.

– المعوقات الطبيعية و المادية:

- **أزمة العقار:**

يرجع المختصون أن من أهم العراقيل التي بقيت تعيق الاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بشكل خاص هو مشكل العقار، خاصة وأن مشكل الاستقرار والأمن قد طوي ملفه إلي حد ما، فالعقار عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين، و جوهر الإشكال يكمن أساسا في طول المدة التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار(الهيئة المكلفة بالعقار و لجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار على مستوى الشباك الوحيد)، قد يطول الأمر أحيانا لسنة. [3]

ويتجلى العائق في مشكل العقار الصناعي ضمن العناصر التالية: [4]

1 –صعوبة الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة نشاط استثماري.

2 –تعدد و تعقد الإجراءات الإدارية والقضائية.

3 –جمود سوق العقار و الارتفاع الفاحش في أسعار الأراضي بسبب جشع الوسطاء و المتضاربين.

4 –عدم امتلاك العديد من المؤسسات العمومية لشهادات الملكية، الأمر الذي يعيق خوصصتها، أو شراكتها مع متعاملين أجانب.

1- خوادجية سميحة حنان، مداخلة بعنوان تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- الملتقى الوطني حول الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر المنعقد بورقلة يومي: 18-19/ 2015/11 – ص 3.

2- زايدي آمال، الأشكال القانونية المتاحة للاستثمارات الأجنبية– (بتصرف) – المجلة الأكاديمية للبحث القانوني المجلد 01.2016/13 -ص 223.

3- بن حمودة محبوب- بن قانة أسماء، أزمة العقار في الجزائر و دروه في تنمية الاستثمار الأجنبي – مجلة الباحث العدد 2007/05 ص 66.

4- وصاف سعيدي- قويدري مُحَمَّد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز و العوائق- مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير العدد8/2008 ص 46.

- **وجوب تقديم ميزان فائض بالعملة الصعبة:**

أول التزام مالي مفروض على المستثمر الأجنبي يتمثل حسب المادة 04 مكرر فقرة 05 من الأمر 01-03 في تقديم الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو بالشراكة ميزان فائض بالعملة الصعبة لفائدة الجزائر خلال كل مدة المشروع.[1]

يتعين من خلال هذه المادة أن المؤسسة التي تساهم فيها المستثمر الأجنبي بأقلية من رأس المال يجب أن تواجه كل احتياجاتها في مجال العملة الصعبة دون الحاجة إلي اللجوء للدولة، و إن كان هذا الالتزام يمكن تحقيقه من قبل مؤسسة تصدر السلع و الخدمات بأسعار تنافسية، فهل المؤسسة الموجهة لتلبية السوق الداخلية ملزمة بهذا الشرط.[2]

- المعوقات الاقتصادية والسياسية:

- **المعوقات السياسية:**

لازالت صورة الجزائر جد متواضعة في الإعلام الأجنبي رغم أنها قد طوت فترة الانفلات الأمني وتجاوزتها، مع ذلك لم ترقى علاقة الدولة بالمستثمر الأجنبي إلي المستوى المطلوب دوليا نظرا لتدخل الدولة في الاقتصاد، ولازال مناخ الاستثمار ضعيفا مقارنة بالدول الأخرى المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر، رغم كل الجهود المبذولة.

وتجدر الإشارة إلي أن الوضع السياسي و المهدد الذي تعيشه الجزائر حاليا و المرحلة الحرجة التي تمر بها يعد سببا جليا يؤدي إلي تراجع إقبال الاستثمارات الأجنبية المباشرة كون الاستقرار السياسي في البلد المضيف يعد عاملا مهما لدى المستثمر الأجنبي.

- **المعوقات الاقتصادية:**

تعد السياسة الاقتصادية الواضحة والمستقرة حافزا جيدا لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك في مختلف المجالات المتعلقة بها، سواء السياسة النقدية، المالية، الضرائب، التشريع الاجتماعي الخاص بشروط الشغل والتأمين... إلي غير ذلك، حيث يقوم المستثمر بدراسة المناخ والمحيط الاقتصادي، حيث يفضل الحكومة ذات الاستقرار الاقتصادي لأنها تعد أكثر مصداقية وضمان في الاتفاقيات المتفق عليها. وبالرغم من نجاح النسبي للإصلاحات الاقتصادية في ضبط التوازنات المالية والنقدية، إلا انها لم تؤدي إلي تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد

1- الأمر رقم: 01-03 المؤرخ في: 20 أوت 2001- مرجع سابق.

2- طعابة حدة- لحاق عيسى، معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر- مجلة الدراسات القانونية و السياسية- المجلد الخامس العدد01/جانفي 2019 ص 150.

الوطني، بالإضافة ألي أن لم يخرج الاقتصاد الجزائري من كونه اقتصادا ريعيا يتأثر بالصدمات الناجمة عن أي انخفاض حاد يحدث في أسعار النفط، وهذا ما اتضح جليا في السنوات الأخيرة اثر الانخفاض الذي حدث في سنة 2014.

كذلك، عدم وضوح الهيكل الضريبي مما يؤدي إلي إضعاف قدرة المستثمر على تحديد الوعاء الضريبي الذي يخضع له، بالإضافة إلي ارتفاع ضريبة الشركات. [1] ومزالت الموازنة العامة تمول أساسا من الجباية البترولية بالرغم من تبني الإصلاحات الضريبية الناتج عن الحصة الكبيرة للقطاع الموازي في الاقتصاد، و بسبب ضعف تنظيم و تأهيل الإدارة الضريبية.[2]

بالإضافة إلي عدم وجود سوق منافسة حيث، إن من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الأجنبية هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق، وهذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلي اقتصاد رأس مالي، كما أن الآليات التي يسير بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة مع الدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب.[3]

مشكلة الوصول إلي المعلومات حيث، تعد المعلومة الاقتصادية على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للمستثمرين، ذلك أن كسبها يساعد على رسم الإستراتيجية المستقبلية و اتخاذ القرارات على أسس موضوعية، إلا أن الوضع في الجزائر مغاير تمام لما يجب أن يكون، ذلك أنه ليس في مقدور المستثمرين تقدير احتياجات السوق بدقة، فضلا عن جهلهم بعدد المنافسين... وتتجلى أهم مشكلات الإعلام الاقتصادي فيما يلي:

1- عدم تناغم الهيئات المكلفة بالإعلام والإحصاء مع ما يصدر من القوانين و التشريعات.

2- عدم كفاءة شبكات الاتصال.

3- صعوبة الدخول إلي قواعد البيانات للهيئات و الوزارات.

4-ندرة المنشورات و الدلائل المتعلقة بالوضع الاقتصاد الجزائري والفرص الاستثمارية المتاحة.[4]

بالإضافة إلي المعوقات المتعلقة بالمهارة وضعف التأهيل العلمي والخبرة العليمة المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة، والمعوقات المتعلقة بضعف مهارات التسويق على المستوي المحلي أو الخارجي.

1- زغبة طلال، مرجع سبق ذكره - ص 212.

2- عميروش محند شلغوم، مرجع سبق ذكره (بتصرف) ص 259.

3- بلعلوج بولعيد، مرجع سبق ذكره -ص 79.

4- وصافي سعيد- قويدري محمد، مرجع سبق ذكره- ص 49.

من خلال ما سبق يبدو جليا أن المجهودات الجزائرية و التجربة التي مر بها الاستثمار الأجنبي المباشر منذ بداية الانفتاح الاقتصادي، غيرت من طبيعة التعامل مع رؤوس الأموال الأجنبية من الانفتاح نحو التقيد وهذا ما يتنافى مع التوجهات الجزائر الراغبة بالانضمام بالمنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثالث: أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

ترتبط آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بدرجة فعالية سياسات تحسين مناخ الاستثمار المستقبلية التي تنتهجها الجزائر، وسياسات الاستشراف الاقتصادية المرتبطة بذلك قصد تدعيم ايجابياته الحالية واستغلال المزايا الطبيعية التي تزخر بها الجزائر بما يخدم تطلعاتها، والتي تفتح لها حيزا في زيادة قوتها التنافسية أمام الدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر، باعتبارها البوابة الرئيسية لإفريقيا و قربها من معظم الدول الأوروبية، وكذا تخفيض مستوى التهديدات وإصلاح ما يتوجب ذلك حتى لا يبقى يشكل عائقا أمام تقدمها.

و بالتالي آفاق الاستثمار الأجنبي في الجزائر يعني مدى تدعيم مكانتها وموقعها المستقبلي في هذه الظاهرة على الأقل بين الدول النامية ، لجذب المستثمرين الأجانب وكسب اهتماماتهم الاستثمارية.

ومما سبق ورغم العوائق المذكورة وضعف المناخ الاستثماري في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أن الجزائر تملك المقومات والإمكانيات ما يجعلها مركز استقطاب، بالإضافة إلي سلسلة السياسات المشجعة التي انتهجتها ومساواتها بين الاستثمارات المحلية والأجنبية، ومنح الامتيازات والإعفاءات ومواصلة عمليات الإصلاح الاقتصادي لتحسين البنية التحتية توفير البيئة الملائمة للاستثمار، لذا يمكن للجزائر أن تصل الي صدارة الدول المستقطبة للاستثمار وتصبح منافسا قويا في اجتذاب المشاريع الاستثمارية الأجنبية، وذلك من خلال التركيز على العوامل التالية:

1 -إجراء تعديلات وتحسينات في البيئة التشريعية والقانونية وتوفير ضمانات قانونية كافية ومشجعة.
2 -السهر على القضاء على مظاهر البيروقراطية والفساد ودعم أكثر للشفافية.
3 -إصلاحات المنظومة البنكية والمصرفية خاصة فيما يتعلق بتحويل العملة الصعبة.
4 -إنشاء بنك مختلط بين المؤسسات المالية والمصرفية يقوم بمهمة توفير التمويل والمشاركة في الاستثمار.[1]
5 -توفير البيانات وبنك المعلومات الاستثمارية وتحيينها.

1- حساني رقية/ خير الدين بلعز، واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- مجلة الحقوق و الحريات العدد الثالث/ ديسمبر2016 ص 292.

خلاصة الفصل:

قصد استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لجأت الجزائر إلي القيام بجملة من الحوافز والتسهيلات وتجديد الصورة التي أخذت عن الجزائر خاصة بعد فترة العشرية التي مرت بها، وذلك لمنح فكر مختلف للمستثمر الأجنبي عن الجزائر، وبالرغم لتوفرها على مؤهلات و إمكانيات تمكنها من أن تكون قطب استثماري ومحفز للطموحات الساعية إلي الربح والتوسع، غلا أنها لم تصل إلي تحقيق هذه المكانة ولا يزال الوصول إلي تحقيق التنمية الاقتصادية بعيدا، ويعود ذلك إلي غياب إستراتيجية واضحة نابعة عن إرادة حقيقية للتغير وإزالة كل المعوقات التي ساهمت في إبقاء الجزائر ضمن الصفوف المتخلفة، لذا يجب على الجزائر بذل كل الجهود من أجل تغيير حقيقي و فعال لتوفير بيئة مناخية ملائمة التي ادفع بالمستثمر باتخاذ قرار الاستثمار فيها دون تردد.

الخاتمة العامة:

من خلال دراستنا لموضوع المناخ الاستثماري في الجزائر ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية وحالة الجزائر خلال الفترة 2000-2018، استطعنا استخلاص أن الاستثمار الأجنبي المباشر على قدر من الأهمية للدول من خلال تخفيف أعبائها وتحقيق النمو الاقتصادي، لما يوفره للدول المضيفة له من عوائد وتحويلات وتقوية ميزان المدفوعات، ونقل التقنيات الحديثة والمساهمة في تقليل معدلات البطالة، فقد اتجهت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية إلي تعبيد الطريق له، حيث أبح الاستثمار الأجنبي المباشر مجالا للتنافس بين الدول لاجتذاب المزيد منه ورفع حجم تدفقاته إليها.

ومما لا شك فيه أن الجزائر مثلها مثل باقي الدول النامية انتهجت سياسة الاستقطاب و فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال محاولة توفير العديد من الجوانب التي يتطلبها الاستثمار و المحاولة أيضا على القضاء على العوامل التي تعد سببا في اتساع فجوة التنمية بينها و بين الدول المتقدمة و كذا التخفيف من الضغوطات الخارجية التي تحتم عليها ضرورة الانفتاح على الاقتصاد العالمي، و بهذا رفع تحفظها اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر وإفساح المجال أمامه.

ومن ما سبق يتضح أنه و بالرغم من البرامج و الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر قصد توفير المناخ الاستثماري الملائم وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، يبقى مؤشر ضمان الجاذبية دون المستوى المرجو وبقيت الجزائر في الصفوف المتأخرة من ناحية الاستقطاب، رغم إمكانياتها الطبيعية وموقعها الجغرافي الاستراتيجي.

ومما سبق تمت الإجابة على جميع الفرضيات إما بالتأكيد عليها أو بالنفي وهي كالتالي:

اختبار الفرضيات:

- إن مناخ الجزائر يتوافق إلى حد ما مع محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية النظريات المفسرة لتحركات الاستثمار الأجنبي المباشر لما تتوفر عليه من مجموعة من الإمكانيات الطبيعية والبشرية والفرص الاستثمارية ما يجعلها قبلة لهذا النوع من الاستثمارات والذي غالبا ما يركز استثماراته في القطاعات الحيوية التي تشكل مصدر الميزة النسبية للاقتصاد الوطني وتحقيق عوائد مرتفعة ومؤكدة كقطاع المحروقات والبناء والأشغال العمومية وهو ما يفسر تركز هذه الاستثمارات بنسبة 62% و 16% في هذه القطاعات علي التوالي في الاقتصاد الجزائري.

لكن هذه الإجراءات لم ترقى إلى المستوى المطلوب لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، فالمتتبع لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يلحظ بوضوح أن حجمها لم يكن في مستوى الطموحات والآمال، بالرغم من الامتيازات والضمانات الواسعة التي يوفرها قانون الاستثمار الجزائري . فأعلي قيمة لتدفقاته في هذه الفترة بلغت 2754 مليون دولار سنة 2009 ، كما أن حجمها لم يقترب من مستوى الاستفادة من الفرص الاستثمارية الهائلة التي يتوفر عليها الاقتصاد الجزائري كالتي في قطاع الفلاحة والسياحة. وقد دل الواقع على تراجع حجم تدفق الاستثمارات منذ سنة 2012 ما يفسر أن الإصلاحات لم تدم طويلا لا على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي لتبعيته إلى قطاع المحروقات ولا على مستوى الاستقرار الأمني لعدم كفاءة الحكومة وعدم فعالية سياساتها السياسية والاقتصادية.

وهذا راجع إلى أن قرار المستثمر الجانبي لا يتوقف على حجم الامتيازات والإعفاءات الممنوحة له إذ هي إلا عنصر واحدا من عناصر المناخ الاستثماري المتعددة ، وإنما يرجع قراره إلى مدى توافر العديد من عناصر المناخ الاستثماري الملائم. وأهمها الاستقرار السياسي والاقتصادي. لان بلوغ الكفاءة في جذب الاستثمارات مرتبط بتوفير هذه العناصر مجتمعة معا وبصفة دائمة وليس بعضها فقط آو بصفة مؤقتة.

وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى ويثبت خطا الفرضية الثانية:

- لقد سعت الجزائر جاهدة لتوفير عناصر المناخ الاستثماري وهذا ما تجلى في تبني سياسة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات التي باشرتها على مستوى الإطار القانوني الخاصة بقانون الاستثمار في منح المزيد من الإعفاءات والمزايا الضريبية و لعل أهمها هو قانون 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والذي انتهجت الجزائر من خلاله سياسة الانفتاح على الاستثمار الأجنبي حيث قدم هذا القانون العديد من الحوافز، وتأهيل المؤسسات الاقتصادية. بالإضافة إلى تنفيذ إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق وإقامة هياكل البنية التحتية وتحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال برامج تنموية ضخمة لتهيئة العمرانية والبنية التحتية.

وكونها كانت تعتمد في إيراداتها على المحروقات فبمجرد انهيار سعر النفط انهارت المؤشرات الاقتصادية الكلية وتوقفت مشاريع التنمية الاقتصادية لعدم وجود البديل للتمويل خارج إيرادات المحروقات وذلك لان هذه الإصلاحات كانت سطحية وكانت التشريعات غير مستقرة حيث كانت منفتحة على الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن بشروط تقيديه في نفس الوقت بشعار حماية الاقتصاد الوطني ولعل أهم هذه الشروط هو القاعدة 51/49، ولم تكن هذه الإصلاحات بالعمق والدراسة على المدى الطويل لإخراج الاقتصاد من التبعية لقطاع المحروقات

والبحث في التنويع الاقتصادي لتحسين المناخ. الأمر الذي نتج عنه عدم ثقة ويقين المستثمر الأجنبي حيال استقرار الوضع الاقتصادي في الجزائر وعدم الوضوح والتنبؤ بالسياسات الاقتصادية والقانونية، وهذا دليل على انه رغم الجهود المبذولة من الحكومة في محاولتها لتحسين المناخ الاستثماري إلا انه لم يرقى الى القدر الكافي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر. وهذا ما يفسره تواضع التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة المدروسة حيث أنها لم تتجاوز 3000 مليون دولار وكانت هي القيمة الأدنى بمقارنتها مع جارتها تونس التي بلغت استثماراتها مستوى 3308 مليون دولار والمغرب 3561 مليون دولار أما مصر فكانت تدفقاتها إضعاف مضاعفة حيث بلغت مستوى 11578 مليون دولار.

وهو ما يثبت خطا الفرضية الثالثة:

- ومن خلال تحليلينا لتطور المؤشرات الاقتصادية الكلية استخلصنا النتائج التالية:

– حققت الجزائر تطورا ايجابيا على مستوى الناتج المحلي الإجمالي إلا إن هذا الارتفاع لا يعبر عن زيادة حقيقية في الإنتاج، وإنما هو مرتبط بالزيادة في أسعار النفط. وهذا ما يجعل اقتصاد الجزائر هش وعرضة للازمات الاقتصادية نتيجة التبعية لقطاع واحد وهو قطاع المحروقات. ويمثل الناتج المحلي الإجمالي نسبة 0.34 ٪ من الاقتصاد العالمي، وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة مع ما تملكه الجزائر من ثروات طبيعية وبشرية.

– من خلال التذبذبات الحاصلة على معدلات التضخم خلال الفترة المدروسة نستنتج عدم استقرار البيئة الاقتصادية في الجزائر، وتضارب وعدم فعالية السياسات المالية للحكومة، إلا انه بقي معدل التضخم في المستوى المعتدل كونه لم يتجاوز 10 ٪ على طول مدة الفترة المدروسة.

– أما بالنسبة لميزان المدفوعات فلاحظنا أن هناك توافق بينه وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فكانت أعلى قيمة لهما في نفس السنة 2009 وكانت ادني قيمة لهما في نفس السنة 2015 وكانت سلبية لكلاهم أي إن هناك علاقة طردية بين ميزان المدفوعات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وارتبط هذا الارتفاع والانخفاض بتغيرات أسعار النفط بين الزيادة والنقصان على مستوي الأسواق العالمية.

– نستخلص من دراسة تطور مؤشرات الاقتصادية الكلية أن التقلبات السعرية للنفط هي من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني اختلالا أو توازنا وهو ما أكدته أزمة 2014. الأمر الذي ينتج عنه تردد المستثمر الأجنبي للاستثمار بالجزائر لعدم يقين من استقرار البيئة الاقتصادية فيها.

- أما بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي فقد سجل أدنى قيمة له في الفترة المدروسة سنة 2015 حيث سجل عجز بقيمة 584 مليون دولار وهذا راجع إلى انهيار أسعار البترول حيث انهارت بنسبة تفوق 50 ٪ منذ جوان 2014 الذي قدر فيها سعر البرميل بـ 100.2 دولار ليتراجع إلى 52.1 دولار للبرميل سنة 2015.

وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة:

- عملت الجزائر على إنشاء جهاز متخصص يتولى تنفيذ السياسة الاستثمارية و تنفيذ نصوصه، وتعد هذه الأجهزة أداة مهمة تستعملها الجزائر قصد تحقيق أهدافها الاقتصادية، وحلقة وصل بينها وبين المستثمر الأجنبي والتي تعمل على جذب الاهتمامات الاستثمارية للمستثمر الأجنبي من خلال تسهيل المعاملات وتقديم الامتيازات، غير أنه وبالرغم من المهام المنوطة لها، إلا أنها لازالت تمتاز بانعدام المرونة لتحقيق الغرض المنشود الذي وجدت لأجله وهذا راجع إلي الطبيعة القانونية لهذه الأجهزة كمؤسسات عمومية ذات طابع إداري.

وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية الخامسة.

النتائج:

توصلنا في هذه الدراسة حول مدى جاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى النتائج التالية:

- لقد أبدت الجزائر رغبتها الشديدة ونيتها الحسنة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الألفية الثالثة، وذلك من خلال انتهاج سياسة للانفتاح و الإصلاح وبرزة إرادة قوية لذلك خاصة بعد أزمة البترول لسنة 2014، من خلال اهتمام الدولة بتنويع الاقتصاد الوطني بالاعتماد علي جذب الاستثمار الأجنبي من خلال نموذج الاقتصادي الجديد 2016-2019.

- بالرغم من الإصلاحات والتدابير التي قامت بها الحكومة الجزائرية لتحسين المناخ واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والتي انعكست بالإيجاب على تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي وبعض المؤشرات الدولية وخاصة تطوير القطاع الخاص وعلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن هذا الأخير يبقى دون المستوى المطلوب ولا يعكس الإمكانات المتاحة خاصة الطبيعية منها ، كما لم تستطع توجيه هذه الاستثمارات إلى القطاعات الإنتاجية التي تخدم مصلحة الاقتصاد الوطني في التنوع خارج المحروقات كالفلاحة.

- يتركز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في قطاع الصناعة خاصة قطاع المحروقات مع وجود استثمارات أخرى لكنها قليلة.

- لم يقم الشباك الوحيد الذي انشأ بناء على الأمر 01-03 بدوره في تقليص عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس مشروع استثماري.

- كان لتوازنات الاقتصادية الكلية بعد ارتفاع سعر النفط دور كبير في زيادة التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .كما يتأثر هذا الأخير بتقلبات أسعار النفط حيث بلغ قيمة سالبة سنة 2015 وهي الأدنى لهذه الفترة بعد انهيار أسعار البترول سنة 2014.

- إن قوانين الاستثمار تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث نتج عن الأمر 01-03 زيادة التدفقات بينما الأمر 09-01 نتج عنه هبوط نسبي في التدفقات.

- مازالت عملية تحسين المناخ وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضعيفة تتخللها الكثير من المعيقات وتنقصها العديد من العوامل من اجل تشجيع الاستثمارات وخاصة في تطبيق مبدأ اللامركزية القرار و القضاء على البيروقراطية وتفعيل النظام القضائي وليونة سوق العمل ،إصلاح الجهاز المصرفي وتحيق الشفافية في الأعمال والقضاء على الفساد . حيث احتلت الجزائر مراتب متدنية في التصنيفات الدولية من حيث درجة الاستقطاب.

الاقتراحات و التوصيات:

- إعادة تأهيل وإصلاح الإدارة الجزائرية من خلال القضاء على البيروقراطية والرشوة والمحسوبية والفساد في القطاع العمومي بتفعيل الجهاز القضائي واستقلاليته.

- الحفاظ على ثبات التشريع الاستثماري من أي تعديل قد يطرأ في المستقبل والحرص على وضع نصوص واضحة المعالم والاتجاه خالية من أي غموض.

- تعديل التشريعات التي تعتبر معيقة للاستثمار خاصة المتعلقة بالعقارات والقاعدة 51/94 ، لان التشريعات المتعلقة بالمزايا والحوافز غالبا ما تصطدم بالعراقيل التشريعية في القوانين الأخرى.

- ينبغي توفير إطار من الشفافية في عمل سوق رأس المال تجنبا للجوء العديد من الجزائريين إلى سوق الموازية وغير الشرعية، ووضع نظام معلوماتي فعال يضمن معرفة كل ماله علاقة بالعملية الاستثمارية لاسيما فيما يخص القروض.

- يتعين على الحكومة اتخاذ تدابير خاصة لتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ميادين تحقق التنويع الاقتصادي خارج ميدان الطاقة، كالسياحة والفلاحة والصناعات الصغيرة. سيكون التنويع بعيداً عن الموارد الطبيعية في أنشطة

ذات قيمة مضافة أعلى هو المفتاح لضمان فرص مستدامة على المدى الطويل .سيكون التركيز على الابتكار والتكامل الأفضل في الاقتصاد العالمي عاملاً أساسياً في تحقيق هذا الهدف.

- تأهيل العنصر البشري بتحسين نوعية التعليم وربطه باحتياجات سوق العمل.

- تحتاج الجزائر إلى بناء اقتصاد رقمي متطور يمكنه تعزيز النمو وتوفير فرص العمل للشباب يجب على السلطات تحسين جودة النطاق العريض، وجعل الوصول إلى الإنترنت أكثر بأسعار معقولة ، وإنشاء أنظمة الدفع الرقمية والهاتف المحمول .تعد هذه المنافع العامة الرقمية مهمة لاقتصاد الخدمات الجديد.

آفاق الدراسة:

بعد استعراض نتائج الدراسة تبادرت لنا تساؤلات جديدة يمكن أن تكون بحوثا مستقبلية وهي:

- دور قطاع المحروقات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات.
- دور الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار في الجزائر في تحسين سهولة أداء الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- اثر تقلبات أسعار النفط على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- أفاق قطاع الفلاحة والسياحة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (الواقع وتحديات).

لقد حولنا في هذه الدراسة إثراء مختلف جوانب البحث بالمعلومات الكافية ولكن تبقى هذه المحاولة جهدا ناقصا في حاجة إلى البحث والدراسة والى المزيد من الإثراء والاهتمام والله هو المستعان.

الفصل الأول

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الفصل الثاني

الدراسة النظرية لمناخ الاستثمار وسياسات الجذب

المقدمة

الخاتمة

قائمة المراجع

الفصل الثالث

تقييم مدى جاذبية المناخ الاستثماري للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

الملاحق

الفهرس

قائمة الجداول والإشكال والملاحق

القرآن الكريم:

الكتب بالعربية:

1. أشرف السيد حامد قبال – الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة تحليلية لأهم ملامحه و اتجاهاته في الاقتصاد العالمي- دار الفكر الجامعي الإسكندرية الطبعة 2013/1.
2. باسم حمادي الحسين،الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) "عقود التراخيص النفطية و أثرها في تنمية الاقتصاد – منشورات الحلبي الحقوقية- طبعة الأولى 2014.
3. جميل مُحَّد خالد- أساسيات الاقتصاد الدولي- شركة دار الأكاديميون للنشر و التوزيع عمان الأردن- طبعة الأولى 2014.
4. حربي مُحَّد موسى عريفات، التنمية و التخطيط الاقتصادي (مفاهيم و تجارب) – دار البداية ناشرون و موزعون عمان الأردن- الطبعة 2011.
5. سليمان عمر الهادي- الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي – الأكاديميون للنشر و التوزيع عمان/ الأردن 2013.
6. طلال كداوي ، تقييم القرارات الاستثمارية- دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع عمان الأردن الطبعة 2008.
7. عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية – مؤسسة شباب الجامعة- الإسكندرية الطبعة 2001.
8. عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية- الدار الجامعية مصر الطبعة 2002.
9. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية منظماتها، شركاتها، تداعياتها-الدار الجامعية، البلد غ مذكور 2008.
10. عجة الجيلالي، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار- الأنشطة المادية و قطاع المحروقات- دار الخلدونية للنشر و التوزيع الطبعة 2006.
11. على لطفي، الاستثمارات العربية و مستقبل التعاون الاقتصادي العربي – المنظمة العربية للتنمية الادارية مصر الطبعة 2009.

12. عميروش محند شلغوم- دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية- مكتبة حسن العصرية-لبنان 2012.

13. عيبوط محند على، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري- دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع الجزائر الطبعة غير مذكو.

14. فاضل مُحَّد العبيدي، البيئة الاستثمارية – مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع البلد غير مذكور الطبعة 2012.

15. فريد النجار، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي- مؤسسة شباب الجامعة- الإسكندرية الطبعة 2000.

16. فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية – عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع الأردن- الطبعة الأولى 2010.

17. ماجد أحمد عطاالله، إدارة الاستثمار- دار أسامة للنشر والتوزيع عمان- الأردن، الطبعة 1/ 2011.

18. مازن حسن الباشا، التمويل الخارجي وأثره على الهيكلية في القطاعات الاقتصادية، الطبعة العربية 2013، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن.

19. متولي عبد القادر- الاقتصاد الدولي النظرية و السياسات – دار الفكر و ناشرون و موزعون الأردن- الطبعة الأولى 2011.

20. مروان شموط و كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار – الشركة العربية المتحدة 2008 الطبعة غير مذكورة.

21. مُحَّد على عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات أكاديمية شرطة دبي الإمارات العربية المتحدة الطبعة 1 سنة 2011.

22. منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية- دار الراية للنشر والتوزيع عمان الأردن الطبعة 2012.

23. موفق عدنان عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة- جامعة فيلادلفيا للنشر والتوزيع الوراق الطبعة 2010.

24. نزيه عبد المقصود مُحَمَّد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية- دار الفكر الجامعي الإسكندرية 2007.

مذكرات التخرج:

25. بيوض مُحَمَّد العيد، أثر المحددات الاستثمارية لشركات المتعددة الجنسيات على السياسات البيئية للدول المضيفة دراسة تحليلية لقطاع الطاقة في الجزائر- شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس 2016-2017 .

26. جوامع لبيبة ، اثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية ، دراسة مقارنة الجزائر،مصر والسعودية (2000-2012) ، السنة الجامعية 2015/2014 ، اطروحة دكتوراه ،جامعة مُحَمَّد خيضر-بسكرة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية .

27. خيالي خيرة ، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الاشارة الي حالة الجزائر –دراسة تحليلية للفترة (2000-2012) ، السنة الجامعية 2016/2015 ، مذكرة ماجيستير ، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير قسم العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية .

28. عمر يحياوي ، دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر للفترة (2002-2010) ، السنة الجامعية 2013/2012 ، مذكرة ماجستير ، جامعة مُحَمَّد خيضر-بسكرة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي .

29. عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير تخصص فرع الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة 2007-2008.

30. قريد عمر، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري- أطروحة دكتوراه تخصص نقود و تمويل جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة 2014-2015.

31. قنادزة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة و التنمية الاقتصادية في الجزائر - شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية – تخصص تسيير المالية العامة- جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2017-2018.

32. هند سعدي ، اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية–دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980–2014)، السنة الجامعية 2017/2016 ، اطروحة دكتوراه ، جامعة مُحَّد بوضباف–المسيلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية تخصص علوم تجارية.

– المجلات والملتقيات:

33. أحمد نصير – عبد النور غريس، فعالية السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر– مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية– جامعة الوادي العدد 6 المجلد1.

34. الجوزي جميلة، دحماني سامية، دور استراتيجيات الشركة المتعددة الجنسية في إتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة– مجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية العدد 2015/06.

35. السيد أونيسي العياشي، مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات، مجلة الحقوق والحريات، العدد الثالث ديسمبر 2016.

36. المؤمن عبد الكريم، أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على التشغيل و البطالة (2001–2014)، معارف مجلة علمية محكمة العدد 20 جوان 2016 .

37. الفاتح مُحَّد عثمان المختار–الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية – أماراباك مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم و التكنولوجيا المجلد 4 العدد 11 سنة 2012.

38. الفاتح مُحَّد عثمان مختار – الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان خلال 2000–2010 –آماراباك مجلة علمية محكمة – المجلد الرابع العدد 11 سنة 2013.

39. بلعلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر– مجلة اقتصادية شمال إفريقيا العدد 04.

40. بله باسي زكرياء، تقييم جودة المناخ الاستثماري حسب بعض مؤشرات الحوكمة – مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة الوادي العدد التاسع المجلد الأول).

41. بن حمودة محبوب– بن قانة أسماء، أزمة العقار في الجزائر و دروه في تنمية الاستثمار الأجنبي – مجلة الباحث العدد 2007/05.

42. بوجمعة بلال، تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي(2001-2014) في الجزائر من وجهة الطرح الكنزي (دراسة قياسية لفترة 2001-2010)، مجلة البشائر الاقتصادية العدد الأول سبتمبر 2014.

43. الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر- (بتصرف) - مجلة الباحث جامعة ورقلة- العدد 2016/16.

44. بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و طرق تقييمها دراسة حالة الجزائر- مجلة الباحث العدد 20127/10.

45. بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر (2000-2010)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد9، 2013.

46. بونوة شعيب- عراب فاطمة الزهراء، انعكاسات دور الحكومة في تهيئة مناخ الاستثمار على واقع الاستثمار(المحلي و الأجنبي) في الجزائر- Rue de Lareiid n03/septembre2016.

47. حساني رقية/ خير الدين بلعز، واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- مجلة الحقوق و الحريات العدد الثالث/ ديسمبر2016 .

48. داودي مُحَّد-أ.د بن بوزيان مُحَّد، السياسة المالية و أثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر (دراسة نظرية و قياسية) – مجلة الاقتصاد المعاصر مجلة علمية سداسية – المركز الجامعي خميس مليانة العدد 2010/08.

49. دداش آمنة- بشني يوسف، أهمية الاستثمار العمومي في إحداث التنمية الاقتصادية في الجزائر (من خلال البرامج التنموية الخماسية 2010-2019)- مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة العدد 2018/08.

50. دغموم هشام- تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب بعض المؤشرات خلال الفترة 2000-2012، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية - المجلد 05- العدد 01- سنة 2016.

51. ريحان الشريف – أ هوام لمياء، تحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر و تقويمه – مجلة جامعة القدس المفتوح للأبحاث و الدراسات الإدارية و الاقتصادية المجلد 1 ع 1 /2014.

52. زايدي آمال، الأشكال القانونية المتاحة للاستثمارات الأجنبية– (بتصرف) – المجلة الأكاديمية للبحث القانوني المجلد 01.2016/13 .

53. زبير عياش،دور الحوافز الضريبية في جذب استثمار اجنبي المباشر في الجزائر –مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية –عدد4 ديسمبر 2015 .

54. زغبة طلال، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات و متطلبات تحسين بيئة الاستثمار- مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية العدد 2012/07.

55. زغدار أحمد، الاستثمار الأجنبي كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة- مجلة الباحث – جامعة ورقلة العدد3 2004 .

56. زيدان مُحَمَّد – الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر –مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا –العدد الأول .

57. زينات أسماء، التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر – مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 2017/17.

58. سعد محمود الكواز – تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثارها في إقتصادات الأقطار النامية – مجلة تنمية الرافدين المجلد 27 الإصدار 78 .

59. سليماني مُحَمَّد- بايزيد علي، دراسة تقييمية لدور الدولة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالجزائر خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)- المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية – (بتصرف)- العدد 03، أفريل 2015.

60. شذى سالم دلي / م.م سندس جاسم شعيبث، الإصلاح الاقتصادي و أثره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلي العراق، جامعة القادسية.

61. شوقي جبار- متطلبات تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر- مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، جامعة الوادي – العدد الثامن – المجلد الأول .

62. طعابة حدة- لحاق عيسى، معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر- مجلة الدراسات القانونية و السياسية- المجلد الخامس العدد01/جانفي 2019 ص 150.

63. طلال زغبة- عبد الحميد برحومة، الإشكال الجديدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي غير القائم على رأس المال و أثارها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية – مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية جامعة المسيلة- العدد 2014/11– ص 174.

64. طه ياسين مرباح- العربي غويني، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من البطالة في الجزائر خلا الفترة 2003-2013، اسم المجلة غير مذكور.

65. عامر عيساني، بوبكر سلالي- تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،دراسة تحليلية للفترة 2012/2002- مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية – العدد العشرون- ديسمبر 2016.

66. عيسى مُحَّد الغزالي- الاستثمار الأجنبي المباشر – تعاريف و قضايا- سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية2004.

67. عبد الرحمان بن يوسف العالي، إدارة المخاطر السياسية وظيفة جديدة في الشركات المتعددة الجنسيات- مجلة الملك سعود العلوم الادارة 1992.

68. عب الخالق دبي جبور – اثر البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر العراق نموذجا للمدة 2013/2003 – مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية مجلد 18 العدد 2 سنة 2016.

69. عبد الحميد بوخاري- واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية – مجلة الباحث- العدد10-2012.

70. عدنان مناتي، ليلى ناجي – أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر –مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة –العدد 52 سنة 2017 .

71. عقون شراف- بوقجان وسام- بوفنغور خديجة، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية(2001-2019)- مجلة نماء للاقتصاد و التجارة- عدد خاص المجلد رقم 02/افريل 2018.

72. فاروق فياض ومُحَّد رياض فيصل – معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق –مجلة جامعة الانبهار للعلوم القانونية والسياسية –العدد العاشر.

73. فائز هليل سريح – دور الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية دراسة مقارنة العراق مع الدول المجاورة للمدة 2010/1990 - مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 8 العدد 15 السنة 2016 .

74. قسميوري كفية،علوي شمس نريمان، مراجعة الأطر القانونية لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر لتقديم بيئة استثمارية أكثر جاذبة – المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية – مجلد 10 العدد 3سبتمبر 2018.

75. مُحَّد زعيش- نظرة على واقع مناخ الاستثمار في دول المغرب العربي دراسة مقارنة بين الجزائر- تونس والمغرب-مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية- العدد الرابع/سبتمبر 2018.

76. مُحَّد سلمان جاسم – العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق بعد 2003 الواقع والطموح –مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية العدد101 المجلد 23 سنة 2017.

77. مراس مُحَّد، دراسة أثر برامج الإنعاش (2001-2014) على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر- مجلة البشائر الاقتصادية- العدد2/ ديسمبر 2015.

78. منور أوسرير- نذير عليان – حوافز الاستثمار الخاص المباشر- مجلة اقتصاديات شمال افريقيا المجلد2 العدد 2.

79. بن مسعود مُحَّد-مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،دراسة تقييمية وفق المؤشرات الدولية-مجلة الحقيقة مجلة أكاديمية تصدر عن جامعة ادرار-الجزائر.

80. موسى كاسحي، الحوافز الجبائية للاستثمار في الجزائر-جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة – سنة غ م.

81. وصاف سعيدي- قويدري مُحَّد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز و العوائق- مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير العدد8/2008.

82. يحي مصلة-تقييم مدي تحسن مناخ الاستثمار في الجزائر في الفترة 1995-2015- مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- العدد17-2017.

83. يوسف سعداوي – تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لحالات بعض الدول العربية- مجلة أبحاث اقتصادية و عربية العدد 03.

الملتقيات :

84. خوادجية سميحة حنان، مداخلة بعنوان تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- الملتقى الوطني حول الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر المنعقد بورقلة يومي: 18-19/ 2015/11.

85. عبد النور ميساوي- نبيلة باديس، الاستثمار الأجنبي و آثاره (مداخلة الملتقى) الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الدولة المضيفة- جامعة قسنطينة.

الجرائد والقوانين والمراسيم:

86. الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ: 10 أكتوبر 1993 العدد 64.

87. الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ: 20 أوت 2001 العدد 47.

88. الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ: 19 يوليو 2006 العدد 47.

89. الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ: 26 يوليو 2009 العدد 44.

90. الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ: 29 أوت 2010 العدد 49.

91. الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ: 03 أوت 2016 العدد 46.

92. الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ: 05 مارس 2017 العدد 16

93. المرسوم التنفيذي رقم: 06-356 المؤرخ في : 09 أكتوبر 2006 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و تنظيمها و سيرها.

94. الأمر رقم: 01-03 المؤرخ في: 20 أوت 2001 العدد 47.

الوثائق و تقارير.

95. مصالح الوزير الأول ، وثيقة بيان السياسة العامة للحكومة أمام البرلمان فبراير 2019.

96. الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الإنتاج الوطني و تحفيزه، الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لإفريقيا مكتب شمال إفريقيا.

97. .Algeria Assessement Climat Investement pilot. inverstementclimate assessemment june 2002 –World Bank- p9 – Algeria investment climate survey 2003.

مواقع الأنترنت:

1. http://arabic.doingbusiness.org
2. http://reports.weforum.org
3. http://www.andi.dz
4. http://www.andi.dz/index.php/ar
5. https://al-ain.com
6. https://www.alaraby.co.uk
7. https://www.algerianembassy.it
8. https://www.heritage.org
9. https://www.transparency.org
10. www.asjp.cerist.dz
11. http://dhaman.net
12. https://www.bank-of-algeria.dz
13. http://www.ons.dz
14. https://databank.worldbank.org
15. https://unctadstat.unctad.org

- **الجدول رقم (01):** مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الجزائري للفترة 2018/2000

	PIB (بالملايين دولار)	**معدل التضخم**	**ميزان المدفوعات (مليار دولار)**	**سعر الصرف** (دج/دولار)
2000	54667	0.34	9 142	75.60
2001	55057	4.23	7 060	77.26
2002	56819	1.42	4 359	79.68
2003	67864	4.27	8 808	77.39
2004	85333	3.96	11 116	72.06
2005	103 198	1.38	21 180	73.276
2006	117027	2.31	28 923	72.64
2007	134 977	3.67	30 354	69.29
2008	171 001	4.86	33 954	64.580
2009	137211	5.73	432	72.64
2010	161 207	3.91	12 220	74.4
2011	200 019	4.52	17 674	72.93
2012	209 059	8.89	12 092	77.53
2013	209 755	3.25	1 188	79.36
2014	213 810	2.92	-9 264	80.6
2015	165 979	4.78	-27 038	100.69
2016	167 555	6.40	-26 204	109.47
2017	160 130	5.59	-22 059	110.97
2018	197.6	7.40		-

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على بيانات المواقع :

أونكتاد – مركز البيانات: https://unctadstat.unctad.org

بنك الجزائر:https://www.bank-of-algeria.dz

الديوان الوطني للإحصائيات:http://www.ons.dz

مجموعة البنك الدولي – البيانات – مؤشرات التنمية العالمية:https://databank.worldbank.org

- **الجدول رقم (02):** تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر (بالمليون دولار) للفترة 2018/2000

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القيمة	280	1113	1065	638	882	1145	1888	1743	2632	2754	2301	2580	1499	1684	1507	584-	1635	1203

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على بيانات الموقع https://unctadstat.unctad.org

- **الجدول رقم (03):** تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لبعض الدول العربية الإفريقية للفترة 2017/2000 (بالمليون دولار)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مغرب	422	2 807	481	2 314	895	1 654	2 449	2 805	2 487	1 952	1 574	2 568	2 728	3 298	3 561	3 255	2 157	2651
تونس	779	487	821	584	639	783	3 308	1 616	2 759	1 688	1 513	1 148	1 603	1 117	1 064	1 003	885	880
مصر	1 235	510	647	237	2 157	5 376	10 043	11 578	9 495	6 712	6 386	483-	6 031	4 256	4 612	6 925	8 107	7392

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على بيانات الموقع https://unctadstat.unctad.org

- **الجدول رقم (04):** البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة (2005-2009).

الوحدة: مليار دينار جزائري

البرامج / السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
مخطط الإنعاش الاقتصادي	1071	/	/	/	/	/	1071
البرنامج التكميلي لدعم النمو	/	1273	3341	260	260	260	5394
برنامج الجنوب	/	/	250	182	/	/	432
برنامج الهضاب العليا	/	/	277	391	/	/	668
تحويلات حسابات الخزينة	/	227	304	244	205	160	1140
المجموع العام	1071	1500	4172	1077	465	420	8705
قروض ميزانية الدفع	/	862	1979	2238	2299	1327	8705

المصدر: المؤمن عبد الكريم، مصدر مذكور- ص 190.

- **الشكل رقم (01)**: محتوى برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

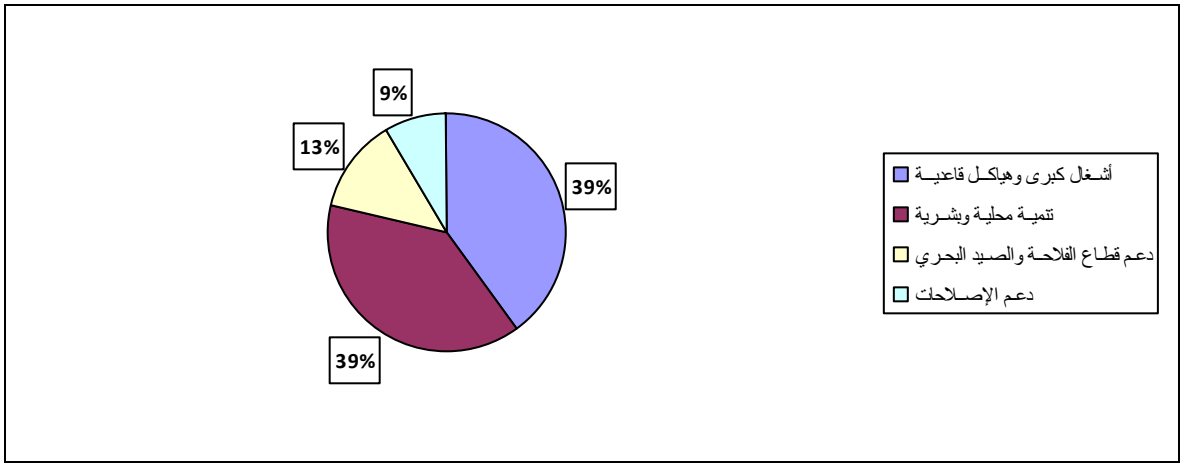

المصدر : من اعداد الطالبتين بناء علي بيانات الجدول رقم (01-03).

- **الشكل رقم (02)**: توزيع اعتمادات البرنامج الخماسي للتنمية(2010-2014).

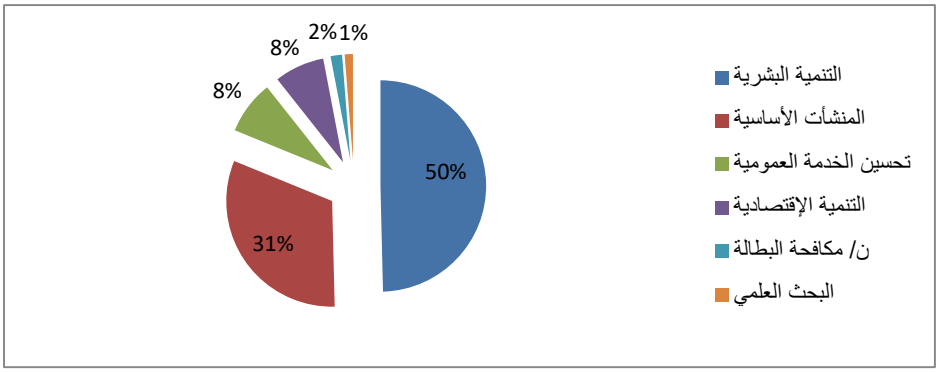

المصدر: من اعدد الطالبتان من خلال معطيات الجدول رقم (03-05).

- **الشكل رقم (03)**: المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال فترة 2002-2017.

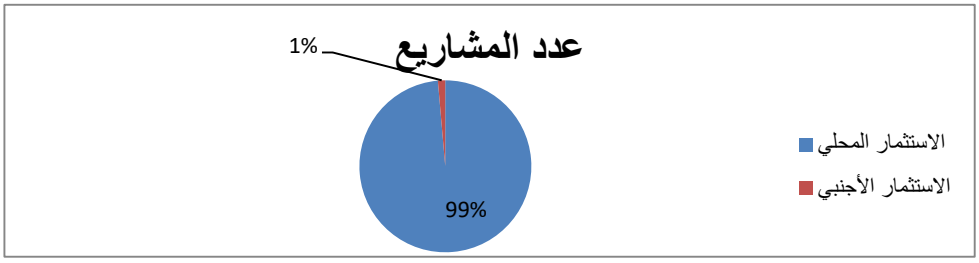

المصدر: من اعداد الطالبتان من معطيات الجدول رقم (11-13).

- **الشكل رقم (04)**: تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها حسب كل قطاع النشاط للفترة 2002-2017.

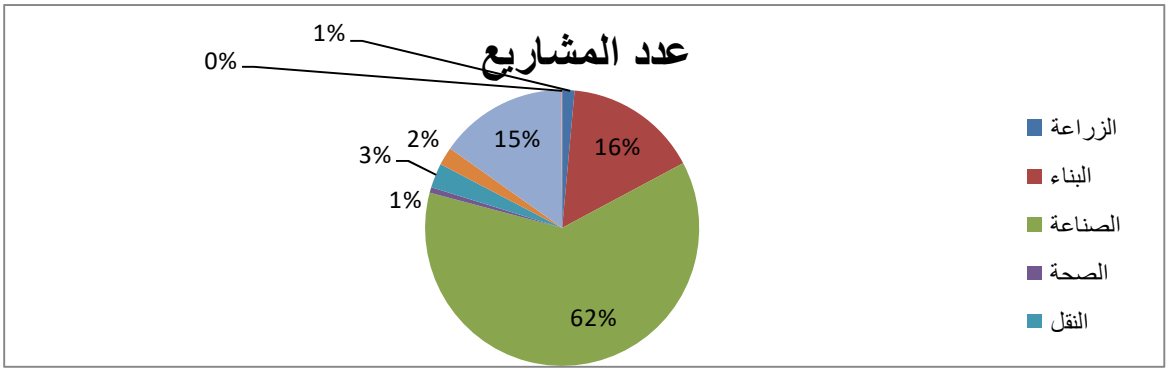

المصدر: من إعداد الطالبتان من معطيات الجدول رقم: (13-14).

- **الشكل رقم (05)**: المشاريع الاستثمارية حسب كل الدول المصرح بها خلال الفترة 2002-2017.

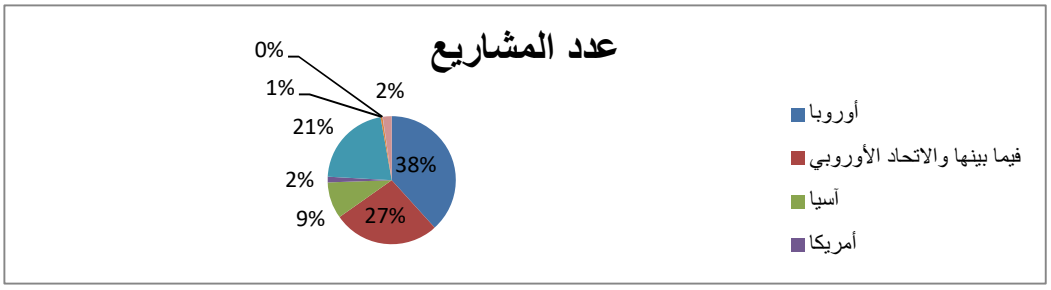

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سابق. وفق معطيات الجدول رقم(12-14).

- **الشكل رقم (06)**: تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها حسب كل قطاع النشاط للفترة 2002-2017.

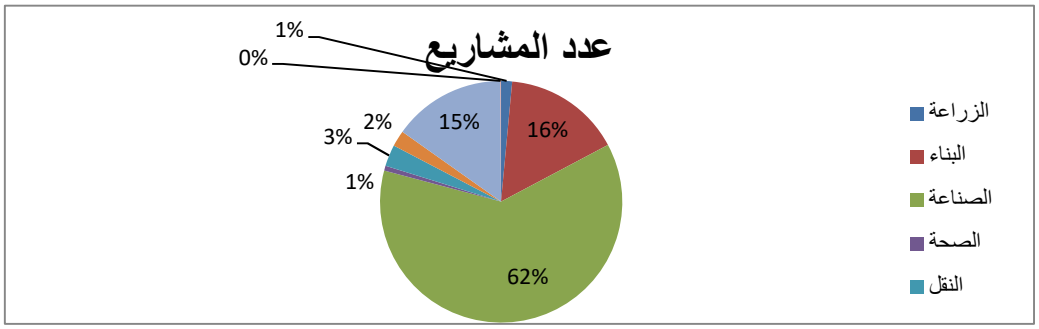

المصدر: من إعداد الطالبتان من معطيات الجدول رقم: (13-14).